Distr.
GENERAL

TD/B/1138
26 August 1988
Original : ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني
من دورته الثالثة والثلاثين

المعقود بقصر الأمم ، جنيف ،
في الفترة من ٢٣ آذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧

١٢٣٢ب/GE.88-52173

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٨	١
الجزء الأول : المقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين ...		٤
الجزء الثاني : موجز الأعمال	٩ - ٥١٣	١١
الفصل		
الأول - الحمائية والتكيف الهيكلي (البند ٣ من جدول الأعمال)	٩ - ٢٢٩	١١
الثاني - الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (البند ٤ من جدول الأعمال)	٢٣٠ - ٢٦٩	٧٢
الثالث - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة (البند ٥ من جدول الأعمال)	٢٧٠ - ٣٢٥	٨٣
ألف - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.....	٢٧١ - ٢٧٦	٨٣
باء - الممارسات التجارية التقييدية	٢٧٧ - ٢٩٢	٨٤
جيم - نقل التكنولوجيا	٢٩٣ - ٢٩٧	٩٠
دال - النقل البحري	٢٩٨ - ٣٠٣	٩٣
هاء - الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	٣٠٤ - ٣١٨	٩٤
واو - السلع الأساسية	٣١٩ - ٣٢٥	٩٨

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع -	مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية (البند ٦ من جدول الأعمال)	٣٢٦ - ٣٤٧	١٠١
	ألف - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية : التبادل التعاوني للمهارات فيما بين البلدان النامية (مقرر المجلس ٣٢٧ (د - ٣٢))	٣٢٧ - ٣٣٠	١٠١
	باء - التحضيرات للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (مقرر المجلس ٣٢٩ (د - ٣٢))	٣٣١ - ٣٣٩	١٠٢
	جيم - بيانات مدلى بها في الجلسة السادسة (الختامية) للجنة الأولى للدورة ، يوم الخميس ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ وتتعلق بمجمل أعمال اللجنة الأولى للدورة	٣٤٠ - ٣٤٧	١٠٥
الخامس -	العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناجمة عنها (البند ٧ من جدول الأعمال).	٣٤٨ - ٣٩٠	١٠٩
السادس -	مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (البند ٨ من جدول الأعمال).....	٣٩١ - ٤٦٤	١٢٠
السابع -	البيانات الختامية	٤٦٥ - ٤٧٢	١٣٧
الثامن -	المسائل الاجرائية ، والمسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البندان ١ و ٩ من جدول الأعمال)	٤٧٣ - ٥١٣	١٣٩

المحتويات (تابع)

الفصل			الفقرات	الصفحة
الثامن	ألف -	الافتتاح	٤٧٣	١٣٩
(تابع)	باء -	انتخاب أعضاء المكتب	٤٧٤	١٣٩
	جيم -	معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بشأن الانتخابات (البند ٩ (أ) من جدول الأعمال)	٤٧٥	١٤٠
	دال -	الاعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ٩(ب) من جدول الأعمال).....	٤٧٦ - ٤٧٧	١٤٠
	هاء -	اقرار جدول الأعمال المنقح وتنظيم أعمال الجزء الثاني من الدورة (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)	٤٧٨ - ٤٨٩	١٤٠
	واو -	العضوية والحضور	٤٩٠ - ٤٩٦	١٤٣
	زاي -	تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (البند ٩(ج) من جدول الأعمال)	٤٩٧	١٤٤
	حاء -	تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي (البند ٩(د) من جدول الأعمال)	٤٩٨ - ٤٩٩	١٤٥
	طاء -	تسمية رئيس الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال)	٥٠٠	١٤٥
	ياء -	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٩(هـ) من جدول الأعمال)	٥٠١ - ٥٠٣	١٤٦
	كاف -	الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ٩(هـ) من جدول الأعمال)	٥٠٤	١٤٦
	لام -	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ب) من جدول الأعمال)	٥٠٥ - ٥٠٩	١٤٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثامن (تابع)	ميم - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس العادية الرابعة والثلاثين وتنظيم أعمال الدورة (البند ١(ج) من جدول الأعمال)	٥١٠ - ٥١١	١٤٧
	نون - اعتماد تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين (البند ١١ من جدول الأعمال)	٥١٢	١٤٨
	سين - اختتام الدورة	٥١٣	١٤٨

المرفقات

المرفق		
الأول -	جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية	١٥٠
الثاني -	تقرير شفوي من الأمين العام للأونكتاد حول المسائل المعلقة المتصلة بالأونكتاد السابع عملا بمقرر المجلس ٣٣٦ (د - ٣٢).....	١٥٢

مقدمة

١ - افتتح السيد سعد الفرارجي (مصر) ، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والثلاثين ، الجزء الثاني من دورة المجلس الثالثة والثلاثين ، وذلك في يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ .

٢ - وأشار السيد الفرارجي في بيانه الافتتاحي ، الى أن المجلس قد اتفق في الجزء الأول من الدورة على جدول أعمال مؤقت للدورة السابعة للمؤتمر بعد سلسلة من المفاوضات المعقدة . وقال ان جدول الأعمال ذلك قد كان نجاحا يعكس الارادة السياسية للدول بأن تشرع في التحضيرات الموضوعية للأونكتاد السابع . وقال إن البنود العديدة التي يضمها جدول الأعمال هي انعكاس للأزمة الحالية التي تكتنف الساحة الاقتصادية الدولية . وما من أحد يستطيع أن ينكر خطورة الأزمة التي تجاوزت أبعادها حدود كل ما هو منطقي أو مقبول أو منظور ، وامتدت آثارها فشملت كافة البلدان . غير أن البلدان النامية هي التي كانت أول من تضرر من الآثار السلبية . فلم ينج منها أي قطاع من القطاعات الاقتصادية ، وكانت البلدان النامية مرة أخرى أكثر البلدان تأثرا . حيث تعطلت جهودها الانمائية وضعفت احتمالات النمو المرتقبة فيها ، وانخفض فيها الدخل الفردي ، وانهارت أسعار السلع الأساسية ، وتقلصت صادراتها نتيجة للاتجاهات الحمائية . وبالاضافة الى ذلك تفاقم عبء ديونها الخارجية بسبب الأزمة الاقتصادية والاتجاه الصعودي في أسعار الفائدة الحقيقية ، في الوقت الذي تضاءلت فيه التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال .

٣ - ونتيجة لذلك ، اضطرت معظم البلدان النامية الى اجراء تكيفات تقييدية في مواجهة تناقص وارداتها وانخفاض قدرتها على الاستثمار . وكانت هذه بالذات هي الحال في القطاع الزراعي الذي هو في صميم عملية التنمية . وذكر بأن الرئيس كان قد أشار ، في الجزء الأول من الدورة الثانية والثلاثين ، الى أن الأمر يحتاج الى تعاون دولي أوثق بكثير لاحداث تغيرات ايجابية في الاقتصاد العالمي يجب أن تكون على الأقل أكثر انصافا في الفرص التي تتيحها وفي المخاطر التي تفرضها .

٤ - وسوف يضيف الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين الى نتائج الجزء الأول ، ويتمثل هدف من أهدافه في ضمان تطبيق قرار الجمعية العامة ١٠٩/٤١ . وأعرب عن امتنانه للأمين العام للأونكتاد للمفاوضات العديدة التي أجراها تحضيرا للأونكتاد السابع . وفي نفس الوقت فإنه من المهم الى حد جد بعيد أن تقوم كل المجموعات بدراسة مستفيضة للبنود الواردة في جدول أعمال الأونكتاد السابع بغية استنباط سياسة مشتركة لضمان النمو . ولما كان الجزء الحالي الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين يجيء بعد اجتماعات المجموعات الاقليمية ، فإن هذا الجزء يكتسي أهمية كبيرة بهذا الصدد .

واختتم مشيرا الى تصريح رئيس الدورة الحادية والثلاثين من أن هناك اليوم أكثر من أي وقت مضى ، حاجة الى وجود منظمة شاملة كالأونكتاد يتسنى فيها للجميع العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي أكثر عدلا . وليس ذلك أمرا سهلا ، والأونكتاد ، في الوفاء بدوره ، لا يستطيع ، ولا ينبغي ، أن يكون منظمة يسودها السلم والهدوء والانسجام لا غير .

٥ - ولاحظ الأمين العام للأونكتاد أن هناك الكثير الذي حدث منذ الجزء الأول من الدورة في التحضير للدورة السابعة للمؤتمر : فقد أجرت الأمانة بحثا وتحليلا ومشاورات موضوعية كأساس لاعداد تقريرها التحليلي للمؤتمر ، وقد عقدت سلسلة من "الجلسات القطاعية" أفاد منها كل من الأمانة والحكومات في صياغة أفكارها من المسائل المعروضة على الأونكتاد السابع ، وتشاورت الأمانة مع ممثلي قطاع الشركات ومع النقابات ، وسوف تعقد قريبا حلقة تدارس للمنظمات غير الحكومية ، وتشاورت أيضا مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، من بينها اللجان الاقليمية ، وساهمت اجتماعات الآلية الدائمة في زيادة حدة التركيز على المسائل التي سوف يتم تناولها في المؤتمر . ولاحظ أن جو هذه العملية التحضيرية قد تحسن على اثر النتيجة المشجعة لمؤتمر المطاط الطبيعي . وعلى الصعيد السياسي ، بدأت الحكومات والمجموعات الاقليمية تحضيراتها . وتمثل نتائج اجتماعاتها الأخيرة اسهاما أساسيا في استنباط مواقف تفاوضية مشتركة وفي التوصل الى نتيجة ايجابية في الأونكتاد السابع ذاته . وفي هذه الظروف كان لا بد أن يسيطر قرب انعقاد الأونكتاد السابع على الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين .

٦ - وقال إن المسائل المحددة التي سيتم تناولها في اطار بند جدول الاعمال المتصل بالأونكتاد السابع تتعلق بتنظيم التحضيرات الموضوعية للمؤتمر وبالمؤتمر نفسه . وثمة عدد من المسائل المندرجة في اطار هذه البنود وضع مشاورات وفقا لما قرره المجلس في الجزء الأول من الدورة . ومن الضروري أن يبت المجلس ، خلال الجزء الحالي من دورته ، في مسألة عقد دورة خاصة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ، وفي مسألة عمليات التفاوض الحكومي الدولي تحت رعايته خلال تلك الفترة والتي من شأنها أن تعد للمسائل التي سيعالجها المؤتمر ، وفي الجدول الزمني للدورة السابعة .

٧ - والمفروض في الاجتماع الحالي - وهو الجزء الثاني من دورة عادية يعقد وفقا للنمط الجديد الناشيء بموجب مقرر المجلس ٣٣٨ (د - ٣٣) بشأن ترشيد الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية - أن يركز أعماله الموضوعية العادية على مسائل التجارة ولا سيما الحمائية ، والتكيف الهيكلي ، والعلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ويضم جدول الأعمال أيضا بندا جديدا له أهمية خاصة ألا وهو البند ٨ المتعلق بمساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم

المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ . وقال إنه يرى أن مناقشة هذا البند سوف تركز على الأنشطة التي يجب أن تقوم بها أمانة الأونكتاد دعما لبرنامج العمل . وقال إنه يجب أن يعزز عمل المجلس بشأن هذه المسائل الآفاق المرتقبة لتحقيق نتيجة ايجابية في الأونكتاد السابع في مجال التجارة الدولية .

٨ ـ أما فيما يتعلق بجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين فإن بعض عناصره مستقر عليها بالفعل ، وسوف يحتاج الأمر الى إضافة بند جديد ينص على تكليف من مجلس التجارة والتنمية ، للجنة الخاصة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . باجراء دراسة متعمقة للهياكل والوظائف الحكومية الدولية للأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وقال إنه سيصعب مع ذلك مقدما على نحو دقيق ، أن يتحدد بالضبط ، قبل المؤتمر ، المحتوى الموضوعي للعناصر الأخرى ، واقترح أن يضفي المجلس أقصى قدر من المرونة على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة .

الجزء الأول

المقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين

٣٤٣ (د ـ ٣٣) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٣٤٤ (د ـ ٣٣) الأعمال التحضيرية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٤٥ (د ـ ٣٣) مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

المقررات

٣٤٣ (د - ٣٣) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

إن مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٧ المرفق بهذا المقرر .

الجلسة ٧٠٨
٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧

المرفق

الجدول الزمني المنقح لاجتماعات الأونكتاد في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٧ (أ)

	التاريخ
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والفات الدورة العشرون (ب)	٦-١٠ نيسان/ابريل
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثالثة عشرة (الجزء الأول)	٨ أيار/مايو
فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها ، الدورة الثانية (ج)	١١-١٥ أيار/مايو
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة	من ١٨ أيار/مايو (د)
الأونكتاد السابع: المشاورات السابقة للمؤتمر (هـ)	٧-٨ تموز/يوليه
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة	٩-٣١ تموز/يوليه
الاجتماع التحضيري المعني بالنحاس	[٣١ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر] (و)
الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا*	٣١ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثالثة عشرة (الجزء الثاني)	١٤-١٧ أيلول/سبتمبر
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات* ، الدورة الثانية	١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر

١٩٨٧ (تابع)

	التاريخ
فريق كبار المسؤولين الحكومي الدولي المخصص للتعاون فيما بين البلدان النامية في مجال النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط *	٢١-٢٥ أيلول/سبتمبر
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الجزء الأول	٥-١٦ تشرين الأول/أكتوبر
الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ ، الدورة الحادية عشرة (ز)	١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الخامسة عشرة	[١٩-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر] (ح)
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بركاز الحديد ، الدورة الثانية	٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر
لجنة التنغستن ، الدورة التاسعة عشرة	٩-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية الدورة السادسة	١١-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر
فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها ، الدورة الثالثة (ط)	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر

اجتماعات لم تحدد تواريخها

	المدة
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية السادسة عشرة (ي) (مقرر المجلس ٣١٧ (دإ - ١٤))	أسبوعان
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الرابعة عشرة	أسبوع
فريق الخبراء الحكوميين المعني بالجوانب الاقتصادية والتجارية والانمائية لنظام الملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية * ، الدورة الثانية	أسبوع ونصف أسبوع
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاريف والمنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالتدابير التجارية * ، الدورة الثانية	أسبوع

١٩٨٧ (تابع)

اجتماعات لم تحدد تواريخها (تابع)

	المدة
اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة المعني بالنقل البحري للبضائع السائبة * (قرار المؤتمر ١٣٠ (د - ٥) ، الفقرة ٥)	أسبوع
فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدي الدولي * ، الدورة الثانية	أسبوع
فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد * ، الدورة الرابعة	أسبوع ونصف أسبوع
اللجنة الفرعية الدائمة للسلع الأساسية (إذا اقتضى الأمر)	من أسبوع الى أسبوعين
الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة (إذا اقتضى الأمر)	أسبوع
الاجتماع التحضيري الثاني المعني بالبوكسيت	أسبوع
الاجتماع التحضيري السابع (الجزء الثالث) أو الثامن المعني بالنحاس	أسبوع
الاجتماع التحضيري السادس المستأنف المعني بالقطن	أسبوع
الاجتماع (التحضيري) المعني بالألياف الصلبة	أسبوع
الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالمنغنيز	أسبوع
الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالفوسفات	أسبوع
اجتماع البلدان المصدرة للشاي بشأن توزيع الحصص والحدود الدنيا لمعايير التصدير	ثلاثة أيام
الاجتماع التحضيري الرابع المعني بالشاي (ك)	أسبوع
الفريق الدراسي الدولي للنيكل : الاجتماع الافتتاحي (ل)	أسبوع

* * * * *

مؤتمرات سلعية واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (لغاية ٣٦ أسبوعا ونصف أسبوع)
فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء (لغاية ٣ أسابيع ونصف أسبوع)

الحواشي

(أ) تخصم مدة الاجتماعات المقرونة بعلامة * من رصيد اجتماعات "فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء" . وستنعقد جميع الاجتماعات في جنيف ، ما لم يرد خلاف ذلك . وجميع الاجتماعات المدرجة مرهونة باخطار كتابي يوجه عادة قبل موعد الافتتاح بستة أسابيع .

(ب) مدرج للعلم .

(ج) يعقد في لندن وتقوم المنظمة البحرية الدولية بخدمته .

(د) سيجتمع المجلس في دورة استثنائية لمدة يوم أو يومين ابتداء من ١٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ، بعد اجراء مشاورات غير رسمية حسب الاقتضاء ، لتلقي المقترحات الموضوعية للوفود أو مجموعات الوفود المقدمة كي ينظر فيها المؤتمر ، ولتسوية المسائل التنظيمية المعلقة المتصلة بعملية التحضير الحكومية الدولية والمسائل ذات الصلة .

(هـ) سيبت المجلس في دورته الاستثنائية الخامسة عشرة في الحاجة والمدة الممكنة لعقد اجتماع لكبار المسؤولين قبل انعقاد المؤتمر بغية استكمال التوصيات بشأن التسميات لعضوية المكتب وأية مسائل تنظيمية معلقة ذات صلة بالمؤتمر .

(و) سيعاد النظر في توقيت هذا الاجتماع في المشاورات القادمة للأمين العام للأونكتاد .

(ز) سيعاد النظر في توقيت هذا الاجتماع في المشاورات القادمة للأمين العام للأونكتاد نظرا لتداخله مع الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، ولاصرار إحدى المجموعات على توفير ضمانات التمثيل الصحيح على صعيد الخبراء .

(ح) سيعاد النظر في توقيت هذا الاجتماع في المشاورات القادمة للأمين العام للأونكتاد .

(ط) سيعقد في جنيف ويقوم الأونكتاد بخدمته باستعمال الخدمات المخصصة للفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري .

(ي) لتقرير اجراءات المتابعة اللازمة فيما يتعلق بفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات ، بما في ذلك امكانية عقد مؤتمر للتفاوض حول انشاء مرفق تكميلي إضافي .

(ك) رهنا بالاختتام المرضي لاجتماع البلدان المصدرة للشاي بشأن توزيع الحصص والحدود الدنيا لمعايير التصدير .

(ل) اجتماع على أساس امكان استرداد التكلفة . وهو مدرج للعلم . وستجرى مشاورات لتحديد موعد هذا الاجتماع .

٣٤٤ (د ـ ٣٣) ـ الأعمال التحضيرية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير الى مقرر المجلس ٣٣٦ (د ـ ٣٣) الذي يرجو فيه من الأمين العام للأونكتاد أن يجرى مزيد من المشاورات بشأن الأونكتاد السابع وأن يقدم تقريرا الى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين ،

١ ـ يحيط علما مع التقدير بالتقرير الشفوي المقدم من الأمين العام للأونكتاد (١) ؛

٢ ـ يقرر أن يؤيد الترتيبات المبينة فيه رهنا بما قد يتخذه المجلس في دورته الاستثنائية الخامسة عشرة أو المؤتمر نفسه من مقررات أخرى .

الجلسة ٧٠٩
٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧

٣٤٥ (د ـ ٣٣) ـ مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير الى الفقرة ٤ من منطوق قرار الجمعية العامة دإ ـ ٣/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (٢) ،

وقد أجرى دراسة أولية لتقرير الأمين العام للأونكتاد حول مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ،

١ ـ يشدد على أهمية مساهمة الأونكتاد في البرنامج ؛

٢ ـ يحيط علما مع التقدير بالترتيبات التي اتخذها الأمين العام للأونكتاد داخل أمانة الأونكتاد لتنفيذ البرنامج ؛

٣ - يرحب بالمبادئ التوجيهية لبرنامج الانشطة الارشادي الذي ستضطلع به أمانة الأونكتاد في سياق برامج الأونكتاد الجارية وولاياته ومجالات اختصاصه ، ويدعو فرقة العمل المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية الى مراعاة هذه المبادئ التوجيهية لدى بحث الميزانية والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ؛

٤ - يحث الأمين العام للأونكتاد على مواصلة الاشتراك النشط في آليات المتابعة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ البرنامج ؛

٥ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم الى مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الرابعة والثلاثين وفي الدورات اللاحقة للمجلس تقريرا عن التقدم المحرز بشأن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ البرنامج .

الجلسة ٧٠٩
٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧

الجزء الثاني

موجز الأعمال

الفصل الأول

الحمائية والتكيف الهيكلي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٩ - أحيل البند ٣ الى اللجنة الثانية للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

١٠ - وكان أمام اللجنة للنظر في هذا البند الوثائق التالية : "مشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي : مقدمة والجزء الأول - القيود المفروضة على التجارة (TD/B/1126(Part I)) ؛ "مشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي : الجزء الثاني - اتجاهات الانتاج والتجارة وما ترتكز عليه من عوامل في جميع القطاعات" (TD/B/1126 (Part II)) ؛ "مشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي : مذكرة معلومات أساسية توفر معلومات داعمة للجزأين الأول والثاني" (TD/B/1126/Add.1) ؛ "معلومات اتاحتها الدول الأعضاء في الأونكتاد للاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس عن الحمائية والتكيف الهيكلي" (TD/B/1127) .

١١ - وقال مدير شعبة المصنوعات في معرض تقديمه لوثائق الأمانة أن مشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي قد بلغت أبعادا جديدة . فالتدابير غير التعريفية ، لا سيما التقييدات "الطوعية" للتصدير واتفاقات التسويق المنظمة التي تتفاعل أحيانا مع ممارسات تقييد المنافسة على مستوى الشركات قد أصبحت أداة الحمائية الرئيسية التي يجري تطبيقها بطريقة تمييزية ، خاصة ازاء البلدان النامية . وقد كانت سياسات التكيف الهيكلي التي تتبعها البلدان المتقدمة موضع انتقاد واسع النطاق على المستويين الوطني والدولي . وفي القطاع الزراعي ، أفضى تدخل الحكومات الى وجود حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب في الأسواق العالمية . هذا فضلا عن أن هيكل صناعة تجهيز الأغذية قد تشوه . وأعرب عن الأمل في أن يؤدي التعجيل بنمط التغير الهيكلي في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى تهيئة الظروف لتوسيع الأسواق أمام الصادرات الصناعية القائمة على كثافة اليد العاملة من البلدان النامية . وشدد على أن سياسة التكيف التي تجرى في البلدان النامية ترتبط بوضوح أكبر بعملية التنمية الشاملة . ونتيجة لمشاكل المدفوعات الخارجية الشديدة ، تضطر معظم البلدان النامية الى تحديد سياستها التجارية لا على أساس أهدافها الانمائية بل على أساس ضرورة التفاعل مع الحركات السلبية التي تواجهها في معدلات تبادلها التجاري ، وتغير أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة ، وأنماط الاستثمار ، والتدفقات الرأسمالية .

١٢ - وتقتضي مشاكل الحماية والتكيف الهيكلي مبادرات سياسة جديدة ، وستتيح الدورة السابعة للأونكتاد فرصة خاصة للمضي قدما في هذا الاتجاه . وتدعو الحاجة الى اتخاذ ترتيبات مؤسسية على المستوى الوطني تسمح بتقدير طلبات الحمائية في اطار اقتصادي واسع وتمكن من وضع وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي على نحو منهجي . ويمكن اجراء استعراض دوري لحالة الحمائية لمعرفة ما إذا كانت الظروف الجديدة قد جعلت الحمائية المقبولة سابقا بالية الطراز واستمداد الدروس الملائمة لدى وضع السياسات المقبلة . وأشار الى ضرورة الابتعاد عن الحمائية التمييزية غير الشفافة وإعادة وضع التعريفات للحواجز غير التعريفية . وشدد على أن الحل الأساسي الوحيد والطويل الأجل للمشاكل في هذا الخصوص يتمثل في تحسين وتعزيز النظام التجاري الدولي .

١٣ - وفيما يتعلق بعمل قاعدة بيانات الأمانة بشأن التدابير التجارية ، أعرب عن الأمل في أن تستعمل الدول الأعضاء المعلومات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية لاجراء محادثات ثنائية ومتعددة الأطراف نظرا لفائدة قاعدة البيانات المعترف بها كمصدر من مصادر المعلومات عن شروط الوصول الى الأسواق وترويج الصادرات ، وفي أن تحل المشاكل في هذا الصدد .

١٤ - وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) أن موضوع الحمائية والتكيف الهيكلي ما فتئ يستأثر باهتمام المؤتمر والمجلس طيلة سنوات خلت . ولكن الدورة الحالية للمجلس نالت أهمية مضافة لأنها تحدث عشية الدورة السابعة للمؤتمر . ولذلك فإن دورة المجلس الراهنة لا تتيح الفرصة لتقييم التقدم الذي تم احرازه حتى الآن فحسب ، ولا سيما في الفترة الواقعة بين دورتي المؤتمر السادسة والسابعة ، ولكنها أيضا تهيئ التدافع الى دورة المؤتمر القادمة نفسها .

١٥ - وذكر أن أمانة الأونكتاد تستحق التهنئة على الوثائق المفيدة جدا التي أعدتها لدورة المجلس الحالية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الوثيقة TD/B/328/Add.4 ، التي تتناول موضوع التجارة الدولية ، والتي قدمتها الأمانة من أجل دورة المؤتمر القادمة ، تتضمن مادة مفيدة وذات صلة وثيقة جدا بالعملية الحالية أيضا . على أن مما يؤسف له أن محتويات الوثيقة TD/B/1127 لم تترجم الى لغات أخرى خلاف اللغة الأصلية التي قدمت فيها . وطلب الى الأمانة اتاحة الوثيقة تماما بجميع لغات العمل في الأمم المتحدة .

١٦ - ومضى الى القول ان البلدان النامية ما فتئت تعلق أهمية كبيرة دوما على الاستعراضات السنوية التي تجريها لجنة الدورة . وقال إن من الجدير التذكير ، في هذا المجال ، أن مجموعة الـ ٧٧ قدمت في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية مشروع القرار (TD/B(XXXII)/SC.II/L.2) بغية تيسير التوصل الى استنتاجات

واجراءات ملموسة . كما أن المقترحات الواردة في مشروع القرار ذاك وضعت بروح بناءة وفي محاولة لدفع أعمال لجنة الدورة قدما بتركيز شديد وفعالية أكبر وفي اطار متماسك من التحليل والعمل . وترى مجموعة الـ ٧٧ ، كما سبقت الاشارة الى ذلك في الدورة الثانية والثلاثين ، انه في حين برهنت الاستعراضات السنوية السابقة على فائدتها ، فإن الوقت قد حان الآن لجعل آلية الاستعراض أكثر فعالية . وان تلك الحاجة قد برزت لأنه برغم الالتزامات التي تم التعهد بها في قرارات ومقررات المؤتمر والمجلس السابقة ، فإن التدابير الحمائية تضاعفت ، ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية ، كقطاعات الزراعة والصلب والمنسوجات والملابس ، والجلود والأحذية ، والمواد البتروكيميائية والالكترونيات الاستهلاكية .

١٧ - واستطرد قائلا إن البيئة الاقتصادية العالمية لا تزال بيئة غير مواتية للغاية للبلدان النامية . وما فتئ قدر كبير من الاختلال الذي حدث مؤخرا في الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ناتجا عن عوامل خارجية المنشأ كتدني معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة الخارجية وانخفاض النمو في البلدان الصناعية . وقد نتج كثير من هذه العوامل أو تفاقم بسبب عدم وجود تنسيق كاف وفعال فيما بين البلدان المتقدمة الرئيسية . كما أن قيمة صادرات البلدان النامية ازدادت هبوطا في السنوات الأخيرة ولا يزال نصيبها من الصادرات العالمية مستمرا في الانخفاض . وما فتئ هناك انخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية كالأغذية والفلزات والنفط . ولئن كان في هذا ، ولا شك ، ما ساعد البلدان المتقدمة في مكافحة التضخم وأعانها على ايجاد بيئة تفضي الى النمو ، إلا أنه فرض قيودا صارمة على التجارة وعلى حالة المدفوعات في البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات من هذه السلع الأساسية . وفي وقت يضطر فيه عدد من البلدان النامية الى التكيف مع المديونية الخارجية ، فليس لهذه الحالة إلا أن تجعل الأمور أكثر عسرا . وفضلا عن ذلك فإن من المفارقات أن تكد البلدان النامية في سبيل تحسين الميزان التجاري أو تحقيق فائض تجاري بينما تزداد البلدان المتقدمة في تقييد الوصول الى أسواقها من خلال اتخاذ تدابير حمائية جديدة تزداد تطويرا وتوجه ضد الجهات الموردة للبلدان النامية بما فيها تلك التي تتمتع بميزة نسبية .

١٨ - وأضاف أن معدل نمو صادرات البلدان النامية من المصنوعات هبط كثيرا في السنوات الأخيرة . فبعد أن كان ٢٣ في المائة سنويا في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، هبط الى ١٠,٥ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . كما أن نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من المصنوعات ، وهو نصيب منخفض كان ٦,٩ في المائة في عام ١٩٧٣ ، لم يزدد إلا الى ١١,٧ في المائة بحلول عام ١٩٨٣ ، ثم توقف عند ١٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ . ولو أن البلدان النامية منحت حرية الوصول الى الأسواق في الدول المتقدمة لكانت هذه الاحصاءات ، ولا شك ، مختلفة . ولكن ما ظل يشاهد بالفعل

هو النمو في تطبيق شتى التدابير غير التعريفية على الصادرات من البلدان النامية . وقد جاء في تقديرات أمانة الأونكتاد أن أكثر من ٣٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من المصنوعات الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة كان خاضعا لتدابير غير تعريفية في عام ١٩٨٦ . وكانت نسبة الشمول المقابلة للتبادل التجاري بالمصنوعات بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة أقل من ١٨ في المائة . وفضلا عن ذلك ، ورد في الحسابات أن التدابير غير التعريفية أثرت على ٢٣,٧ في المائة من الواردات من غير الوقود التي استوردتها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في عام ١٩٨٦ ، أي بزيادة ١٦ في المائة على نسبة الشمول في عام ١٩٨٦ وهي ١٩,٦ في المائة .

١٩ - وأوضح أن الحالة في البيئة التجارية الدولية لم تتغير إلا الى الأسوأ منذ آخر مرة بحثت فيها لجنة الدورة هذا الموضوع ورغم أن مشكلة الحمائية ظلت محط الاهتمام الرئيسي للمناقشات الحكومية الدولية في الأونكتاد لأكثر من عقد ، كما يرد في الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد ، فإن الحمائية والأشكال الأخرى للتدخل في التجارة اتجهت الى الازدياد ، ولا يزال ثمة استفحال ملحوظ في الضغوط لصالح التدخل في التجارة وفي المطالبات بتشديد قبضة الأحكام القانونية التي من شأنها تيسير هذه الاجراءات في آخر المطاف . وكانت التطورات التي حدثت في التشريع التجاري في بعض البلدان المتقدمة مدعاة قلق للبلدان النامية ؛ وفي وثائق الأمانة سرد لهذه التطورات .

٢٠ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ شهدت كذلك ازديادا في انعدام التيقن في البيئة التجارية الدولية .فقد كان هناك لجوء مستمر الى الحلول الثنائية في الخلافات التجارية الناشئة فيما بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة نفسها وكذلك بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية ، كما شهدت هذه المجموعة أيضا استمرار اللجوء الى التدابير غير التعريفية وازدياده ولا سيما الى قيود التصدير الطوعية وترتيبات التسويق المنظمة . وذكر أن أحد الجوانب الهامة جدا في الحالة التجارية الدولية هو ازدياد اللجوء الى الممارسات التجارية التقييدية ، وبخاصة من جانب الشركات عبر الوطنية ، الأمر الذي يشكل عقبة كبرى أمام تدفق التجارة الدولية . وان ازدياد استخدام التحقيقات عن مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية ضد البلدان النامية كان له أثر خطير على صادرات البلدان المذكورة . وليس ثمة أي تقدم أحرز في انحسار الاجراءات الحمائية ، أما ما حدث من عمليات تخفيض التعريفات التي قامت بها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة فقد اتجه نحو التركيز على منتجات يتم تبادلها أساسا بين هذه البلدان نفسها . كما حدثت زيادة في عدد التحقيقات عن عمليات مكافحة الاغراق المتعلقة بالبلدان النامية والتي بدأت في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بالمقارنة بالفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وعلى الرغم من حدوث بعض الانخفاض في عدد التحقيقات الجديدة

عن الرسوم التعويضية المتعلقة بالواردات من البلدان النامية ، إلا أن هذه التحقيقات ما زالت تمثل ٦٠ في المائة من جميع الاجراءات الجديدة التي اتخذت في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ . وبرغم ما زعم من أن سبب الشروع في هذه الاجراءات هو مناهضة ممارسات تجارية قيل أنها غير سليمة إلا أنها تؤدي في غالب الأحيان الى التضييق على التجارة وتعطيلها .

٣١ ـ وقال إنه لم يحدث أي تحسن في الحالة سواء في مجال الزراعة أو المنسوجات أو الصلب ، الخ... ، وذلك على الرغم من القلق الذي ما برحت البلدان النامية تعرب عنه طوال السنوات الماضية من نمط الحمائية في البلدان المتقدمة . كما أن مصالح البلدان المصدرة الفعلية أو المحتملة ما زالت تلقى التجاهل ، وما زال أعضاء المجتمع الدولي الضعفاء يتحملون عبئا لا طاقة لهم به في عملية التكيف الهيكلي . وهناك مقاومة مستمرة ومتنامية للتغير الهيكلي ، وتصلب متزايد في بعض البلدان الرئيسية يفسر الصعوبات الملحة في النظام التجاري الدولي . وفضلا عن ذلك ، فإن سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي لم تكن متضافرة في تيسير تكيف الاقتصادات مع التغير الهيكلي . ويرد في وثائق الأمانة بوضوح كيف أن الصناعات الزراعية والمنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الهندسية الخفيفة ، والصلب وبناء السفن لا تزال أمثلة بارزة على صناعات تتمتع بدعم لمكافحة اعادة الوزع . وقال إن المطلوب هو اتخاذ خطوات كفيلة بالمحافظة على النظام التجاري الدولي المنفتح وغير التمييزي . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الحاجة ماسة الى اجراءات لتحرير التجارة تتخذها البلدان المتقدمة وتكون قائمة على التطبيق الفعال لقواعد اتفاق الغات ومبادئه ، وذلك فيما يتعلق بالزراعة والمنتجات الاستوائية ، ومنتجات الموارد الطبيعية بما في ذلك المنتجات بأشكال نصف مجهزة وبأشكال مجهزة والمصنوعات والمنسوجات والألبسة .

٣٢ ـ وفي ميدان الزراعة ، قال إن تصاعد المنافسة في اعانة المنتجات الزراعية من جانب الشركاء التجاريين من البلدان المتقدمة الرئيسية وتطبيق الحواجز والحصص التجارية ما فتئ يمارس تأثيرا عكسيا على المصالح التصديرية للبلدان النامية . ففي القطاع الهام ، قطاع المنسوجات والملبوسات ، ازدادت ديمومة التجاوز الطويل الأمد عن القواعد الراسخة الخاصة بالتعامل التجاري غير التمييزي والتعامل التجاري المنفتح المتعدد الأطراف . كما أن ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف ، الذي تم التفاوض بشأنه في عام ١٩٨٦ ، لا يمدد الانحراف عن المبادئ الأساسية للغات لفترة خمس سنوات أخرى فحسب ، بل أنه يوسع من نطاق الألياف المشمولة توسيعا بالغا . ومن الواضح أن ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف الجديد هو أكثر تقييدا وتمييزا من الترتيب الأول .

٣٣ - وقال إن من دواعي القلق العميق أن يصبح المبدأ الاساسي الذي يحظى بالقبول الحسن ، أي مبدأ منح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية ، موضع التشكيك من جانب بعض البلدان المتقدمة ، وخصوصا في وقت تتردى فيه الحالة الدولية الاقتصادية والتجارية ترديا خطيرا في البلدان النامية . كما أن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لم تزدد إلا اتساعا ، والمطلوب هو التنفيذ الفعال لمبدأ منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية بحيث يمكن لجهودها في التجارة والتنمية أن تستمر .

٣٤ - وقال إن هناك محاولات مستمرة تبذل الآن لحرمان البلدان النامية من المعاملة النافعة عن طريق فكرة التخريج حسب القطر أو القطاع أو المنتج . وترى مجموعة الـ ٧٧ أنه ليس ثمة أي مبرر على الاطلاق للتمييز فيما بين البلدان النامية . إن نظام الأفضليات المعمم هو أحد المجالات البارزة التي تتآكل فيها المبادئ التي يقوم عليها مفهوم عدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز . وان مجموعته كانت في الفترة الأخيرة شاهدا على تقديم معايير أحادية الجانب ، وتعسفية وتمييزية لتحديد مكاسب نظام الأفضليات المعمم للبلدان النامية . وترى مجموعته أن أي محاولة لجعل تقديم مكاسب محددة من نظام الأفضليات المعمم الى البلدان المستفيدة مشروطا بالمكاسب المتبادلة - وذلك أيضا في مجالات غير المجالات ذات الصلة بالبضائع - إنما هي محاولة تنتهك التفهم الدولي المكرس في قرار الأونكتاد ٢١ (د - ٢) الذي يقوم عليه نظام الأفضليات المعمم ، ومن الواضح أنه لا يمكن قبولها .

٣٥ - وقال إن من بين أخطر التطورات من وجهة نظر البلدان النامية هو الاتجاه المتزايد من جانب بعض البلدان المتقدمة الى التماس ايجاد روابط بين استمرار توافر حتى هذا المستوى الحالي لوصول الصادرات من البلدان النامية من جهة ، وبين أن تقبل البلدان النامية لقاء ذلك فتح أسواقها على مصراعيها أمام الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة أخرى ، وكذلك اتجاه البلدان المتقدمة الى محاولة الربط بين التجارة في البضائع وبين مسائل أخرى كحماية الملكية الفكرية والخدمات ووضع معايير عادلة للعمل . ومن الواضح أن المحاولات الرامية الى إقامة حلقة الربط هذه لن تكون مقبولة لدى البلدان النامية . وأعاد الى الاذهان أيضا ، في ذلك السياق ، قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٠ الذي يشجب فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على البلدان النامية لأسباب غير اقتصادية . وقال إن استمرار تطبيق هذه التدابير من الأمور المؤسفة .

٣٦ - وقال إن البلدان المتقدمة ماضية في تطبيق تدابير حمائية انتقائية وتمييزية ضد الواردات من البلدان النامية . وان الحاجة الى تفهم شامل بشأن وضع تدابير وقائية تقوم على المبادئ الأساسية للغات ما فتئت من الأمور المسلم بها منذ أمد طويل

وقد وردت الاشارة اليها في قرار المؤتمر ١٥٩(د ـ ٦) أيضا . ومما يؤسف له أنه لم يتحقق تقدم يذكر في هذا الصدد . وفي غضون ذلك ، فإن مبدأ الدولة الأكثر رعاية الخاص بعدم التمييز ، والذي يشكل أساس النظام التجاري المتعدد الأطراف ، لا يزال آخذا في التآكل .

٣٧ ـ وقال إن في الاتجاهات الأخيرة في التجارة الدولية وفي التردي في البيئة التجارية ما يظهر بوضوح الفجوة الآخذة في الاتساع بين الالتزامات المقدمة وبين تنفيذها . ان الالتزامات ما فتئت تقدم على المستوى السياسي بشأن التجميد وانحسار الحمائية داخل محفل الأونكتاد وخارجه . غير أن الأداء الفعلي في مجال السياسة التجارية متخلف جدا عن هذه الالتزامات . إن الاعلان الوزاري عن جولة مفاوضات أوروغواي المتعددة الأطراف يجسد أحدث هذه الالتزامات التي قدمت على المستوى الوزاري من جانب الأطراف المتعاقدة في الغات . ويبقى أن نشهد الى أي مدى سيتم التقيد بهذه الالتزامات في السنوات القادمة . غير أن التطورات الأخيرة في دولة تجارية رئيسية واحدة على الأقل يدعو الى شيء من القلق نظرا لمجيئها بهذه السرعة بعد اعتماد اعلان أوروغواي .

٣٨ ـ وقال إن مشروع القرار الذي قدم باسم مجموعة الـ ٧٧ في دورة المجلس الثالثة والثلاثين يكون ، على هذا الأساس ، وثيق الصلة جدا بالحالة الراهنة . فهو ، من جهة ، يكرر تأكيد الالتزامات الرسمية التي قدمت في الماضي وهو ، من جهة أخرى ، يحاول اعطاء احساس واضح بالاتجاه وبالزخم للأعمال المقبلة التي ستتم داخل اللجنة الثانية للدورة وداخل المجلس بشأن الموضوع الهام ، موضوع الحمائية والتكيف الهيكلي . وللأونكتاد ، دون أي شك ، بولايته المترابطة الشاملة ، دور بالغ الأهمية يقوم به بوصفه محفلا للتفاوض في مجال السياسة التجارية ، ومن الصعب الموافقة على التأكيد الوارد في الورقة TD/B(XXXII)/SC.II/L.3 التي قدمتها المجموعة باء عن موقفها في دورة المجلس الثانية والثلاثين ، والقائل بأن الاستعراض بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي ينبغي أن يكون عاما في طابعه . غير أن مجموعة الـ ٧٧ ترى أن العوامل التي ينطوي عليها التكيف الهيكلي لا يمكن أن تعالج بنفس المقياس ، ويلزم ايلاء الاعتراف الواجب للحقيقة المتمثلة في أن التكيف الهيكلي بالنسبة للبلدان النامية ، مترابط ترابطا تكامليا بعملية التنمية . ومن العسير أيضا أن نرى كيف سيكون النظر في السياسات المحلية معينا للجنة ، في حين يبدو جليا أن السبب الرئيسي للمشكلة التي تواجهها البلدان النامية هو مجموعة العوامل الخارجية المنشأ التي سبقت الاشارة اليها . والحقيقة أن مجموعة الـ ٧٧ قلقة للمحاولات التي تبذل لنقل محط الاهتمام بعيدا عن قضايا السياسة التجارية والى سياسات التنمية المستقلة للبلدان النامية .

٢٩ - وفي الختام ذكر أن مجموعة الـ ٧٧ رحبت ، في دورة المجلس السابقة ، بمشاطرة كل من المجموعة دال والصين في الغرض والنهج العامين لمشروع القرار TD/B(XXXII)/SC.II/L.2 . وترجو مجموعة الـ ٧٧ من المجموعة باء أيضا ايلاء الدراسة الدقيقة لمشروع ذلك القرار . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ مستعدة للعمل مرة أخرى بروح ايجابية في دورة المجلس الحالية .

٣٠ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) الذي تكلم أيضا باسم منغوليا ، إن مناقشة الحمائية والتكيف الهيكلي تبدأ عادة بوصف عام للأوضاع القائمة . وللأسف فإن ذلك الوصف لا يمكن إلا أن يكون على ما كان عليه سابقا . وعلى الرغم من الآمال والتطلعات السابقة ، ظلت البيئة التجارية الدولية تتدهور ، واستمر التطبيق التمييزي للقيود التجارية . وقال إن العدد المتزايد من التدابير التجارية التي تطبقها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على أسس غير اقتصادية يبعث على قلق خاص ، وما زالت أشكال مختلفة من التدابير الحمائية تنتشر . وأصبح الوضع الراهن يبعث على القلق بشكل خاص في بعض القطاعات ، كالمنسوجات والصلب . وسببت قلة الانضباط والاستخدام المفرط للتدابير الحمائية ، بما في ذلك اعانات التصدير التنافسية ، في مجال الزراعة ، حالات توتر خطيرة في العلاقات التجارية الدولية .

٣١ - وقال إن البلدان الاشتراكية قد تأثرت بشكل خطير من جراء التدابير الحمائية . ويبين الجدول أولا - ٦ ، في الوثيقة TD/B/1126/Add.1 ، ان ٣٨,١ في المائة من صادرات البلدان الاشتراكية نحو بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد واجهت ، في عام ١٩٨٦ ، تدابير غير تعريفية شتى ، وهي تمثل - كما كانت الحال في عام ١٩٨١ - أعلى نسبة بين المجموعات الاقليمية . ومقارنة بيانات عام ١٩٨١ مع بيانات عام ١٩٨٦ تعطي صورة أكثر تشاؤما من ذلك . ففي عام ١٩٨١ كان شمول التدابير غير التعريفية للواردات من البلدان الاشتراكية أعلى شمول في أربع من ست مجموعات منتجات رئيسية (المواد الغذائية ، والمواد الخام الزراعية ، والركازات والفلزات ، والمصنوعات) ، في حين كانت البلدان الاشتراكية في عام ١٩٨٦ أشد البلدان تأثرا بالتدابير غير التعريفية في كامل المجموعات الست . وإذا أخذ في الاعتبار أن نصيب البلدان الاشتراكية من الصادرات العالمية بقي عمليا بدون تغيير على مدى الأعوام العشرة الماضية ، فإن هذه النزعات السلبية تظهر الآثار التراكمية الضارة للتدابير الحمائية على اقتصادات البلدان المعنية .

٣٢ - وفي ضوء هذا ، يتضح أن البلدان الاشتراكية ، وكذلك غيرها من البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي ، تؤيد الالتزامات المتعهد بها وترحب بها وأعادت تأكيدها مرات عديدة في مختلف المحافل ، بما فيها الأونكتاد ، ذلك من أجل وقف وعكس اتجاه

الحمائية التي تعرض أسس الاقتصاد العالمي للخطر . وقد أعطي تأييد جديد للتعهد بتجميد الوضع الراهن والتراجع عن المستويات السابقة من قبل الوزراء الذين بدأوا الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في اطار مجموعة الغات . وأضاف أن مجموعته ترجو بصدق ألا يخدم ذلك التعهد - كما كانت الحال في الماضي - الأغراض الاسنادية فقط ، وان يكون دليلا على الارادة السياسية الحقيقية والمتسقة . وقال إن الاستجابة لما ترجوه مجموعته تكمن في تنفيذ ذلك التعهد ، وأكد بذلك الخصوص على المسؤولية الخاصة للدول التجارية الرئيسية .

٣٣ - وأردف قائلا إن المجموعة دال ترى أن جولة أوروغواي تمثل تطورا كبيرا في ميدان السياسة التجارية الدولية وأن لها تأثيرا على جميع المشاركين في التجارة العالمية . ومن ثم فإنه يرى أن المشاركة في الجولة الجديدة يجب أن تكون مفتوحة لجميع الدول المهتمة . وقال إن مجموعته على يقين من أن للأونكتاد دورا يقوم به خلال الجولة الجديدة وينبغي - كما كانت الحال من قبل - القيام بانتظام باستعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٣٤ - وعلى حين تنتظر نتائج ايجابية من المفاوضات في الغات ، لا ينبغي أن تغيب عن البال ولاية الأونكتاد ومسؤوليته في مجال السياسة التجارية . فالأونكتاد محفل عالمي فريد لمناقشة السياسة التجارية وترابطها مع المجالات الرئيسية الأخرى كالسلع الأساسية ، والنقل ، والنقد والتمويل ، والتنمية ، مع مراعاة الصلة القائمة بين جميع التدفقات التجارية . وتلك النقطة أهم بكثير ، في ضوء نهج دورة المؤتمر السابعة . ومن شأن المناقشة الصريحة والبناءة لتلك المسائل أن تؤدي الى تفهم مشترك لجذور المشاكل القائمة والتدابير اللازمة للتغلب عليها ، ومن شأنها أن تخلق بيئة اقتصادية خارجية أكثر أمانا وأكثر قابلية للتنبؤ ، وذلك لصالح جميع المشاركين في التجارة الدولية .

٣٥ - ومضى قائلا ان المجموعة دال تعتقد اعتقادا راسخا أن النظام التجاري نفسه ليس هو السبب في الوضع الحالي وإنما سلوك بعض الدول التجارية الرئيسية التي تحركها أهداف السياسة المحلية ، وتعمل على تجاهل التزاماتها التعاقدية ، مما يضر بسير النظام ككل . وقال إن مجموعته على قناعة بأن قواعد النظام الحالي الأساسية ومبادئه ، لا سيما المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية وعدم التمييز ، قواعد ومبادئ سليمة ، وان هناك حاجة قصوى الى احترامها احتراما كاملا . وعليه فإن المجموعة دال تعتقد اعتقادا راسخا أن أية محاولات تبذل لوضع مجموعات مختلفة من القواعد المحددة لتحل محل التطبيق العالمي للمبادئ التوجيهية للتجارة الدولية المتفق عليها بالفعل لا تؤدي إلا الى زيادة تجزئة النظام ويمكن أن تؤدي الى التشويه الكامل للاطار المتفق عليه اتفاقا متعدد الأطراف لتسيير التجارة الدولية .

٣٦ - وأشار الى مسألة التكيف الهيكلي وصلتها بالحمائية فقال إن أوجه القصور في الاستجابة الى تحدي التغيرات الهيكلية العالمية ، من خلال اتخاذ تدابير تكيف ايجابية ، تزيد من خطر اللجوء الى التدابير الحمائية . ومن جهة أخرى ، فإن عدد التدابير الحمائية ومدى انتشارها المتزايدين يعرقلان بشكل خطير التكيف الهيكلي في البلدان الاخرى . والواقع أن البيئة الخارجية التي تؤثر على عملية التكيف الهيكلي في البلدان الاشتراكية لا تزال غير ايجابية الى حد بعيد . إلا أن البلدان الاشتراكية قد بذلت جهودا كبيرة لتكييف اقتصاداتها للتغيرات في الاقتصاد العالمي . وأشار في هذا السياق ، في جملة أمور الى الوثيقة TD/B/1127 .

٣٧ - وقال ممثل الصين إن الاستعراض السنوي الحالي بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي يجري عشية انعقاد الأونكتاد السابع . وان الاستعراض يرسي الأساس اللازم لاحراز تقدم بشأن هذه القضية في الأونكتاد السابع .

٣٨ - وقال إن الوفد الصيني يثني كثيرا على الجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد في تحليل ودراسة قضية الحمائية والتكيف الهيكلي في وثائقها .

٣٩ - وقال إن ما قدمته الدول الأعضاء من التزامات وما أبدته من تصميم في المقررات والقرارات التي اعتمدها كل من المؤتمر والمجلس لم تنعكس في سير التجارة الدولية . والانتعاش الاقتصادي الذي حدث بعد الأونكتاد السادس بفترة وجيزة لم يؤد الى تخفيض عام للقيود التجارية بل على العكس إذ تلاه ضغط متزايد لوضع تشريعات حمائية تخل بالتجارة . وكانت البلدان النامية أكثر البلدان معاناة . وقد بين تحليل التدابير التعريفية والتدابير غير التعريفية ان البلدان النامية تتلقى معاملة أقل مواتاة من المعاملة الممنوحة للبلدان المتقدمة وذلك بسبب زيادة التخفيضات التعريفية على المنتجات المتاجر فيها فيما بين البلدان المتقدمة ، وبسبب الترتيبات التجارية الخاصة . وكانت القيود التعريفية والقيود غير التعريفية صارمة في القطاعات التي تملك فيها البلدان النامية ميزة نسبية ، والمثال على ذلك ، الزراعة ، والمنسوجات والملابس ، والحديد والصلب . وقال إن ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف الجديد هو أكثر تقييدا ، كما ان شموله قد ازداد توسعا . وهذا يشكل انتهاكا للالتزام بالتجميد ويخالف المبادئ الرئيسية للتجارة الدولية .

٤٠ - وقال إن حالات مكافحة الاغراق ضد البلدان النامية قد ازدادت في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . وان مجموع عدد حالات الرسوم التعويضية قد هبط ، ولكن الحالات المتعلقة بالبلدان النامية لا تزال تستأثر بنسبة ٦٠ في المائة من جميع الحالات . أما التطور الآخر الذي يدعو الى القلق فهو زيادة استعمال التقييدات الطوعية للصادرات وترتيبات التسويق المنظم التي تضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف . وأعرب عن الأمل في أن تؤيد البلدان المتقدمة الالتزام بالتجميد والالغاء التدريجي .

٤١ - وقال إن زيادة حدة الحمائية لا يحبط التنمية الاقتصادية والتجارة في البلدان النامية فحسب ، ولكنه يهدد أيضا بتقويض المبدأ الأساسي للنظام التجاري الدولي ، ويعيق التكيف الهيكلي العالمي الايجابي . كما أن ارتفاع الحمائية والافتقار الى احراز التقدم في التكيف الهيكلي شوها نمط الانتاج والتجارة في العالم . وان حماية صناعات آفلة في البلدان المتقدمة حال دون نمو قطاعات صناعية دينامية في البلدان النامية . وان هذه القطاعات هي التي أخضعت للحماية . والسبب الجذري لذلك هو احجام البلدان المتقدمة عن اجراء تكيف هيكلي ايجابي . وان من قصر النظر تبرير هذا الاحجام بذريعة القلق من البطالة ، ومن المهم الاعتراف بالترابط الموجود فيما بين البلدان . ان ارتفاع مستويات المعيشة في البلدان النامية سيفتح سوقا عالمية أكبر توفر بدورها فرصا أكبر للعمالة في البلدان المتقدمة . ووافق على أن التكيف الهيكلي يتناول البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، ولكنه قال إن البلدان النامية التي تعتمد جدا على سلعة أساسية واحدة أو سلعتين أساسيتين لا تملك إلا فرصة ضعيفة لاجراء هذا التكيف . ولذلك فإن البلدان المتقدمة التي بلغت مستوى اقتصاديا وتكنولوجيا متقدما تتحمل مسؤولية أشد جسامة في هذا الصدد . وقال إنه يدرك أن عملية التكيف سوف تسبب بعض الصعوبات القصيرة الأجل في البلدان المتقدمة ولكنها سوف تحمل معها التنمية السليمة للتجارة العالمية .

٤٢ - وقال إن استعراضات سنوية كثيرة قد أجريت عن الحمائية والتكيف الهيكلي ، ولكن النتائج كانت بعيدة عما يرام ، إذا أخذنا في الاعتبار الآمال الكبيرة المعلقة على الأونكتاد وعلى الولاية المسندة اليه في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) . وأعرب عن الأمل في أن تحرز اللجنة نجاحا كبيرا في استعراض الحمائية والتكيف الهيكلي ، وبذلك ترسي أساسا طيبا لنجاح الأونكتاد السابع .

٤٣ - قال المتحدث باسم المجموعة باء (نيوزيلندا) ان الدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمية توفر فرصة هامة للاسهام في العملية الحيوية لقيام توافق للآراء تمهيدا للأونكتاد السابع . وفي هذا الصدد ، تجد المجموعة باء في بعض سمات وثائق أمانة الأونكتاد ، ما يبعث على التشجيع ، لا سيما ادراج أفرع عن سياسات التكيف الهيكلي في البلدان النامية وفي الاقتصادات المخططة مركزيا وما أولي من اهتمام بالزراعة والخدمات .

٤٤ - ولاحظ أن البيئة العامة للتجارة الدولية تشتمل على عناصر الفرصة والشك والمخاطرة ، مضيفا أن من المتوقع أن يستمر الانتعاش الحالي في عامه السادس ، وهكذا فإن توقعات التجارة العالمية بصدد المصنوعات والخامات بخلاف الطاقة لا بد وأن تتحسن بعض الشيء بالقياس لما شهدته معدلات النمو في الحجم من ركود في نهاية عام ١٩٨٦ . ومع ذلك فإن التغيرات الضخمة التي حدثت في أسعار الصرف وفي الأسعار النسبية سواء

فيما بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة أو فيما بينها وبين مناطق أخرى انطوت بالتالي على هوامش كبيرة من عدم التيقن من تطور تدفقات التجارة . والمخاطر الكامنة في الظروف الحالية وليدة عدد من العوامل منها : أن معدلات النمو المتواضعة المتوقعة ستكون غير كافية بالنسبة لمعظم البلدان لتمكينها من خفض معدلات البطالة أو السماح ببعض الانتعاش في أسعار السلع الأساسية ، والصعوبات التي تواجه عددا من البلدان النامية ولا سيما تلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية أو التي يكون مستوى مديونيتها عاليا ، والخطر الناجم عن الاختلالات الكبيرة في الحساب الجاري والخوف من أن عدم الصبر على بطء عملية تقليص الفوائض الكبيرة ونواحي العجز يمكن أن يؤدي الى ضغوط حمائية مكثفة .

٤٥ - ولذا يظل التقليل من الاختلالات الدولية من المهام السياسية الرئيسية ، كما أن من الحيوي أن يكون اسهام السياسة التجارية في عملية التكيف عاملا في توسع التجارة بدلا من تقييدها .

٤٦ - والواقع أن السياسة التجارية شهدت بعض المنجزات ، وهذه المنجزات تفوق في الواقع ما تم الاعتراف به في وثيقة أمانة الأونكتاد (TD/B/1126(Part I) ، الفصل الأول) . وثمة تطور هام يتمثل في قرار الشروع في جولة أوروغواي عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بما في ذلك الالتزام الوارد في الاعلان الوزاري بوقف الحمائية وقلب اتجاهها وازالة الاختلالات في التجارة . ومع ذلك فإن التقدم في المجالات السابقة ، وإن كان ملموسا ، فهو لم يكن كافيا لمواجهة ما لبعض التدابير التجارية الجديدة أو للمقترحات بهذه التدابير من أثر سلبي في البيئة التجارية العامة .

٤٧ - وازاء هذه التطورات العريضة على صعيد التجارة والسياسة التجارية ، يزداد تباين خبرة البلدان فرادى أو مجموعات . فأثر كساد أسعار السلع الأساسية يختلف اختلافا ملحوظا فيما بين البلدان المتقدمة والنامية معا . وهناك بلدان كثيرة ، متقدمة ونامية ، تجد نفسها مستوردة ومصدرة للسلع الأساسية في آن واحد ، ولم يعد هناك من معنى للنظر في أثر تدني أسعار السلع الأساسية على معدلات التبادل التجاري من منظور الشمال - الجنوب . ومع ذلك ، فإن تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للكثير من البلدان النامية ، مقرونا بتضاؤل فرص الحصول على تمويل من مصادر خاصة ، استلزم اجراء خفض حاد في الواردات خلال العام الماضي . وفي الوقت نفسه فإن نجاح البلدان النامية الأكثر تقدما في الحصول ، بشكل مطرد ، على أنصبة من السوق في تجارة المصنوعات العالمية ، وقدرتها المتنامية على استخدام تكنولوجيا عالية والمشاركة في تجارة الخدمات المتقدمة دلالة على أنها اكتسبت بالفعل قدرة تنافسية قوية . إن نحو ٤٠ في المائة من واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي من البلدان النامية الأكثر تقدما ليست منتجات كثيفة العمالة أو كثيفة الموارد ، بل هي منتجات تتميز بوفورات الحجم الهامة أو بتنوع واسع في المنتجات . وقبل ٣٠ عاما كانت النسبة نحو ٣ في المائة ، مما يؤكد أن أعدادا متزايدة من البلدان النامية تستفيد من الوظائف الدينامية للتجارة . ولهذه الملاحظات آثار هامة على اندماج البلدان النامية بدرجة أكبر في النظام التجاري .

٤٨ - وقال إنه يلاحظ أن الصلة بين البيئة التجارية والتكيف الهيكلي حيوية . والأداء الاقتصادي المتواصل هو ثمرة استمرار عملية التغير الهيكلي الرامية الى خلق اقتصادات وطنية تتسم بالمرونة والدينامية وترتبط معا من خلال نظام تجاري منفتح ومتعدد الأطراف . وتقتضي الحاجة أن تدعم السياسة الحكومية تلك العملية اعترافا بآثارها على كل من النمو المحلي والبيئة التجارية الدولية . والحاجة الماسة الى التكيف الهيكلي برزت بوضوح بوصفها استجابة لتزامن نمو اقتصادي عالمي متواضع ، واختلالات كبيرة في الحسابات الجارية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وركود أسعار السلع الأساسية . وان امتداد التغير الهيكلي البعيد الأثر في الصناعة على مدى عقد من الزمن في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جعل شركات كثيرة أكثر فعالية . ومع ذلك يظل التحدي الذي تواجهه السياسات تحديا هائلا . ولئن اختلفت الاجراءات المناسبة من بلد الى آخر ، فالحاجة الواضحة تدعو الى زيادة المرونة وتسهيل توزيع الموارد بأكثر فعالية .

٤٩ - والاحساس بالحاجة الى تكيف هيكلي فعال يلمس بصفة خاصة في قطاعي السلع الأساسية والزراعة . وقطاع السلع الأساسية يمثل تحديا رئيسيا . والخبرة الأخيرة كشفت عن المكون الهيكلي لجوانب الهبوط في أسعار السلع الأساسية . وثبت أن ارهاصات الانتعاش الدوري في هذه الأسواق عام ١٩٨٣ لم تعمر طويلا ثم تجدّد اتجاه الهبوط العام - وهو اتجاه أسهم فيه التغير التكنولوجي والتنافس على مواد جديدة ، وارتفاع الانتاج من قطاعات للمواد الخام تعاني مديونية كبيرة وكذلك محاصيل عالمية قياسية . وقد زاد الاتجاه الى الهبوط في أسعار السلع الأساسية بخلاف البترول من الحاجة الى التكيف الهيكلي مع انتقال الانتاج الى مراكز أكثر فعالية ، والى أسواق أكثر انفتاحا وتنافسا وبالتالي أكثر استقرارا ، والى العمل على ازالة الاختلالات في التجارة .

٥٠ - وفيما يتعلق بالزراعة ، فإن الحاجة الى مزيد من التكيف في ذلك القطاع من خلال بذل جهود متسقة واتخاذ سياسات مناسبة هي أشد الآن منها في أي وقت مضى ، كما أن الاضطرابات في الأسواق الزراعية الدولية والتوترات بين البلدان التي تعاني من ضغط الامدادات الزائدة لا تقل خطورتها عنها في الأعوام والأشهر الأخيرة . إن ايجاد حلول دائمة لمشاكل الاختلالات في الزراعة يتطلب أن تلعب الأسواق دورا أكبر . وثمة حاجة

ملحة الى اكساب التجارة الزراعية العالمية مزيدا من الانضباط وامكانية التنبؤ بها وذلك بتصحيح ومنع القيود والاختلالات ، بما في ذلك تلك المتصلة بالفوائض الهيكلية ، تقليلا لنواحي عدم التيقن والاختلال وعدم الاستقرار في الاسواق الزراعية العالمية .

٥١ - وذكر أن التحليل الأساسي الذي أجرته أمانة الأونكتاد لسياسات التكيف الهيكل في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة يشتمل على عرض معقول ومتوازن . بيد أنه ليس في وسع مجموعته أن تتفق مع جميع الاستنتاجات المستمدة من التحليل . فسياسات التكيف الهيكلي المناسبة ، بشكل خاص ، ستفيد كل البلدان وليس الشركاء في التجارة في مجموعة بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة فحسب ؛ ثانيا ، كان يمكن ذكر الاتجاه الهام والواسع الذي أخذ يتبدى في الآونة الاخيرة والمتمثل في تمكين قوى السوق من أن تلعب دورا أبرز في رسم السياسات العامة تجاه المؤسسات العامة والخاصة معا ؛ ثالثا ، وبغض النظر عن أهمية "خدمات المنتجين" فإنه لا يترتب على ذلك أن السياسات الحكومية الرامية الى تنشيطها لها ما يبررها بالضرورة أو أن هذه السياسات ستسهم حتما اسهاما كبيرا في عملية التكيف الهيكلي .

٥٢ - ورغم أن مناقشة سياسات التكيف الهيكلي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تمثل تطورا يحظى بالترحيب ، إلا أن هذه المناقشة لا تولي الاهتمام الكافي للاختلافات بين شتى الاقتصادات المخططة مركزيا ، ولا سيما الاختلاف بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الاشتراكية الستة الأصغر حجما في اوروبا الشرقية . وفضلا عن ذلك ، يقصر تقرير الأونكتاد عن ابراز طابع ذلك التكيف الضاغط للاستيراد وللطلب .

٥٣ - ثم ان المادة المتعلقة بسياسات التكيف الهيكلي للبلدان النامية تنطوي على مناقشة مثيرة للاهتمام تتعلق بمحاسن ومساوئ النهج ذي المنحى السوقي للتكيف الهيكلي . بيد أن تقرير الأمانة لا يعير ، في تصديه للمشروطية التي تربط بها الوكالات الدولية مساعدتها ، اهتماما كافيا للحقائق الاقتصادية الاساسية التي تشير هي الاخرى الى الحاجة الى التكيف . وفضلا عن ذلك يشدد التقرير ، كما هو الشأن في الماضي ، على عوامل دخيلة في خلق صعوبة في مجال التكيف بالنسبة لأقل البلدان نموا ، دون أن يعير الجانب الآخر للمسألة الاهمية الواجبة - أي خيارات السياسة الداخلية التي تتوخاها البلدان النامية ذاتها . ولئن صح القول انه في حالة البلدان النامية الأكثر تقدما كان تدخل السياسة الحكومية ماثلا في تشكيل الهيكل الصناعي ، فإن ما يجدر ذكره كذلك هو ان السياسات الحكومية في تلك البلدان كانت بشكل عام مستجيبة لاشارات الأسعار والأسواق ، وان التدخل كان انتقائيا وتضاءل مع الوقت . وربما أمكن كذلك اجراء تقييم أكثر ايجابية لدور الاستثمار الانتاجي في عملية التكيف . وكان يمكن أيضا الاعتراف الى حد أبعد بما قدمته الشركات المتعددة الجنسيات من اسهام في هذا الصدد .

٥٤ - ولاحظ أن الأخذ بسياسات تكيف هيكلي فعالة من شأنه أن يوفر اطارا بناء لمعالجة جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية . وقال إن بلدان المجموعة باء مصممة على بذل كل ما في وسعها لتأييد جولة اوروغواي ضمانا لقدر أكبر من حرية الوصول الى الأسواق وتقليل الاختلالات في التجارة . ولكل البلدان مصلحة في أن تكلل الجولة بالنجاح ، إذ تسعى هذه الجولة الى تعميم الفوائد الاقتصادية الناجمة عن تدويل الانتاج وتطوير تكنولوجيات جديدة على أكبر عدد ممكن من البلدان . والبلدان النامية التي ستتمكن من ممارسة دور نشط في عملية تحرير التجارة ليست من أقل المستفيدين المحتملين . وينتظر من جميع البلدان المعنية أن تسهم بطريقة تتناسب مع مرحلة نموها الاقتصادي . وبذا توفر جولة اوروغواي عنصرا هاما مكملا للجهود الرامية الى دمج البلدان النامية الأكثر تقدما في النظام التجاري المتعدد الأطراف . كما تعترف بلدان المجموعة باء بضرورة مواصلة الجهود التكميلية في مجالات أخرى للتعاون الاقتصادي الدولي بغية تعزيز امكانيات تحقيق تحرير التجارة . وبيّن أن مجموعته تذكّر كذلك بالتعهد المحدد الوارد في اعلان بونتا ديل ايستي والمتعلق بأقل البلدان نموا وبالحاجة الى إتاحة المزيد من الفرص التجارية لها .

٥٥ - وذكر في ختام كلمته انه ان كان يراد للعمل المقبل في الأونكتاد ان يحقق النوعية المتوازنة التي تسعى اليها مجموعته ، وإذا كان يراد توفير مزيد من الدعم للتطورات المشجعة الواردة في الوثيقة TD/B/1126 ، يمكن تركيز الاهتمام على ثلاثة مجالات :

(أ) اجراء مزيد من التحليل على صعيد اقليمي للعناصر الاساسية لسياسات التكيف الهيكلي (مع إيلاء اهتمام خاص للدور الذي مارسته آلية للأسعار والأسواق تعمل على نحو فعال في دعم هياكل انتاجية سليمة فيما بين مجموعة من البلدان النامية سواء كانت متقدمة أو أقل تقدما) ؛

(ب) بذل جهود اضافية لحل المشاكل المتبقية لدى قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التدابير التجارية والاستمرار في تحسين قاعدة البيانات . ومن شأن ذلك أن يسهم في زيادة الشفافية في النظام التجاري . وما زالت هناك مشاكل أساسية تتعلق بنظام البيانات واستخدامه ؛ ولا سيما الاتجاه المضلل الى مساواة كل التدابير غير التعريفية بالحواجز غير التعريفية ، وهناك ، ثانيا ، حقيقة ان الغالبية العظمى للاحصائيات تشمل بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وما زال من المتعذر اجراء مقارنة وافية لاستخدام التدابير غير التعريفية عبر المجموعات الاقليمية . وذكر ان مجموعته على استعداد كامل للاسهام في الجهود المبذولة لتحسين قاعدة البيانات وفقا للفقرة (هـ) من المقرر ٣١٠ (د - ٣٠) ؛

(ج) اجراء مزيد من الاستكشاف للعمل السليم عامة الذي سبق أن قامت به أمانة الأونكتاد بشأن دور الخدمات في عملية التنمية ، وفقا لبرنامج العمل الذي تقرر في المقرر ٣٠٩ (د - ٣٠) .

٥٦ - وقال المتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية (البرازيل) انه يأسف لأن الوثيقة TD/B/1127 لم تصدر الا بصيغة واحدة تشتمل على نصوص بعدة لغات ، الأمر الذي يجعل من الصعب على وفود بلدان عديدة أن تفهم محتوياتها فهما كاملا . وقال ان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ترجو من الأمانة العمل على ترجمة الوثيقة المذكورة الى جميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة . وأنها ترجو كذلك من الأمانة الامتناع عن اللجوء الى مثل هذه الممارسات .

٥٧ - وقال ممثل بنغلاديش أن الأعوام الأخيرة قد شهدت تزايدا في الضغوط الحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات المصنوعة التي حققت فيها البلدان النامية ميزة نسبية ، ألا وهي شبه الموصلات ، والأدوات الآلية ، والصلب ، والمنسوجات ، والأحذية ، والمواد الكيميائية ، والمنتجات الزراعية . وقد واجه قطاعا المنسوجات والملابس ، اللذان وفرا تاريخيا الحافز الرئيسي للتصنيع ، نظاما تجاريا دوليا تقييديا ومبددا طوال أكثر من عقدين . ولقد اتخذ الترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف ، الذي دخل الآن مرحلته الرابعة ، اتجاه تقهقر على الرغم من أن لتحرير التجارة في ذلك القطاع أهمية قصوى للبلدان النامية . قد وسع باستمرار نطاق شمول الترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف ، ونتج عن الترتيبات الثنائية المبرمة بموجبه ظهور سيل من الطرق الصريحة لفرط حماية الانتاج غير الفعال في البلدان المتقدمة تحايلا على مبدأي الميزة النسبية وعدم التمييز وتعطيلا لتدفق التجارة الحرة .

٥٨ - ولقد كان موضوع الحمائية والتكيف الهيكلي محورا للمناقشات والاستعراضات والمفاوضات في الأونكتاد منذ دورة المؤتمر الخامسة ، ولكن لم يتم حتى الآن احراز تقدم كبير في تنفيذ القرارات والتوصيات بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي . وأحدثت الاتجاهات الأخيرة في التجارة الدولية وتدهور البيئة التجارية ، بشكل واضح ، فجوة متزايدة الاتساع بين الالتزامات المتعهد بها وتنفيذها الفعلي . وقد أنطوى الاعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على آخر الالتزامات من هذا النوع التي تم التعهد بها على المستوى الوزاري من قبل الأطراف المتعاقدة في مجموعة الغات . وسوف يتبين مدى الوفاء بتلك التعهدات في الأشهر والأعوام المقبلة .

٥٩ - ومن شأن التنفيذ الدقيق للتعهد بتجميد الوضع الراهن وبالتراجع عن المستويات السابقة أن يحقق تقدما كبيرا على طريق استعادة مصداقية النظام التجاري الدولي . غير أنه لا يمكن ضمان سير النظام على نحو ملائم على أساس طويل الأجل إلا عن طريق التوصل الى تفاهم شامل بشأن الضمانات . ولا حاجة الى زيادة التأكيد على ضرورة مثل هذا التفاهم في الظروف الحرجة الحالية .

٦٠ - ولا غنى عن بيئة تجارية تحررية ، وتوسعية ، وشفافة ، وآمنة ، وأكثر قابلية للتنبوء ، لتحقيق توسع في صادرات البلدان النامية . والنظام التجاري الدولي الحالي يفتقر بشكل واضح الى تلك الشروط وهو آخذ في التدهور الى حد أبعد . فالتدابير الحمائية المتزايدة التي تتخذها البلدان المتقدمة لا تخفض فحسب فرص التنمية الصناعية في قطاعات التصدير في البلدان النامية وانما تزيد أيضا من المخاطر بالنسبة للمشاريع الأخرى ذات الصلة بالتجارة . ويجب أن تولى عناية خاصة لضرورة منح أقل البلدان نموا والداخلين الجدد في ميدان التجارة العالمية معاملة خاصة . وفي ذلك السياق ، فإن تحرير قطاع المنسوجات والملابس على أقصى قدر من الأهمية . واختتم قائلا ان مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ بوصفه الوثيقة TD/B(XXXII)/SC.II/L.2 المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ يوفر أساسا جيدا للتفاوض .

٦١ - وقال ممثل سري لانكا ان الجزء الثاني من دورة المجلس الثالثة والثلاثين يتيح فرصة مناسبة قبيل انعقاد الأونكتاد السابع للتوصل الى تفاهم مشترك حول الاستجابات السياسية الملائمة والترتيبات المؤسسية اللازمة لمعالجة المشاكل المعقدة المتعلقة بالحمائية والتكيف الهيكلي على نحو فعال .

٦٢ - وقد أبرزت دراسات لا تحصى الحقائق المتعلقة بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة للحمائية . وعلى الرغم من واقع أنه ليس من صالح أي بلد على المستوى الوطني الاجمالي أن يلجأ الى الحمائية فقد تم اللجوء الى تدابير لتنفيذها وظلت مثل هذه التدابير تضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف متخذة أشكالا شتى وبالغة أبعادا جديدة . وقد لوحظت هذه التدابير لا خلال السنوات العجاف أثناء الكساد فحسب وإنما أيضا خلال فترة الانتعاش الاقتصادي الحالية . ويؤكد ذلك ببساطة أن الحمائية لن تزول ولكنه يجب مواجهتها ومعالجتها بوعي إذا ما أريد القضاء على آثارها السلبية .

٦٣ - وبالنسبة للبلدان النامية خاصة ، كانت هذه الآثار ضارة للغاية . وبلغ الضرر درجة تجعل المرء يتساءل عما إذا كانت البلدان النامية تتمتع فعلا بمعاملة خاصة وتفاضلية . فالأدلة تشير ، فيما يبدو ، الى أن صادرات البلدان النامية تواجه قيودا متزايدة وهي تواجه هذه القيود فضلا عن ذلك على أساس تمييزي . وقد حرمت البلدان النامية ، التي حققت ميزة نسبية في تلك القطاعات ، من فرص الوصول الى الأسواق في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية عن طريق مثل هذه التدابير . وتأثرت عمليتها الانمائية نتيجة لذلك .

٦٤ - أما الالتزامات بالتجميد والتراجع المضطلع بها سواء في مجموعة الغات أو في الأونكتاد على المستوى الوزاري ، فهي لم تكبح بعد موجة التدابير الحمائية . وحتى قبل أن يجف المداد الذي كتب به اعلان بونتا ديل ايستي ، فإن حالات عدم الالتزام

التي حصلت مؤخرا بنص وروح التعهدات المتعلقة بتجميد الوضع الراهن والتراجع عن المستويات السابقة تبعث على بالغ القلق . وعلى الرغم من وضوح الحاجة الى اقامة آلية فعالة للمراقبة والرصد على المستوى المتعدد الأطراف كالآلية التي نص على انشائها بموجب جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فإن آلية كهذه قد لا تكون ملائمة لمواجهة الحالة . وقال إنه يؤيد الرأي الذي أعرب عنه مدير شعبة المصنوعات في بيانه بأن هناك حاجة الى تقييم المطالبات بالحماية على المستوى الوطني .

٦٥ - أما فيما يتعلق بتكاليف الحمائية ، فإن هناك عدة مصالح متنافسة يجب أن تراعيها الحكومات عند تقييم التكاليف الحقيقية . وما يسمى "فوائد" الحماية سهل الادراك ، ولكن تكاليف الحماية الحقيقية أصعب ادراكا . وثمة سبب خاص هو أن "الفوائد" مركزة ، في حين أن التكاليف موزعة في جميع أنحاء البلاد بين أناس عديدين .

٦٦ - وأضاف أنه يجب تحليل أي اقتراح باتخاذ اجراء حمائي تحليلا منهجيا ويمكن وضع "موازنة للحماية" تبين تكاليف وفوائد التدابير الحمائية على المستوى الوطني مقارنة بمنع الحماية و/أو بتوفير مساعدة للتكيف . ويمكن أن تضع آلية تقييم على المستوى الوطني "موازنة حماية" كهذه لاتاحتها لواضعي السياسات والجمهور . ويمكن أن يساعد مثل هذا الترتيب المؤسسي في منع تطبيق تدابير حمائية قصيرة النظر لارضاء مصالح قطاعية على حساب الاقتصاد في مجموعه .

٦٧ - وأردف قائلا انه يرى أن هناك مسألة لا تقل أهمية عن مسألة تناول الحمائية بصورة فعالة هي ضرورة التكيف الهيكلي في الصناعات التي فقدت ميزتها النسبية نتيجة للتغيرات في قدرتها على المنافسة . ونوع التكيف الذي يحصل في البلدان الصناعية إنما هو تكيف خاص وغير متلائم مع الاحتياجات الفعلية . وعليه فإن صناعات المنسوجات مثلا تبدو الآن في البلدان الصناعية أكثر كثافة في رؤوس الأموال من قطاع التصنيع ككل من حيث رأس المال للعامل الواحد . وبناء على ذلك فإن ضرورة النظر في اتخاذ اجراءات في مجال السياسات ووضع آليات مؤسسية لتنفيذ الأنواع السليمة للتكيف مع التغيرات في الميزة النسبية ، تمثل مسألة تتطلب عناية عاجلة .

٦٨ - واختتم قائلا انه يرى أن وضع النظام التجاري العالمي على الطريق المستقيم يتطلب عملا متضافرا . غير أن أول ما يقتضيه ذلك هو أن تتوصل جميع البلدان الى فهم مشترك لمصالحها المشتركة والطويلة الأجل .

٦٩ - وقال ممثل يوغوسلافيا ان الاستعراضات السنوية التي يجريها الأونكتاد بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي أثبتت فائدتها فعليا . بيد أن هذه الاستعراضات ينبغي أن تكون أكثر تحديدا وأكثر تركيزا على المشاكل التي تؤثر على البلدان النامية وينبغي أن تكون أكثر وجهة عملية وأكثر انصبابا على النتائج . وفي هذا الخصوص ، قال إن المقترحات التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الثانية والثلاثين للمجلس لا تزال سليمة وملائمة جدا ، وانه يتوقع اتخاذها كأساس للنظر في المسألة في اللجنة الثانية للدورة . وأيد أيضا البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ .

٧٠ - وقال إن للاستعراض السنوي الحالي للحمائية والتكيف الهيكل أهمية خاصة لعدة أسباب . فهو أولا يجرى القيام به في وقت يتسم بتطورات معاكسة جدا في عمل النظام التجاري الدولي تتصف بانتشار لم يسبق له مثيل للمنازعات التجارية وبزيادة تكثيف الحمائية وبخاصة في القطاعات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان النامية . وهذه التطورات تشكل عقبات خطيرة جدا أمام سياسة التكيف الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية وبخاصة البلدان المدينة بدرجة مرتفعة . ثانيا ، يتزامن الاستعراض مع ظهور صعوبات خطيرة جدا في المرحلة الأولية من جولة أوروغواي تثير عددا من التساؤلات بشأن الآفاق المرتقبة الحقيقية للمفاوضات . ثالثا ، ينبغي أن تستخدم نتائج الاستعراض كمدخل للنظر في قضية التجارة الدولية في الأونكتاد السابع . وتشير الدراسة التي أعدتها الأمانة الى سمات تدعو الى الانزعاج الشديد في البيئة التجارية الدولية الراهنة مثل عدم احراز تقدم في مكافحة الحمائية ، وحدوث تدهور مستمر في الوضع التجاري للبلدان النامية التي هي أولى ضحايا الاحتكاكات التجارية العديدة ، وكذلك اتجاه الشركاء التجاريين الرئيسيين للجوء الى تدابير أحادية وثنائية .

٧١ - وتشير هذه التطورات الخطيرة وكذلك الصعوبات التي تواجهها المرحلة الأولية الحالية من مراحل جولة أوروغواي الى استمرار سلامة ولاية الأونكتاد في التجارة الدولية والى الأهمية الحاسمة لدوره . وقال إن الاعلان الوزاري الذي اعتمد في بونتا ديل ايستي لا يزال يحظى بتأييد بلده التام . فهذا الاعلان ، الذي ينص على الاشتراك التام والمنصف للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، هو خطوة الى الأمام . وأضاف أن بلده يعتبر نجاح هذه المفاوضات أحد الشروط المسبقة اللازمة لوضع نظام تجاري منصف ومتعدد الأطراف . بيد أن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي يعتمد بدرجة كبيرة على التنفيذ الكامل للقرارات والبرامج المعتمدة في الأونكتاد فيما يتعلق بالحمائية والتكيف الهيكلي ، والمعاملة الخاصة والمعاملة التفاضلية ، والتجميد والتخفيض . وعلاوة على ذلك ، فإن دور الأونكتاد في توفير محفل عالمي من أجل وضع نظام تجاري عالمي شامل غير تمييزي وداعم للتنمية إنما يتجاوز الجولة الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولذا ينبغي المحافظة على هذا الدور وتعزيزه عن طريق اعتماد القرارات والتوصيات المناسبة في الأونكتاد السابع .

٧٣ - وقال ممثل بولندا انه على الرغم من حدوث بعض الانتعاش الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة فلم يحدث تراخ في التدابير الحمائية ، وبوجه خاص في الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وأن ذلك يعزز الاقتناع بأن جذور هذه الضغوط تعود الى أسباب هيكلية لا الى أسباب دورية . وقال إن نتيجة ذلك تتمثل في نشوء عقبات كبيرة تسد سبل الوصول الى الأسواق أمام الوافدين الجدد نسبيا الى الساحة الاقتصادية الدولية - أي البلدان الاشتراكية والبلدان النامية . وأضاف أن السمة الخاصة التي تتسم بها حمائية هذه الأيام هي استخدام الحواجز والتدابير غير التعريفية . وفي هذا الخصوص ، تضار البلدان الاشتراكية ، في قطاعات معينة ، من التدابير الحمائية بشكل أخطر من البلدان النامية ، وانه في حين أن بولندا ما زالت تسلم بالحاجة الى منح البلدان النامية معاملة تفضيلية فيما يتعلق بازالة الحواجز الحمائية ، فإنها تصر على المساواة في المعاملة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية وبوجه خاص على وجوب تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتجميد وتخفيض الحواجز الحمائية على أساس غير تمييزي .

٧٣ - وقال ان مكافحة الحمائية يجب أن تكون ذات شعبتين : على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني . أما على الصعيد الدولي ، فهي تقتصر بصفة رئيسية على المساومة الحكومية الدولية ، وأما على الصعيد الوطني فإن أحد الجوانب الهامة هو القيام ، على نحو مؤسسي ، بتحقيق زيادة في الشفافية بغية ضمان تثقيف اقتصادي أفضل للمجتمع فيما يتعلق بتكاليف الحمائية وكذلك للتصدي لآراء جماعات الضغط الحمائية ، وجماعات المصالح . وللأونكتاد دور يتعين أن يؤديه في استنباط طرق لتحقيق هذه الشفافية على نحو مؤسسي وفي استعراض الآثار المترتبة على الحماية على الصعيد الوطني . وقال إنه يسلم بأنه على الرغم من احراز بعض التقدم في ميدان التكيف الهيكلي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة فإن وجود الضغوط الحمائية ذاته يبين أن التكيف لا يزال غير كاف ، وأن التكيف الهيكلي يستتبع بعض التكاليف الاجتماعية ولكن لا مندوحة عن هذا التكيف إن عاجلا أو آجلا . فعمليات التكيف التي تتم بشكل متأخر وقسري لا تسفر إلا عن زيادة التكاليف الاجتماعية .

٧٤ - وقال ان بولندا تدرك الحاجة الى اجراء تغير وتكيف هيكليين في اقتصادها . وقد أدخلت تغيرات شاملة في أساليب الادارة والتجارة الخارجية تجعل المؤسسات هي الجهات المستهدفة الرئيسية للسياسات الهيكلية وحلقة الوصل الرئيسية في عملية صنع القرار الاقتصادي ، وتجعلها تستجيب للحوافز والمعلومات السوقية ، وهو عامل سيجعل التغير والتكيف الهيكليين أكثر فعالية وأسهل تنفيذا . وقد اتخذت عدة خطوات مؤخرا لتعزيز التعديل المنتظم لنظام حصص الاحتجاز ، وتوسيع نطاق العمل بأسعار السوق ، والحد من تقديم الدعم للصناعة ، وتطوير النظام المصرفي ، وبوجه خاص عن طريق انشاء "مصرف تنمية الصادرات" وانتهاج سياسة مرنة فيما يتعلق بأسعار الصرف ، والتخفيف من

احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق منح كيانات جديدة مزيدا من الحقوق في مجال التجارة الخارجية ، بما في ذلك المؤسسات الخاصة ، وسن مشروع قانون جديد بشأن المشاريع المشتركة ، وما الى ذلك . وتجري عملية إعادة هيكلة كبرى لنظام التعريفات بغية زيادة تأثير النظام على عملية تكوين الأسعار المحلية ، ويمكن أن يؤدي ذلك كله الى الاسراع بعملية التكيف . بيد أن مشاكل خدمة الديون الخارجية تعوق هذه العملية حاليا . ومع ذلك ، فمع التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية للبلد ، الموجهة نحو الخارج ، ورهنا بتطبيع العلاقات التجارية والمالية الخارجية لبولندا ، ينتظر التغلب على الاختناقات في عملية التكيف .

٧٥ - وقال ممثل تشيكوسلوفاكيا انه توجد حاجة الى تقييم نتائج عمل الأونكتاد في مجال الحمائية والتكيف الهيكلي في ضوء قرار المؤتمر ١٥٩ (د - ٦) الذي يشكل معلما هاما على طريق وضع مبادئ موجهة للعلاقات التجارية الدولية . وقد اتخذت خطوات ايجابية فيما يتعلق بتنفيذ جوانب معينة من القرار ١٥٩ (د - ٦) غير أن الحصيلة العامة بعيدة عن أن تكون مرضية . والنقطة المركزية في القرار تتمثل في الالتزام بوقف المزيد من نمو الحمائية ، والامتثال للالتزامات المتفق عليها من قبل ، وكذلك بذل جهود نحو خفض وازالة القيود الكمية والقيود الأخرى . وأشار الى أن عددا من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لم يمتثل لهذه الالتزامات ووسع استخدامه للتدابير الحمائية وبخاصة التدابير غير التعريفية . وقال إن البلدان الاشتراكية - بما فيها بلده هو - تعاني كثيرا من الحمائية وتخضع لتدابير تمييزية يتخذ بعضها على أساس غير اقتصادي . وانه قدمت في دورات سابقة للمجلس أمثلة محددة على هذا التمييز . وأضاف انه قد تم عند افتتاح الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التعهد بالتزامات جديدة في مجال تجميد الحمائية وتخفيضها ، وأعرب عن الأمل في أن يجرى الوفاء بهذه الالتزامات وذلك ، في المحل الأول ، من جانب البلدان التجارية الرئيسية ، وان كان يلاحظ أن سلسلة من الأحداث تبين فعلا أن الأمر لن يكون كذلك فيما يخص بعض البلدان . وأوضح فيما يتعلق بالجوانب الأخرى من الجزء الأول من قرار المؤتمر ١٥٩ (د - ٦) أنه يرى أنه ينبغي مواصلة الأعمال المنتظمة في الأونكتاد وكذلك مواصلة الاستعراضات السنوية .

٧٦ - وأشار الى أن أداء النظام التجاري الدولي لعمله قد أعيق بفعل الانتهاكات المستمرة لمبادئه وقواعده ، وهو ما يعكس عدم احترام الشركاء التجاريين لالتزاماتهم التعاقدية ، وقال إن انتشار اتفاقات شتى للتقييد الطوعي والتدابير غير التعريفية وكذلك زيادة عدد المنازعات التجارية هي علامات على تدهور النظام .

٧٧ - وأشار الى أن جزءا هاما من القرار ١٥٩ (د - ٦) يتعلق بتطبيق نظام الأفضليات المعمم الذي يمكن اعتباره ، على الرغم من مشاكل كثيرة ، مجالا حدثت فيه تطورات

ايجابية خلال السنوات الأربع الماضية . ويتعلق جزء آخر من القرار ١٥٩ (د ـ ٦) بالخدمات وهي مجال يكتسب أهمية بصورة مستمرة ولكن دراسته تتطلب نهجا تدريجيا مصمما بعناية .

٧٨ ـ وقال أخيرا إن بلده يقوم باجراء مزيد من التحسينات في آلياته الاقتصادية بغية التعجيل بالتنمية الاقتصادية الكلية وتعميق علاقاته التجارية وتعاونه الاقتصادي مع بلدان الاقتصاد السوقي والبلدان النامية على السواء .

٧٩ ـ أعرب ممثل الجماعة الاقتصادية الاوروبية عن تقديره للجهود المبذولة في الوثيقة TD/B/1126 من أجل توسيع التغطية الجغرافية للاستعراض ومن أجل استخدام الأدوات الاحصائية المتاحة بوضوح أكبر ، ومن أجل صياغة عدد معين من النتائج التحليلية بطريقة أكثر توازنا . وأشار أيضا الى أن الأمانة عالجت مواضيع جديدة ، مثل حالات اختلال التوازن الهيكلي في الانتاج الزراعي وتجارة المنتجات الزراعية واستراتيجيات الأمن الغذائي في البلدان النامية . وأعرب عن أسفه ، مع ذلك ، لأن الأمانة لم تنظر الى مسألة الحمائية والتكيف الهيكلي إلا كظاهرة بين الشمال والجنوب وأهملت الابعاد الأخرى للعلاقات التجارية (بين الشرق والجنوب وبين الجنوب والجنوب) ، التي لا تزال تمثل ثلث التجارة الخارجية للبلدان النامية .

٨٠ ـ ويتسم التطور الأخير في بيئة العلاقات التجارية باستمرار حالات اختلال التوازن المختلفة . فقد ظل النمو الاقتصادي بطيئا نسبيا في عام ١٩٨٦ ، ورغم أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية توخت تثبيت نموها في عام ١٩٨٧ وزيادة نمو البلدان النامية ، لم يتوقع حدوث انتعاش قوي على المدى المتوسط . ونظرا للعلاقة القوية بين النمو الاقتصادي والتوسع التجاري ، فإن التقدم في المجال الأخير على الأرجح أن يكون أيضا متواضعا . ولا يزال تطور أسعار السلع الأساسية يدعو الى القلق بصفة خاصة ، في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية ، مما يؤثر بصفة خاصة على أشد البلدان فقرا من بينها . ومن الواضح أن انخفاض الأسعار الحالي يعود بصفة رئيسية الى أسباب هيكلية وان الجهود المتضافرة ضرورية لتكييف حجم ونوعية العرض بالنسبة للتغيرات في الطلب ، بالاضافة الى التشجيع على التنويع اللازم . وان استمرار مشكلة الديون وآثار سياسات الاقتصاد الكلي غير المنسقة عرقلا الأداء العادي للسوق ، وجعلا عدم القدرة والتوترات المتزايدة تتفاقم . وان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شباط/فبراير ١٩٨٧ بباريس ، الذي يعترف بما لتخفيض حالات اختلال التوازن التجاري غير المحتملة من أولوية رئيسية ويحدد تعزيز استقرار أسعار الصرف كهدف ضروري يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق مزيد من الاستقرار في المجال النقدي ، وهو شرط أساسي لنمو التجارة .

٨١ - وفيما يتعلق بالتكيف الهيكلي ، رأى أن الوثيقة TD/B/1126(Part II) مفيدة بصفة خاصة للمناقشات التي دارت في اللجنة . فالتغيرات الهيكلية الراهنة لا تجعل الشمال والجنوب متعارضين ، بل تقربهم في الواقع من بعضهما البعض ، وتؤدي الى التقاء متزايد في المصالح بين هاتين المجموعتين من البلدان . فالجماعة الاقتصادية الاوروبية والبلدان الأعضاء فيها ، التي تواجه معدلات بطالة عالية ، تحاول انشاء بيئة مواتية للتغير الهيكلي عن طريق سياسات اقتصادية ملائمة وهي بذلك تحاول المحافظة على المرونة اللازمة لاقتصاداتها ، وتشجيع المبادرات الخاصة . وتعترف الجماعة بأن البلدان النامية تواجه حالات صعبة وتبذل جهودا هائلة من أجل استعادة توازنها الاقتصادي . وتدعم بنشاط هذه الجهود عن طريق اشتراكها في المؤسسات المتعددة الأطراف وعن طريق سياساتها التعاونية في مجال التنمية . ولاحظت الجماعة أيضا باهتمام خلال الشهور الأخيرة الاصلاحات التي اضطلعت بها البلدان الاشتراكية بغية زيادة الفاعلية الاقتصادية عن طريق ابطال مركزية السلطات المتخذة للقرارات . ودعا الأمانة الى أن تصف في تقاريرها المقبلة التغيرات الهيكلية في السياسات التجارية في هذه البلدان .

٨٢ - وفيما يتعلق بالزراعة فإن الجماعة مقتنعة بأن التكيف الهيكلي في هذا المجال ضروري بصفة خاصة في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية . فالصعوبات الحالية في تجارة المنتجات الزراعية تعود بصفة رئيسية الى حالات اختلال التوازن الهيكلي بين الانتاج والاستهلاك ، وعلى كل البلدان المعنية أن تعالج على نحو مشترك أسباب هذه الصعوبات . وان الجماعة الاقتصادية الأوروبية مصممة على أن تعمل في هذا الاتجاه عن طريق اصلاح سياستها الزراعية المشتركة . والجماعة تدرك تماما مسؤولياتها بوصفها الشريك الأول في تجارة المنتجات الزراعية ، ولكنها تتوقع أيضا من الشركاء الآخرين أن يعملوا في نفس هذا الاتجاه ، لا سيما ان الحلول الحقيقية لا يمكن العثور عليها إلا عن طريق اتخاذ اجراء منسق على الصعيد الدولي . وفيما يتعلق بمشكلة الأمن الغذائي في البلدان النامية ، فإن تجربة الجماعة ، التي تؤيد تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية في افريقيا ، تظهر ضرورة استخدام عدة أساليب بطريقة منسقة من أجل تحسين هذه الحالة . وأعرب عن اعتقاده أن البلدان النامية تستطيع أن تستفيد على المدى الطويل من تحرير تجارة المنتجات الزراعية ، غير أن هذا التحرير سيؤثر ، على المدى القصير ، على البلدان النامية المصدرة والموردة بطريقة مختلفة جدا وينبغي ايلاء عناية خاصة لضمان عدم زيادة تفاقم حالة أشد البلدان فقرا .

٨٣ - وأخيرا فيما يتعلق بمسألة الخدمات ، شارك في الرأي الذي أعربت عن الأمانة ومفاده أن هناك حاجة الى ايجاد تعريف جديد للتجارة في الخدمات ، الذي ينبغي أن يعكس على نحو أكثر دقة تعقيد هذا القطاع . فالتحليل الوارد في وثيقة الأمانة بشأن المعاملات الدولية في مجال الخدمات كامل للغاية ، من حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار

الحاجة الى بناء اقتصاد متكامل ، على نحو تدريجي ، باستخدام الخدمات المتاحة خارجيا إذا كانت مواتية . ولاحظ أيضا التحيز لخدمات المنتجين ـ وهو الامر الذي لوحظ في تقارير سابقة اعدتها الامانة ـ وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي ايلاء اهتمام أكبر لانشطة الخدمات التقليدية التي توفر للبلدان النامية جزءا كبيرا من عمالتها وحصائلها من النقد الأجنبي .

٨٤ ـ وإذ انتقل الى موضوع الحمائية ، لاحظ القدرة المتزايدة للحكومات على مقاومة الضغوط في هذا المجال والسعي لايجاد حلول للمشاكل التجارية عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف بدلا من الاجراءات المتخذة من طرف واحد . ورغم الضغط الحمائي المتزايد والمطالبات بالتدخل ، أعرب عن عدم اقتناعه بأن الفترة الأخيرة اتسمت بزيادة العقبات التي تعترض التجارة . إذ تشير الوثائق الى تقدم احرز فيما يتعلق بالتزامات التجميد في عام ١٩٨٦ ، في البلدان المتقدمة على الاقل . ويؤكد تحليل الامانة أن معدلات التعريفات في البلدان المتقدمة قد هبطت الى مستويات منخفضة جدا في المتوسط ، أي الى نقطة أصبح فيها للتقلبات في أسعار الصرف تأثير على التدفقات التجارية أكبر من تأثير الرسوم الجمركية . غير أن للتعريفات فائدة هامة ، بما أنها تسمح بمعاملة البلدان النامية معاملة تفاضلية وأكثر مؤاتاة تتسم بفاعلية أكبر . ولاحظ مع التقدير أن الجدول ٣ من الوثيقة TD/B/1126(Part I) يبيّن أن الجماعة تطبق معدلات تعريفية في المتوسط أقل من كل البلدان الصناعية على صادرات البلدان النامية ، ولكنه لا يستطيع أن يقبل النتائج التي تم التوصل اليها في الفقرة ١٣ و ٩٠ ـ ٩٢ من هذه الوثيقة التي تستند الى معلومات بالية ومنهج مشكوك فيه . وكان يود أيضا أن تكون هناك إشارة الى حقيقة مفادها أن التعريفات لا تزال تلعب دورا هاما في الحماية في البلدان النامية في بعض بلدان المجموعة دال . وفيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية ، لاحظ أن مشكلة التمييز بين "التدابير" و "الحواجز" لم تحل بعد ، ولاحظ أيضا أن وثائق الامانة تميل الى التركيز على ما يسمى ، بتدبير "المنطقة الرمادية" وهي تدابير لها تأثير محدود جدا على تجارة الشمال ـ الجنوب . وينبغي ايلاء اهتمام متساو الى الممارسات التجارية الثنائية والتجارة الموجهة ، فهما سمتان بارزتان في تجارة الشرق ـ الجنوب ، وتجارة الجنوب ـ الجنوب . ورغم بعض التحسينات التي أدخلتها الامانة في قائمتها المتعلقة بالتدابير غير التعريفية ، هناك حاجة الى بذل مزيد من الجهود لتوسيع التغطية الجغرافية لقاعدة البيانات وصياغة تعريفات أدق ، وتحسين المنهجية .

٨٥ ـ وفي حين أن اعلان بونتا دل ايستي كان نقطة انطلاق لخطوة حاسمة في مجال تحرير التجارة ، فإن الجماعة لم تنتظر مباشرة جولة جديدة لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف لتحسين فرص الوصول الى أسواقها وتحرير تجارتها مع البلدان النامية . ففي عام ١٩٨٦ ، بعد أن توسعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدخول اسبانيا والبرتغال ،

ادخلت مزيدا من التحسينات على مخطط نظام الأفضليات المعمم كما حسنت ترتيباتها التعاونية مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الشمانية . وبالاضافة الى ذلك أعادت التفاوض على ٣٦ اتفاقا من اتفاقات المنسوجات ولا تزال تنفذ نظام فرص الوصول الى الأسواق المنصوص عليه في اتفاقية لومي مع ٦٦ بلدا من بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ . وتواصل الجماعة الاقتصادية الأوروبية الاشتراك بنشاط في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الوقت الذي تحافظ فيه على آلياتها المستقلة والتفضيلية للتعاون التجاري مع بلدان نامية .

٨٦ - وأكد ممثل اليابان الأهمية الحيوية للوفاء الأمين بجميع الالتزامات الدولية بشأن التجميد والالغاء التدريجي ، ولا سيما الالتزامات التي وافق عليها كل من المشتركين في جولة أوروغواي . وقال ان اليابان ، من جهتها ، اعتمدت سلسلة من التدابير الأحادية الجانب لتحسين الوصول الى السوق اليابانية . وهناك مجموعة من التدابير عنوانها "برنامج العمل لتحسين الوصول الى الأسواق" ، وضعت في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، ويجري تنفيذها على نحو مطرد . واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ قامت اليابان ، على سبيل المثال ، بتخفيض أو الغاء رسوم الواردات على ٨٤٩ بندا . ونتيجة لذلك ، أصبح متوسط معدل التعريفات اليابانية على السلع المصنوعة أقل الآن بكثير من متوسط البلدان المتقدمة الرئيسية الأخرى كما أن اليابان مضت بقوة نحو اعتماد معايير دولية ولتبسيط الحالة من الجانب غير التعريفي مع تحسينات يتم اجراؤها في المعايير وأنظمة الترخيص واجراءات الاستيراد . وقال إن برنامج العمل يركز بوجه خاص على ضرورة المساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . وقد أسفرت شتى التدابير ، بما في ذلك تحسين نظام الأفضليات المعمم ، عن زيادة كبيرة في الواردات اليابانية من البلدان النامية في عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالعام السابق . وقد سجلت زيادات ملحوظة بوجه خاص في قيمة الواردات من الأصناف الغذائية والسلع المصنوعة . وسوف تقوم اليابان باصلاح آخر بعيد المدى في نظام أفضلياتها المعمم ، من المقرر تنفيذه اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . والمعالم الرئيسية لهذا الاصلاح هي كالتالي :

(أ) تطبيق معدلات صفر من التعريفات التفضيلية دون حدود قصوى على عدد كبير من المنتجات الصناعية التي كانت توجد بشأنها حدود قصوى حتى الآن (سوف تندرج هذه المنتجات تحت نظام شرط تسهيل التملص) ؛

(ب) رفع الحدود القصوى بدرجة كبيرة (بمتوسط يبلغ ٣٠ في المائة) للمنتجات التي لا تزال تخضع لنظام الحد الأقصى ؛

(ج) اجراء تحسينات أخرى ، بما في ذلك توسيع شمول نظام الأفضليات المعمم ليضم منتجات أكثر .

٨٧ - وقال إنه ، مع استحداث أحكام الاصلاح ، سيمنح معدل الصفر من التعريفات التفضيلية لحوالي ٥٠ في المائة من واردات اليابان من المنتجات الصناعية والتعدينية من حيث القيمة . وعلاوة على ذلك ، فقد تحسن وصول المنتجات الصناعية للبلدان النامية الى السوق اليابانية تحسنا ملحوظا بسبب انخفاض أسعار الين لصادراتها وما نتج عن ذلك من ارتفاع واقعي في الحدود القصوى لنظام الافضليات المعمم ، وكلاهما نتيجة ارتفاع قيمة الين منذ عام ١٩٨٦ .

٨٨ - وقال إن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف جولة حاسمة في ابقاء وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف والمفتوح والذي يعتبر ، في آخر المطاف ، مفتاح توسع الاقتصاد العالمي . وأعرب عن الأمل في أن تستفيد البلدان النامية كلها أكمل استفادة ممكنة من جولة أوروغواي المقبلة لتوسيع تجارتها وزيادة تنميتها الاقتصادية . وقال إن اليابان عازمة على الاشتراك في الجهود المشتركة البناءة لانجاح جولة المفاوضات الجديدة .

٨٩ - وانتقل الى قضية التكيف الهيكلي فقال إن رؤساء دول أو حكومات سبعة بلدان صناعية رئيسية أكدوا ، في اجتماع القمة الاقتصادي الذي عقد في طوكيو في أيار/مايو ١٩٨٦ ، ضرورة تنفيذ سياسات فعالة للتكيف الهيكلي ، في جميع البلدان وعبر كافة الأنشطة الاقتصادية بهدف تعزيز النمو والعمالة ودمج الاقتصادات المحلية في الاقتصاد العالمي .

٩٠ - وقال إن ثمة تحديا شديد الأهمية للبلدان المتقدمة هو ، كما أشير الى ذلك في وثيقة الأمانة TD/B/1126(Part II) ، أن تستحدث القدرة على الاستجابة بسرعة وفعالية لفرص التصدير المتاحة في أسواق البلدان النامية . ولاستحداث تلك القدرة ، ستحتاج البلدان النامية الى تعزيز هياكلها الاقتصادية وامكانيتها التصديرية عن طريق تعزيز التكيف الهيكلي لاقتصاداتها . والمطلوب من المجتمع الدولي أن يقوم ، من جانبه ، بتكثيف تعاونه من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل التكيف الهيكلي . كما أن الوثيقة TD/B/1126(Part I) تذكر ، من جهة أخرى ، أن المكاسب التي تعود على أقل البلدان نموا من مخططات نظام الأفضليات المعمم لم يتمتع بها إلا عدد قليل جدا من المستفيدين . غير أن من الجدير ذكره أن البلدان التي طبقت سياسات موجهة نحو النمو وعززت هياكلها الصناعية وقدرتها التنافسية على الصعيد الدولي هي التي جنت ، على العموم ، أكبر المكاسب من نظام الأفضليات المعمم .

٩١ - وقال إن اليابان ، من جانبها ، وضعت "الخطوط العامة للاجراءات اللازمة للنهوض بالتكيف الهيكلي الاقتصادي" في أيار/مايو ١٩٨٦ . وتبذل اليابان الآن كل جهد ممكن لتحقيق نمو اقتصادي يستهدي بالطلب الداخلي بغية تحويل هيكلها الصناعي الى

هيكل منسجم دوليا . وقد تمت الموافقة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ على مجموعة تدابير اقتصادية شاملة ، بوصفها آخر خطوة في سبيل هذه الغاية ، ويجري تنفيذها الآن بصورة مطردة . وتنطوي التدابير الرئيسية على زيادة كبيرة في الانفاق الاستثماري العام ، وتعزيز تشييد المساكن ، والاستفادة القصوى من حيوية القطاع الخاص عن طريق توفير الحوافز وتخفيف وطأة الأنظمة . وسوف تبلغ تكلفة هذه التدابير ٣٤ مليار دولار ، أو ١,١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في اليابان . وقد كان النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي في ١٩٨٦ في اليابان ٢,٥ في المائة . وتتضمن أرقام النمو هذه تخفيض نسبة ١,٤ في المائة من الصادرات .وزيادة نسبة ٣,٩ في المائة في الطلب المحلي . وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لليابان في عام ١٩٨٦ قد تحقق باجراء زيادة في الطلب المحلي الذي عوض عن النمو السلبي في الصادرات . وتجري الآن دراسة مجموعة أخرى من التدابير الاقتصادية الشاملة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية من البلدان الصناعية الرئيسية الذي عقد في الشهر الماضي . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من تأزم الحالة المالية في اليابان ، فإن الميزانية التي اقترحتها الحكومة للسنة المالية ١٩٨٧ مصممة بحيث تكون لها آثار ايجابية على الاقتصاد . ويولى توسيع نطاق الطلب المحلي أهمية كبيرة . والمثال على ذلك أنه يجري الآن تحقيق نمو يبلغ ٥,٣ في المائة تقريبا في الانفاق على الأشغال العامة . وان الرفع الأخير لقيمة الين ، رغم ما نتج عنه من خلق مشاكل محلية خطيرة اجتماعية واقتصادية ، أخذ يعجل الآن في تخفيض النفقات وفي التحول من جانب صناعات بدأت تفقد القدرة التنافسية على المستوى الدولي ، وثمة عدد متزايد من الشركات اليابانية يحصل الآن على قطع الغيار من بلدان أخرى أو ينقل الانتاج الى بلدان أخرى .

٩٢ - أما عن قاعدة بيانات الأونكتاد المعنية بالتدابير التجارية ، فأكد الحاجة الى التفرقة الكافية بين التدابير غير التعريفية والحواجز غير التعريفية ، وسلم في الوقت نفسه بالفائدة المحتملة التي تنطوي عليها قاعدة البيانات في تحسين الشفافية في النظام التجاري . وقال إن من الواضح أن الأمانة ، رغم تسليمها بجواز ألا يكون للتدابير غير التعريفية بالضرورة آثار تقيد التجارة ، قد حاولت الاستفادة من قاعدة البيانات لاثبات الاتجاهات في الحمائية . وقد يرى البعض في هذا اللبس ما يضعف مصداقية التقييم الذي تضمنه تقرير الأمانة للتدابير التجارية .

٩٣ - وفي الختام ، قال إن التحليل الوارد في الوثيقة TD/B/1126(Part I) يطبق نهجا جديدا يستخدم مجموعة واسعة من التدابير غير التعريفية وكذلك مجموعة ضيقة تستبعد بعض التدابير . غير أن المشكلة الرئيسية هي أنه لا يتوفر أي تبرير مقنع لاستبعاد أو ادراج تدابير بعينها . ولذلك قال إن من الضروري في رأي وفده بذل مزيد من الجهود التي تستهدف التوصل الى توافق في الآراء بشأن التعاريف والمنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات الأونكتاد المعنية بالتدابير التجارية وفقا للمقرر ٣١٠ (د - ٣٠) .

٩٤ - وذكر ممثل النرويج ، متحدثا بالنيابة عن السويد وفنلندا والنرويج ، إن ابرز سمات التجارة العالمية في الثمانينات كانت الحركات المتقلبة للصادرات مقيسة من حيث الحجم بالمقارنة بالستينات والسبعينات ، عندما أصبح العالم معتادا على نمو مطرد وكبير في الصادرات . بيد أن تطور الصادرات في العقد الحالي قد تميز باتجاهات صاعدة وهابطة كبيرة . وفيما يتعلق بالبلدان النامية كمجموعة ، كانت هذه التقلبات أشد . وهناك ، بالطبع ، عدة عوامل تفسر السلوك المتقلب للصادرات . ويعود ذلك لأسباب ليس أقلها الانخفاض في صادرات النفط والغاز وغيرهما من السلع الأساسية من البلدان النامية ، وكذلك بتحركات أسعار الصرف . وعموما ، تميزت البيئة التجارية الدولية في العقد الحالي بالشك والاحتكاك .

٩٥ - ولقد أصبح النظام التجاري المنفتح والمتعدد الأطراف خاضعا لضغوط متزايدة ، وانتشرت الضغوط من أجل التشريعات والاجراءات الحمائية . وظهرت مجموعة من التدابير الحمائية المحددة المكيفة مع احتياجات "حالات خاصة" مثل المنسوجات ، والأحذية ، ومنتجات الصلب المتعلقة بصناعة السيارات ، والسلع الزراعية ، وأثر الكثير من هذه الاجراءات على الصادرات من البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، ورغم الاعلانات والقرارات المتعددة بشأن "تجميد" و "انحسار" التدابير الحمائية خلال السنوات الماضية ، حدث انتشار في الترتيبات والتفاهمات الثنائية للتجارة الموجهة فرض تهديدات خطيرة على النظام المتعدد الأطراف . ومن جهة أخرى ، فإن تطورات التجارة تقدم صورة متنوعة تدل أيضا على ديناميكيات التجارة وأهمية ايجاد نظام تجاري حر . وفي حالة تجارة المصنوعات ، مثلا ، يلاحظ المرء أولا أن هذا القطاع قد شهد نموا ايجابيا أكبر مما شهدته التجارة الشاملة اجمالا . وثانيا ، وما هو أهم ، زاد نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية من المصنوعات من ٦,٦ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ١٣ في المائة في عام ١٩٨٥ . ورغم عزو هذا التطور الهائل أساسا الى ما حدث في بضعة بلدان ، خاصة في جنوب شرقي آسيا ، فقد أشارت أمانة الغات أيضا الى أن جميع البلدان النامية الاخرى قد شهدت ، في المتوسط ، نموا أكبر في صادرات المصنوعات مما شهدته في الصادرات التجارية اجمالا .

٩٦ - بيد أن أهم تطور هو بدء الجولة الجديدة للغات . فأولا ، من المهم التوصل الى نتيجة ناجحة للجولة الجديدة لمفاوضات الغات . ومن المتوقع لجولة أوروغواي بشأن التجارة في السلع أن تسفر عن وقف وعكس اتجاه الحمائية وازالة الانحرافات في التجارة . وفي هذا السياق ، ينبغي الاشارة الى الالتزام المتعهد به بشأن التجميد وانحسار الحمائية في الاعلان الوزاري . وهناك أيضا اتفاق كامل في هذا الاعلان على أنه ينبغي أن تكون المفاوضات منظمة بالمبدأ العام للمعاملة التفاضلية والاكثر مؤاتاة للبلدان النامية . ومن العناصر الأساسية الأخرى للاتفاق استهداف انشاء اطار متعدد الأطراف لمبادئ وقواعد التجارة في الخدمات وذلك ، في أمور ، لتعزيز تنمية البلدان

النامية . وأخيرا ، ينبغي ايلاء أهمية كبيرة لما ذكره الاعلان بشأن أقل البلدان نموا وضرورة تشجيع التدابير الايجابية لتيسير توسيع فرصها التجارية .

٩٧ - ان الممارسة السنوية لمجلس التجارة والتنمية المتعلقة باستعراض التطورات في التدابير التجارية واجراءات التكيف الهيكلي هي حدث هام ومفيد من حيث مناقشة الأفكار وتوضيح القضايا . ويمكن للأونكتاد في الوقت الحاضر بالذات وفي السنوات القليلة المقبلة أن يساهم بطريقة بنّاءة في تحسين تحليل وتفهم القوى المقعدة الفاعلة ، ما دام سيكون هذا هو نفس أساس تحسين النظام التجاري عن طريق الجولة الجديدة للغات . ولذلك يلاقي النهج الأوسع والأشمل الذي ينعكس في وثائق الأمانة الترحيب .

٩٨ - وفي هذا الصدد ، تعتمد نوعية التحليل في نهاية الأمر على البيانات المتاحة ، ولذلك لا بد من البحث عن طريقة أفضل لجمع البيانات وتوسيع التغطية . ويحوز النهج الأكثر تفصيلا للتدابير غير التعريفية الذي اعتمده الأونكتاد الترحيب ، ولكن ينبغي ايجاد تقسيم أوضح بين الأنواع المختلفة من التدابير غير التعريفية .

٩٩ - وترى السويد وفنلندا والنرويج أن هناك أهمية كبيرة للالمام بوجه أفضل بأنواع وآثار التدابير غير التعريفية المختلفة . وآن الأوان للدعوة الى عقد اجتماع جديد للفريق الحكومي الدولي للصادرات بشأن قاعدة البيانات . وسيكون هدف مثل هذا الاجتماع تحسين قاعدة البيانات للحصول على مزيد من الشفافية تعاريف أكثر تحديدا للتدابير غير التعريفية ، وينبغي أن يحضره خبراء وطنيون . وبوجه خاص من المهم زيادة تغطية البلدان النامية . وينبغي أن تعتمد الوثائق التي تعدها أمانة الأونكتاد لمثل هذا الاجتماع على التجربة المكتسبة من التدابير غير التعريفية حتى الآن ، وبوجه خاص على تحديد المشاكل الممكنة التي واجهتها في أعمالها المتصلة بتعريف التدابير غير التعريفية .

١٠٠ - وفيما يتعلق بتحليل التطورات الهيكلية ، فإن ادخال قطاعات مثل الزراعة والخدمات بالاضافة الى قطاع التصنيع هو موضع ترحيب . ومثل هذه المعالجة الشاملة للتحديات التي تواجه جميع البلدان في القطاعات المترابطة هو الطريق الوحيد للوصول الى تحليل مقنع وقاعدة يمكن اتخاذ اجراءات على أساسها .

١٠١ - وتيسير عملية التغيير في هيكل الانتاج والتجارة يحقق مصالح البلدان المتقدمة والنامية معا . ويبدو أن العامل الرئيسي الذي يساهم في التغير الهيكلي هو ايجاد نظام تجاري منفتح وحر . وستواجه جميع البلدان تحديات اقتصادية وسياسية

جديدة في السنوات المقبلة . وسيتطلب تعجيل التغير التكنولوجي ، والانماط الجديدة للاستهلاك والانتاج والتجارة ، والتطورات بعيدة المدى في الاسواق المالية والسلعية العالمية اجراءات يلتزم بها جميع الاطراف في اطار من التعاون الدولي المستنير . ويحتل الاونكتاد مرة أخرى مركزا مثالثا يتيح له الاسهام جوهريا بالقاء الضوء على ترابط القضايا والدعوة الى اتخاذ اجراءات للتغيير .

١٠٢ - ويتصل أحد جوانب مثل هذا التلاحم بوجه خاص بسياق المناقشة الحالية . فهناك بلا شك رابطة واضحة بين الحمائية في التجارة ومشكلة الديون . ويقر الجميع بأن البلدان الغارقة في الديون تحتاج الى فائض كبير في حسابها الجاري من أجل خدمة هذه الديون . ويمكن تحقيق مثل هذا الفائض بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات . ورغم عدم امكان انكار أن "الخسارة تلحق الجميع" في حالة عرقلة احتمال زيادة الصادرات بتدابير حمائية ، فلا توجد بيانات واضحة تؤيد هذه الحجة . وبالاضافة الى ذلك ، اقترح أيضا امكان قيام الاونكتاد بدراسة الاثر المتزايد للفوائض الكبيرة في الحسابات الجارية لعدد قليل من البلدان فقط على العلاقات التجارية الدولية الضعيفة .

١٠٣ - واعتبر قضية الخدمات مجالا اضافيا يمكن للاونكتاد أن يعزز به ادراك التحديات الهيكلية بوجه عام . ونظرا للدور الذي تلعبه الخدمات حاليا في الجولة الجديدة للغات ، هناك اتجاه للتمييز بين "جانب الغات" و "الجانب الانمائي" للخدمات . ورغم احتمال فائدة هذا التمييز وضرورة اهتمام الاونكتاد أولا "بالجانب الانمائي" ، من الواضح أن هناك أيضا ارتباطا بين الاثنين . وينبغي استخدام خبرة ومعرفة الاونكتاد في هذا الميدان ايجابيا ، كما ينبغي بوجه خاص استخدامهما لتوفير المساعدة للبلدان النامية ، في سياق جولة الغات وفيما يتصل بالتطورات الداخلية للبلدان النامية على السواء . ويتمتع ميدان الخدمات بأهمية متزايدة في التجارة الدولية . وبينما جرت مفاوضات لوضع اطار متعدد الاطراف لمبادئ وقواعد التجارة في الخدمات في الغات ، فإن الاونكتاد يستطيع على أساس برنامج عمله الحالي مواصلة توضيح وتحديد العلاقة بين التجارة في الخدمات وعملية التنمية . ولا شك أن بعض قطاعات الخدمات تتمتع بأهمية تفوق أهمية القطاعات الاخرى في عملية التنمية ، مثل الهياكل الاساسية والنقل ، ووسائل الاتصال ، وأنظمة المعلومات . ومن العوامل الهامة الاخرى دور وشروط الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تيسير تجارة الخدمات وفي تنمية قطاع الخدمات . ومن العلامات الايجابية جدا انه تجرى الآن جهود تعاونية ملموسة في قطاع الخدمات .

١٠٤ - وقالت ممثلة اكوادور ان قرار المؤتمر ١٥٩ (د - ٦) الذي اعتمده الاونكتاد السادس في ١٩٨٣ يعكس الالتزام الدولي بنظام تجاري دولي محسن ومعزز ومتفتح وآخذ في التوسّع ، الامر الذي من شأنه أن يسمح باستعادة الثقة في قدرة النظام على خلق بيئة

تجارية تتسم بالاستقرار وامكان التنبوء بها ويدعم العلاقات التجارية المتسقة . ولهذه الغاية ، كررت البلدان المتقدمة التزامها بوقف الحمائية عن طريق التزام تجميد الوضع الراهن وانحسار الحمائية ومعاملة البلدان النامية معاملة تفاضلية وأكثر رعاية . بيد أن الحمائية المتزايدة التي تتوخاها البلدان الصناعية تقوم شاهدا واضحا على نبذ المبادئ الأساسية المنطوية على تعدد الأطراف والناظمة للتجارة الدولية . فمبدأ "عدم التمييز" ومبدأ "تحرير التجارة" عوّضا بالمعاملة بالمثل بالمشروطية على المستوى الثنائي . واللجوء الى التدابير الحمائية يجعل امكانيات النمو والتنمية الاجتماعية للبلدان النامية أمرا أصعب من ذي قبل . والأرقام الواردة في الوثيقة TD/B/1126(Part I and II) و Add.1 بليغة الدلالة في هذا الصدد .

١٠٥ - ان مختلف مظاهر الأزمة الاقتصادية الدولية قد أبرزت العلاقة بين المشاكل الاقتصادية العالمية في مجال السلع الأساسية والتجارة والتنمية والمسائل النقدية والمالية . فارتفاع أسعار الفائدة والسياسات النقدية والائتمانية التقييدية وتقلص التجارة الدولية وانهيار أسعار النفط وكذلك استمرار أزمة الديون الخارجية وما يتولد عنها من عبء ثقيل قوامه خدمة الديون الدولية ، عوامل غيرت اتجاه التحويلات الدولية لرأس المال وقلبت البلدان النامية الى بلدان مصدرة صافية للموارد . وان مأساة الديون ترتبط بمأساة التجارة الدولية . فالبلدان المدينة قامت ، بالتدريج ، بتنفيذ برامج تكيف بتكاليف اقتصادية واجتماعية جدّ باهظة بغية الوفاء بالتزاماتها الخارجية . إلا أن قدراتها التصديرية الكفيلة بالتخفيف من تكاليف التكيف الباهظة أعاقتها الحمائية التي تشكل حاجزا ضارا ولا مبرر له حائلا دون تمتع البلدان بالميزة النسبية .

١٠٦ - وأشارت الى خبرة الاكوادور فقالت ان انخفاض أسعار النفط في بداية عام ١٩٨٦ حدّ بشكل متزايد من النمو البطيء للناتج المحلي الاجمالي للاكوادور ، وبلغ ما فقد من حصائل الصادرات ٣٠ في المائة مما أسفر عن انخفاض بنسبة ٣٥ في المائة من الايرادات المالية . وهذا الوضع حدا حكومة الاكوادور على اتخاذ سلسلة من التدابير الاضافية ذات آثار بليغة على الهيكل الاقتصادي للبلاد . وبيّنت ممثلة الاكوادور أن من أهم هذه التدابير تعديل الاجور الدنيا وكذلك الزيادة في معدل الضرائب على الصفقات التجارية واضفاء المزيد من المرونة على ضوابط الصرف وتعويم أسعار الصرف وأسعار الفائدة . وأضافت أن اكوادور قام بوضع جدول تعريفي جديد هو بمثابة الصك ذي الاتجاه الانمائي لدعم الانتاج الوطني بتوفير عوامل الانتاج المستوردة والتعريفات المخفضة وازالة عدد كبير من المنتجات من قائمة الواردات المحظورة .

١٠٧ - ثم استدركت تقول إن ما يمكن أن يتولد عن هذه التدابير من أثر ايجابي في النشاط الاقتصادي المحلي لا يمكن أن يتحقق دون تحسّن البيئة الخارجية في مجال

التجارة والنقد والتمويل . ونتيجة لذلك يؤيد الاكوادور النقطة التي أثارها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والقائلة بأن على البلدان المتقدمة أن تستجيب لضرورة المزيد من التعاون الدولي ولا سيما من خلال وفائها بالتزامها بتجميد الوضع الراهن وانحسار الحمائية بغية تحسين معدلات التبادل التجاري وتسهيل الوصول الى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية ، فهذا من شأنه الزيادة في حصائل صادرات البلدان النامية ومساعدتها على الوفاء باحتياجاتها الأساسية وخدمة ديونها الخارجية . وقالت كذلك انها ترى أن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي من شأنه أن ييسر إقامة توزيع دولي منصف وفعّال للعمل .

١٠٨ - وأردفت تقول ان تنشيط التجارة الدولية للبلدان النامية مع البلدان المتقدمة يمثل أولوية على صعيد التعاون الدولي . إذ أن من الحيوية بمكان استعادة النمو والاستثمار وتحويل التجارة الدولية الى عنصر دينامي ينشّط التنمية .

١٠٩ - وان نظام الأفضليات المعمم الذي انشئ بموجب قرار الأونكتاد ٢١ (د - ٢) يشكل أداة تجارية توفر معاملة خاصة للمنتجات التي يمكن للبلدان النامية أن تصدرها . بيد أن قيودا على الامتيازات فرضت في مخططات أغلبية البلدان المانحة للأفضليات . من ذلك أن المنتجات الاستوائية وبعض المصنوعات التي تعتبر "حساسة" استبعدت من القائمة . فهذا النظام ينبغي تحسينه عن طريق توسيع نطاق شموله للمنتجات وازالة الاحكام المتعلقة بالقيود بغية تيسير الوصول الفعلي للمنتجات الممكن تصديرها الى أسواق الاستهلاك ، وصولا يخلو من القيود اللامنطقية مثل التنافس غير المنصف وتدابير مكافحة الاغراق .

١١٠ - وتتاح للمجلس ، أثناء العملية التحضيرية للأونكتاد السابع ، فرصة لتقديم مساهمة استثنائية في تنشيط التعاون بهدف تعزيز القواعد المتعددة الأطراف للسياسة التجارية ، التي اضطلع فيها الأونكتاد بمسؤولية مباشرة وفقا لولايته .

١١١ - وقال ممثل سويسرا إن الاتجاهات في الحمائية والتكيف الهيكلي على مدى العام الماضي قد اتسمت بتناقض صارخ . فمن ناحية ، كان هناك نقص في أسعار البترول والمواد الخام . ومقاومة للضغوط الحمائية ، وجهود ترمي الى التكيف الهيكلي ؛ ومن ناحية أخرى ، كان هناك نمو اقتصادي بطيء متواصل ، وتدابير تقييدية في بعض القطاعات ، وموقف "انتظار وترقب" من جانب أصحاب المشروعات . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، فإن هناك ما يغرى بالقول ان ذلك العام كان عاما "مضيعا" ، رغم أن الموقف قد اختلف بدرجة كبيرة من بلد الى آخر .

١١٢ - وقال إن بعض البلدان النامية ، حتى المثقلة بالديون منها ، قد أفادت من معدل نمو استثنائي ، على الرغم من أن بعضها قد دفع ثمن ذلك من خلال تدهور ميزانه التجاري أو التراجع الى اقتصاد أقل انفتاحا . وأضاف أن بلدانا أخرى قد التقطت أنفاسها بفضل تحسن محاصيلها ، بصفة خاصة ، بعد سنوات من انهيار الانتاج الزراعي ، في حين أن بعض البلدان التي سبق أن أحرزت نجاحا ملحوظا بالذات في التجارة الدولية قد واجهت صعوبات . وفي المقابل ، فإن بلدانا أخرى شهدت توطد حالتها الاقتصادية . وذكر أنه فيما يتعلق بعدد من البلدان النامية ، كانت الظاهرة الأكثر اثارة للقلق دون شك هي انخفاض أسعار المواد الخام ، خاصة حين حدث الانخفاض في وقت كانت العملة التي تجرى بها التجارة في المواد الخام ، أي دولار الولايات المتحدة ، تعاني هي نفسها انخفاضا حادا في سعر صرفها .

١١٣ - ومضى يقول إن ردود الفعل على الصعيد الدولي ، في هذا السياق بالذات ، كانت مشجعة بصفة عامة . وتستحق البداية الناجحة للمفاوضات التجارية الدولية الجديدة في بونتا دل ايستي تنويها خاصا بها . فهذا حدث رئيسي لا بدّ له من أن يتيح تطويع النظام التجاري الدولي للاحتياجات الناتجة عن ظهور شركاء جدد وميادين جديدة في التجارة الدولية . وذكر أن المبادرة التي قامت بها البلدان النامية في بدء جولة أوروغواي كانت مشجعة بصفة خاصة . فهي تعكس الوعي المتزايد لتلك البلدان لما لها من مصلحة حاسمة في الاشتراك كليا في نظام تجاري دولي مفتوح وديناميي . وقال إن التجارة ليست فقط وسيلة أساسية للبلدان المدينة لكسب نصيب مهم من القطع الأجنبي اللازم للتنمية ولخدمة الديون . بل ان المشاركة في التجارة الخارجية هي أيضا طريقة أساسية لتحقيق أمثل تخصيص للموارد ونمو الانتاجية .

١١٤ - واستطرد قائلا ان الأونكتاد يستطيع ، وفقا لولايته ، أن يقدم مساندة مرغوبا فيها لتعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية . وقال إن الوثائق التي أعدتها الأمانة حسنة التوازن في عرضها وان تكن وجهة النظر المعتمدة فيها ليست هي دائما وجهة النظر التي كان بلده يود أن يراها . وهكذا ، فإن التفريق الذي تم بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال التكيف الهيكلي يغلب عليه الاسراف في الجزم . فلكل البلدان مصالح مشتركة في تعزيز كفاءة اقتصاداتها . وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات يمكن أن تتباين وفقا لمستوى التنمية ، فسوف تتضمن دوما التعرض للمنافسة والطلب السوقي . وأضاف ان التكيف الهيكلي شرط أساسي للنمو الاقتصادي الوطني والعالمي ولتوسيع نطاق التجارة الدولية .

١١٥ - وختم كلمته قائلا ان سويسرا تأمل أن توفر مناقشة اللجنة أساسا جيدا لعمل الدورة السابقة للمؤتمر . وانها على استعداد للمشاركة في وضع أساس مشترك كهذا بالنظر الى مصلحة البلدان كافة في المشاركة كليا في نظام تجاري تعاقدي ومتعدد الأطراف يستجيب لحاجات الوقت الحاضر .

١١٦ - وأعرب ممثل تركيا عن تقديره للملاحظات التي أدلى بها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي أمام المجلس . وبعد أن وصف شتى المراحل في تطور تنقيح الحمائية والتكيف الهيكلي منذ الأونكتاد الخامس ، قال إن البلدان المتقدمة ، على الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي ، لم تضع حدا للتدابير الحمائية المطبقة في القطاعات ذات الأهمية الحيوية للبلدان النامية أو للبلدان حديثة التصنيع مثل الزراعة ، والصناعات الزراعية ، والمنسوجات ، والصلب ، والبتروكيماويات وكثير من المنتوجات الصناعية الأخرى . وذكر أن الدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمية ، السابقة مباشرة على الأونكتاد السابع ، هي مناسبة للتوصل الى نتيجة متفق عليها بشأن تحرير التجارة الدولية والقضاء على الحواجز القائمة أمام تجارة البلدان النامية ، مع أخذ المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا في الاعتبار . وأضاف أنه لو ذكرت تركيا في الوثيقة TD/B/1126 (الجزء الأول) باعتبارها من بين البلدان التي حررت تجارتها في السنوات الأخيرة ، لقدّر ذلك حق قدره .

١١٧ - وقال ممثل النمسا إن البلدان الصغيرة مثل بلده التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية والتي هي غير محصنة ازاء الحمائية تهتم اهتماما حيويا بالحفاظ على مناخ تجاري دولي مفتوح . وأضاف انه على أساس مثل هذه الاعتبارات ، عملت الحكومة النمساوية على مقاومة الضغوط الحمائية المحلية . فإن تكاليف الحمائية على الاقتصاد الوطني في المدى الطويل لن تفوقها قط المكاسب الممكنة في المدى القصير لبعض القطاعات . وقال إن بلده ، من هذا المنطلق ، يرحب بالجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظم في نطاق الغات بهدف دعم وتحسين وتحديث النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح ويؤيدها كل التأييد .

١١٨ - ومضى يقول إن الوثيقة TD/B/1126 (الجزء الأول) تبين أن أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع منافع نظام الأفضليات المعمم قد عادت على ثلاثة منتفعين فحسب . وأضاف أن الحال كان مماثلا فيما يتعلق بالمخطط النمساوي لنظام الأفضليات المعمم . وذكر أن تركز المنافع يسبب قلقا . وتساءل عما إذا كانت أغلبية البلدان المتلقية للأفضليات عاجزة عن توريد المنتوجات المطلوبة في أسواق البلدان المانحة للأفضليات وعما إذا كانت الصلات التجارية التقليدية مفقودة . وتساءل أيضا عن نوعية المساعدة التي ينبغي تقديمها الى البلدان المتلقية للأفضليات التي لم تجن بعد منافع كافية من المخططات . وقال إن النمسا ، التي تشارك بنشاط في الجهود ذات الصلة بمشروع نظام الأفضليات المعمم للأونكتاد ، قد زادت مؤخرا قائمة البلدان المتلقية للأفضليات بموجب مخططها لنظام الأفضليات المعمم ؛ وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، فإن درجة تركز المنافع لا تتناقص إلا ببطء بالغ .

١١٩ - وفيما يتعلق بقاعدة بيانات الأونكتاد للتدابير التجارية ، أعرب عن تقديره للمعلومات التي قدمت في هذه الدورة عن التطورات التي استجدت في هذا المجال

وللنتائج التي تحققت في توسيع نطاق الشمول الجغرافي لقاعدة البيانات توسيعا كبيرا . وقال انه لا ينبغي مع ذلك اغفال أن قاعدة البيانات لم تحظ أبدا بموافقة جهاز مختص في هذه المنظمة . ولا تزال الحاجة كبيرة الى مناقشة أمور كالتعاريف والمنهجية والى البت فيها . وكرر تأكيد رأي حكومته بأنه لا يمكن اتخاذ قرار نهائي بشأن علنية نشر المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات ما لم يتم ايجاد حلول تحظى بالقبول المتبادل للمشاكل التي ذكرت أعلاه . وفي الختام قال إنه قد يكون من المفيد في هذا الصدد عقد اجتماع ثان لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقاعدة البيانات بشرط أن تعد الوثائق اعدادا دقيقا في الوقت المناسب وأن يكفل اشتراك خبراء من كل المجموعات .

١٣٠ - وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به المتحدث باسم البلدان الاشتراكية في المجموعة دال ، تأييدا كاملا .

١٣١ - وقال إن الصعوبات التي تكتنف الاقتصاد العالمي والتي لها تأثير سلبي على النظام التجاري الدولي لم تنشأ عن أسباب لها دوافع اقتصادية ليس إلا ، كما وليس من الصحيح أن النظام التجاري الحالي لم يعد يمكنه بمبادئه الأساسية الوفاء بالمتطلبات الراهنة . إن الحالة الراهنة تتصف بعجز قياسي في التجارة والميزانية أفضى الى تشويهات عميقة في الجزء الرأسمالي من الاقتصاد العالمي وأدى الى منازعات تجارية فيما بين الشركاء التجاريين الرئيسيين . وكثير جدا من التشويهات ومن المشاكل التجارية والاقتصادية لبعض بلدان الاقتصاد السوقي الرئيسية يتم تسويته بطريقة تنزل الضرر بأكثر الشركاء ضعفا وحساسية ، ولا سيما البلدان النامية . وهذه الحالة تؤثر أيضا على تجارة البلدان الاشتراكية وعلى علاقاتها الاقتصادية مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية رغم ضيق نطاق هذه التجارة وتخلفها عن امكاناتها الحقيقية . أما الحل الشامل والدائم للمشاكل الحالية فيتطلب انشاء نظام أمن دولي لجميع الدول .

١٣٢ - وأشار الى تجربة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فذكر أن دخلها القومي ارتفع بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ١٩٨٦ وان التجارة الخارجية تقوم بدور هام في اقتصاد البلد ، وان حوالي ٤٠ في المائة من الدخل القومي المنتج ينبغي تحويله ، بالمزج بين المنتجات ، عن طريق التجارة الخارجية . وقال إن منتجات صناعات الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والالكترونيات والصناعات الكيميائية وصناعات السلع الاستهلاكية تشكل ، تقليديا ، النصيب الرئيسي من صادرات البلد ، ولكن مستوى دينامية الاقتصاد الوطني ازداد ارتفاعا بسبب الاستحداثات الجديدة في مجالات كثيرة . وقال إن كفاءة الاقتصاد الوطني تتحدد بدرجة متزايدة بالالكترونيات الدقيقة ، والحاسبات الحديثة ، وتخطيط الانتاج وتصميمه ومراقبته بمساعدة الحاسبات . ويرتبط

بذلك على نحو وثيق التطبيق الواسع النطاق لأنظمة تلقائية مرنة في الصناعات التحويلية ولطرائق ومواد جديدة في التجهيز ، وللتكنولوجيا الاحيائية والطاقة النووية ، وتكنولوجيا الليزر . وقد تم بلوغ القمة في أداء قطاعات كثيرة ، تمشيا مع متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية . وازدادت نسبة المنتجات التي تتواءم مع أرفع المقاييس العلمية والتكنولوجية . وبفضل التطبيق الواسع للتكنولوجيات الرئيسية أصبح من الممكن الوصول الى مستوى فائق من الابتكار السريع في الانتاج لتحسين نوعية الانتاج ومواصلة تخفيض مستويات المدخلات تخفيضا هائلا . وتوفر النتائج الاقتصادية الطيبة التي تحققت في عام ١٩٨٦ أساسا سليما للسياسة التي تنتهجها الجمهورية الديمقراطية الألمانية من أجل احراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي ومواصلة التعاون الدولي وصيانة السلام .

١٣٣ - وقال إن التنمية الاقتصادية المتواصلة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقوم على نظام تخطيط اشتراكي يتصف بحسن التنفيذ وبالكفاءة والدينامية والمرونة . وقد ازداد تحسن الادارة والتخطيط ومحاسبة التكاليف ، وأصبحت الادارة والتخطيط في الحكومة المركزية على ارتباط أكثر فعالية بالأنشطة الخلاقة للشعب العامل وبالعمليات المستقلة للمجمعات والمؤسسات في إدارتها اليومية والمجمعات الصناعية هي باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الاشتراكي المخطط ، القوة الرئيسية في إدارة دفة الثورة العلمية والتكنولوجية ، بينما يسير النمو الدينامي للانتاج وفعاليته جنبا الى جنب مع تحقيق العمالة الكاملة وتزايد الرخاء العام . وقد اثبتت المجمعات في الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن النظام الاشتراكي يخلق الشروط اللازمة لتكيف الصناعة مع أعقد العمليات التقنية والاقتصادية والاجتماعية .

١٣٤ - وعلى هذا الأساس ، فسوف تبقى الجمهورية الديمقراطية الالمانية شريكا يمكن التعويل عليه في التجارة الدولية . وسوف تستمر في الحد من العدد المتعاظم للممارسات التقييدية ، وتستمر أيضا في أن تضع موضع التنفيذ الكامل مبادئ التجارة الدولية المقررة مثل المساواة ، والنفع المشترك ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم التمييز ، ومنح معاملة الدولة الاكثر رعاية .

١٣٥ - وأيد ممثل البرازيل الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وأكد أن الحالة في البيئة التجارية الدولية لم تتغير نحو الافضل منذ أن قامت لجنة الدورة بدراسة هذا الموضوع في آذار/مارس ١٩٨٦ . وعلى الرغم من المجموعة الواسعة من الالتزامات التي قدمت في المحافل الدولية ، فلا تزال الحمائية تمثل العدو اللدود للاقتصادات النامية . وهناك أشكال جديدة من التدابير الحمائية يجرى استنباطها بعد أن أخذت الأدوات التعريفية التقليدية تفقد فعاليتها النسبية كحواجز حمائية .

١٣٦ - وقال إن أمانة الأونكتاد قدّرت أن ما يزيد على ٣٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من المصنوعات يخضع لتدابير غير تعريفية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في عام ١٩٨٦ . وقال إن البرازيل ، بوصفها بلدا ناميا ، عانت من تجربة استمرار تطبيق الحمائية . وانه ينبغي التقيّد الكامل بالالتزام الرسمي بشأن التجميد والالغاء التدريجي الذي انطوى عليه الاعلان الوزاري في بونتا ديل ايستي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بهدف منع التدابير الحمائية من التأثير على البلدان النامية .

١٣٧ - وفي مجال نظام الأفضليات المعمم ، على وجه التحديد ، قال إن البرازيل ، ومعها بلدان نامية أخرى ، كانت هدفا لتدابير تؤثر على الصادرات . وان القرار الذي أعلنته حكومة الولايات المتحدة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، فيما يتعلق باستعراضها العام لنظام الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة ، والذي تم بمقتضاه استبعاد ٣٨ منتجا برازيليا ، يتناقض مع مبدأ عدم المعاملة بالمثل المتجسد في قرار المؤتمر ٣١ (د - ٣) ، الذي أنشأ نظام الأفضليات المعمم . وقال إن الولايات المتحدة ، بربطها بين المكاسب التفضيلية ووصول منتجات الولايات المتحدة الى أسواق البلدان المستفيدة ، إنما تشوّه في الواقع مبادئ نظام الأفضليات بدرجة كبيرة . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه المعاملة بالمثل التي استجدت لا تهدم النظام فحسب ، ولكنها تعوق أيضا الاستفادة الصحيحة من المزايا التجارية التي يقدمها نظام الأفضليات المعمم ، مما يسبب انعدام الاستقرار والأمن .

١٣٨ - وقال إن التعريض بالممارسات التجارية للبلدان المستفيدة ، الذي استحدثه الاستعراض الشامل لنظام الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة ، ينحرف الى حد كبير بدراسة الشروط الناظمة لابقاء المنتجات في نظام الأفضليات المعمم ، حيث أن هذا الاستعراض لا يعكس على النحو الكافي درجة حساسية بعض القطاعات المحلية في الولايات المتحدة التي تنتج سلعا مماثلة . وان المعايير التنافسية تتجه الى سلب نظام الأفضليات المعمم مكوّنه الاساسي ، الذي هو تشجيع التنمية ، من حيث أنها تقضي على المكاسب التي توفرها الاعفاءات التعريفية قبل دمج الاستثمارات ولا توزّع في الوقت نفسه هذه المكاسب على بلدان ثالثة مؤهلة للمعاملة التفاضلية .

١٣٩ - وقال إن الحكومة البرازيلية تعتبر المزايا التي يقدمها نظام الأفضليات المعمم أداة وثيقة الصلة جدا بترويج التجارة بالنسبة للبلدان النامية . ولذلك ، فإنها تأسف لقرار الولايات المتحدة سحب الاعفاءات التعريفية التي تسهل استيراد المنتجات البرازيلية التي مثلت ٤٣٠ مليون دولار في عوائد التصدير عام ١٩٨٥ . وهذا التدبير باعث للأسى بوجه خاص لأنه اتخذ في نفس اللحظة التي تشتد فيها وطأة القيود الدولية على البرازيل وتستصوب فيها البادرات الايجابية كل الاستصواب ، اعترافا بما يتم بذله في البرازيل من جهد للتكيف الداخلي بغية تحقيق توازن جديد في حساباتها الخارجية .

١٣٠ - وقال أيضا إن التكيف الهيكلي ينبغي أن يعني التنمية بالنسبة للبلدان النامية . أما التكيف الهيكلي من وجهة نظر البلدان الصناعية فهو بالضرورة استجابة للتحولات في الاقتصادات المحلية والدولية أكثر منه دالّة لأهداف التنمية . وان الاعتراف الدولي بالآثار التي ترتبها التحولات في الميزة النسبية على التجارة العالمية هو المنشأ الذي صدرت عنه التزامات البلدان المتقدمة باتباع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها التغيرات في أنماط التجارة أي سياسات تشجيع الأنشطة التجارية ، الأقل قدرة على المنافسة الدولية ، على الانتقال الى خطوط انتاجية أنجع أو قطاعات أخرى من الاقتصاد .

١٣١ - على أن هذه الالتزامات لم يوف بها في واقع الأمر ، مما يلحق الضرر بالنظام التجاري الدولي المنفتح ، وعلى الأخص ، الحاق الغبن بالبلدان النامية التي تحرم من نيل كامل المكاسب التي يوفرها لها تفوقها التنافسي في القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية .

١٣٢ - وقال إنه لئن كانت حكومات البلدان المتقدمة الرئيسية تدعو باستمرار الى التكيف الداخلي وفقا لعمل قوى السوق وتؤيد التجارة الحرة والعادلة فهي تمارس في الوقت نفسه تدخلا حكوميا على الحدود يتناقض في الغالب مع هذه المبادئ . وان البلدان المتقدمة تلجأ من أجل تقليل الاستيراد الى تدابير ذات طابع تمييزي في معظم الأحيان ، مدّعية ان من شأن هذه التدابير إتاحة التكيف مع ظروف المنافسة الجديدة . غير أن هناك ، في الحقيقة ، قطاعات بكاملها في البلدان الصناعية لا تزال تخضع منذ فترات طويلة لتدابير حمائية لا تساهم في نقل الموارد الى قطاعات أكفأ ولا تسمح لبلدان مصدرة أكفأ ، ولا سيما البلدان النامية ، بجني مكاسب ما أحوجها اليها من التعامل التجاري في مجالات تتمتع فيها بالميزة النسبية .

١٣٣ - وقال ممثل كندا إن التغيير هو ملمح دائم من ملامح التاريخ البشري . وان الانسان قد ولج الآن عصرا من التطور غير المسبوق في جبهات عديدة . والانسان ، وهو يحاول جاهدا التكيف مع هذه التغييرات ، يسعى اليها أيضا بنشاط توصلا للنمو الاقتصادي والتقدم التقني . هذا ويتوقف المستقبل الاقتصادي الى حد كبير على قدرة البلدان على التكيف مع الظروف الجديدة . والاقتصادات التي تستطيع التكيف على وجه السرعة وباقتدار هي التي ستضمن أفضل تزايد للرخاء الاقتصادي .

١٣٤ - لقد اعترفت الحكومة الكندية بأهمية تحسين الأوضاع الهيكلية بالنسبة لمستقبلها الاقتصادي . ففي أواخر ١٩٨٤ ، وضعت اطارا للسياسة العامة تحقيقا لهذه الغاية يستند الى التسليم بأن الرخاء الاقتصادي يعتمد على التيسير الهادئ للأسواق وعلى مرونتها . وكانت الأولوية الأولى بالنسبة لكندا هي إعادة ترتيب بيتها المالي ،

فتم اتخاذ تدابير فورية لتخفيض العجز الاتحادي وذلك الى حد كبير عن طريق اجراء تخفيضات في نفقات البرامج . واتخذت خطوات لتقليل التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد ولتحسين المناخ للاستثمار من جانب القطاع الخاص ، واستحدثت قوانين لتحديث البيئة القانونية للمنافسة في الأسواق الكندية ولحماية حقوق الملكية الفكرية . وعلاوة على ذلك ، جرى إعداد أحكام جديدة شاملة من شأنها تخفيض عبء التنظيم على كامل المؤسسات المالية الكندية وأسندت الى القطاع الخاص شركات التاج التسع العاملة في مجالات النشاط التي لم يعد فيها دورها المتعلق بالسياسة العامة ضروريا . وأزيلت العوائق التي لا لزوم لها أمام الاستثمار الأجنبي في كندا ، وبوشرت في الخارج حملة نشطة من أجل تشجيع الاستثمار . وخفضت وبسطت أنظمة قطاع النقل ، واستحدثت سياسة للطاقة موجهة نحو السوق . كما زادت الحكومة الاتحادية دعمها المباشر للبحث والتطوير في كندا ، وتشجع البحث والتطوير من جانب القطاع الخاص . وأشار كذلك الى أن حكومته أعلنت عن مقترحات شاملة لاصلاح ضريبي يفضي الى خفض الافضليات الضريبية الخاصة . وقال إن بلده يعتقد أن هذه التدابير الاقتصادية الجزئية المتعلقة بالسياسة العامة كانت أساسية لحسن أداء الاقتصاد الكندي على مدى السنوات الثلاث الماضية . فقد كان نمو الانتاج والعمالة في كندا ، على سبيل المثال ، من بين أعلى المستويات في البلدان المتقدمة الرئيسية في ١٩٨٦ . ولمثل هذه السياسات المحلية دور رئيسي تلعبه في التكيف الهيكلي ، كما لها فوائد لا يستهان بها بالنسبة للاقتصاد الدولي خاصة حين تتخذها بلدان تجارية رئيسية مثل كندا ، وأحد أهم جوانب العلاقة بين السياسات التجارية والاداء الاقتصادي هو أن التجارة تمثل حافزا قويا بشكل استثنائي للتغير الهيكلي . فهي تساهم في زيادة فعالية استخدام الموارد والتكنولوجيا عن طريق تشجيع التخصص ، وتمييز المنتجات ، وزيادة وفورات الحجم الكبير ، كما هي هامة بوجه خاص للاقتصادات الاصغر والاقتصادات المتنامية . ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أن الغرض من الضغوط الحمائية هو الى حد كبير تجنب الآثار الناجمة عن التغير الاقتصادي .

١٣٥ - وقال إن الوزراء المشتركين في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد ألزموا حكوماتهم بالعمل معا من أجل وقف الحمائية وعكس اتجاهها ، وتخفيض أو ازالة التشويهات في التجارة ، والتفاوض للمرة الأولى بشأن التجارة في الخدمات . وأضاف أن هناك حاجة ماسة الى تناول العوامل التي تثير حاليا الاضطراب في التجارة في القطاع الزراعي وتشوه تلك التجارة ، وهي مسألة تعتبرها حكومته مسألة مركزية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

١٣٦ - ولقد أشير في بيان صحفي صدر في الأسبوع الماضي فقط في ختام اجتماع عقد في توبو في نيوزيلندا الى أن الوزراء الحاضرين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية

الى السواء قد أعربوا لدى تناولهم شتى الاجتماعات الوزارية المتعددة الأطراف المقبلة ، عن تصميمهم على السعي الى تجديد وتعزيز التزامهم السياسي بالتحرير المتعدد الأطراف للتجارة في جميع القطاعات ، وبمسيرة الغات .

١٣٧ - وقال إن التكيف الهيكلي ليس بعملية سهلة ولا بعملية غير مؤلمة بالنسبة لأي اقتصاد . انه ينطوي على تفاعل معقد لعناصر شتى تشمل السياسات الوطنية ، وقوى السوق ، والاستثمار ، والموارد البشرية ، وتطبيق التكنولوجيا والخدمات . ويمكن للأونكتاد ، في المزيد من تحليله للتكيف الهيكلي ، أن يولي على نحو مفيد اهتماما أكبر للوسائل التي تستطيع بها الصناعات أن تستجيب بشكل أفضل لقوى السوق وللتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي . ويمكنه أن ينظر بعناية الى سبل تعبئة المدخرات المحلية ، والاستخدام الفعال للاستثمار المحلي ، والظروف التي من شأنها أن تؤدي الى إعادة رؤوس الأموال الهاربة الى وطنها ، وتأثير اضفاء الطابع العالمي على الأسواق المالية ، وتأثير التكنولوجيا على التنمية المتصلة بالتكيف الهيكلي .

١٣٨ - أما فيما يتعلق بمسألة التكيف الهيكلي الناجح ، فمع عدم الايحاء بأن القواعد القابلة للتطبيق عالميا متوافرة ، ومع الاعتراف الكامل بالحالات الشديدة الاختلاف التي تواجه البلدان النامية ، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب الوطنية المختلفة .

١٣٩ - وأعرب عن تقديره لحقيقة أن وثائق الأمانة قد نظرت في الصورة التجارية من منظور أكثر شمولا وعلّقت على ما هو أكثر من مجرد ادعاء البلدان المتقدمة . وقال إن ملاءمة الأونكتاد المستمرة كوكالة ستتعزز بالاستعداد للقيام ، في سياق عالمي ولكنه انمائي ، بجمع أداء جميع مجموعات البلدان معا ، المتقدمة منها والنامية على السواء ، بالاضافة الى أداء الاقتصادات المخططة مركزيا . ومن ناحية أخرى ، أعرب عن تأييده للتعليقات العديدة التي أدلى بها المتحدث باسم المجموعة باء والتي انتقد فيها بعض الفجوات وأبدى تشككه في بعض الاستنتاجات المقدمة . وفيما يتعلق بقاعدة البيانات بشأن التدابير التجارية ، أعرب عن تقديره للتحسينات التي أجريت فيها غير أنه أشار الى ضرورة القيام بمزيد من العمل - بشأن المنهجية والتعاريف وكذلك بشأن التمثيل الجغرافي - قبل أن يمكن اعتبار قاعدة البيانات أداة مفيدة وقبل أن يمكن التفكير في النشر .

١٤٠ - وقال إنه ينبغي أن تكون الغاية من المداولات في دورة المجلس الحالية وفي الأونكتاد السابع هي زيادة فهم المشاكل الحقيقية للتنمية ، والتوصل الى توافق في الآراء بشأن نهج السياسة العامة الوطنية والدولية اللازمة ، وتحديد التدابير العملية والمفيدة التي يمكن اتخاذها للتقدم بالجهود الفردية والجماعية من أجل

تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية . وأضاف أن الأونكتاد السابع سيكون نقطة حاسمة في تحديد مستقبل المنظمة . ولضمان أن تكون المداولات في الأونكتاد متصلة بالمشاكل الحقيقية للعالم ، من الأساسي التحوّل عن عادات وروتين المواجهة الى مرحلة مختلفة نوعيا من الحوار المفيد الذي سيجعل في الامكان التعاون بطرق عملية من أجل التقدم بالأهداف الانمائية التي تتقاسمها جميع البلدان . وسيتطلب هذا تغيرات هامة في نهج الأونكتاد كوكالة وفي نهج جميع أعضاء المجموعات داخله .

١٤١ - وقال إن كندا تتناول جدول أعمال الأونكتاد السابع بشكل جدي وشامل . وقد بوشرت عملياتها التحضيرية للمؤتمر بغرض تحسين عملية التعاون الدولي من أجل التنمية . وان كندا لتلتزم بالعمل على نحو وثيق مع أعضاء جميع المجموعات لتحقيق ذلك الهدف .

١٤٢ - قال ممثل استراليا ان وفده مهتم بأن يرى عدة مواضيع مشتركة قد ظهرت في المناقشات الدائرة في اللجنة . وتنعكس كثير من هذه المواضيع في وثائق الأمانة التي أثنى عليها .

١٤٣ - وقال إنه عندما اجتمع المجلس للمرة الأخيرة نظر في مسألتي الحمائية والتكيف الهيكلي ، أشار وفده الى عدة عوامل تسهم في الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل بشأن هذه المسألة في الأونكتاد . ففي كانون الثاني/يناير ، ذكر رئيس وزراء استراليا أن استراليا وكثيرا من البلدان الأخرى لديها احساس متزايد بالاحباط حول ما وصفه بانهيار النظام الاقتصادي العالمي . ويتضح هذا الانهيار في عدد من النواحي : اختلالات الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة مما أدى الى اختلالات في الحساب الجاري ، ووجود أسعار فائدة حقيقية مرتفعة ، وتراكم الديون ، والبطالة ، وتآكل التخصصات المتعددة الأطراف .

١٤٤ - وانتشار الحواجز الحمائية أمام التجارة له جانبان : فهو رد على تدهور النظام الاقتصادي العالمي واستمرار اختلالات الاقتصاد الكلي ، فضلا عن أنه عامل رئيسي في زيادة تدهور هذا النظام ، ويتمثل أحد أكثر التطورات مدعاة للقلق في زيادة استخدام تدابير خارج اطار وقواعد النظام التجاري المتعددة الأطراف . وان اللجوء المتزايد الى التدابير الرامية الى إدارة التجارة تجعل التجارة الدولية عملا لا يمكن التنبوء به وينطوي على مخاطر بدرجة متزايدة . وتشكل هذه التدابير الآن قيدا على التجارة العالمية أكبر بكثير مما تشكله التعريفات . وقد قدّر أن ما يتراوح بين ثلث ونصف التجارة العالمية مقيد الآن بهذه التدابير - وتتزايد سرعة هذا الاتجاه . وبالاضافة الى ذلك ، حدث نمو في استخدام اعانات التصدير لدعم القطاعات غير القادرة على المنافسة - ويلاحظ ذلك بصفة خاصة في القطاع الزراعي .

١٤٥ - وأعرب عن اتفاق وفده مع وفود كثيرة أكدت على أهمية جولة أوروغواي في معالجة هذه المشاكل . وظهر موضوع مشترك يتمثل في الحاجة الى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتجميد والالغاء التدريجي التي أعيد تأكيده في مؤتمر وزراء التجارة في نيوزيلندا في الاسبوع الماضي . وبينما تم احراز بعض التقدم في مجال التجميد ، ما زال ينبغي عمل الكثير خاصة فيما يتعلق بالالغاء التدريجي وفي مقاومة الضغوط المحلية الرامية الى فرض حمائية أكبر . وهناك أمثلة كثيرة لم تكن فيها الحكومات ناجحة بما فيه الكفاية في هذه المجالات . ويكمن الخطر في أن هذه الانزلاقات يمكن أن تؤدي الى تصعيد الحمائية والى دورة انتقامية تنطوي على آثار خطيرة بالنسبة لجولة أوروغواي .

١٤٦ - وذكر ، في معرض اشارته الى قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالتدابير غير التعريفية ، ان نوعية مساهمة الأونكتاد في مناقشة الحمائية والتكيف الهيكلي ستحددها نوعية ومدى دقة المعلومات المتوفرة لديه . فهناك جانبان لقاعدة البيانات : نوعية ومدى شمول البيانات ، ومنهجية استخدامها . والنقطة الأولى هي مسألة على الأمانة بصفة رئيسية أن تحلها مع آحاد البلدان التي ينبغي أن تتعاون تعاونا تاما مع الأمانة في هذا الصدد . وأما مسألة المنهجية فهي قضية تهم بحق أعضاء المجلس وتحتاج الى أن تدرس دراسة متأنية وعلنية . غير أنه ليس من سبب يدعو على تأخير اجراء مزيد من التطوير لقاعدة البيانات .

١٤٧ - وأضاف أن المجموعة باء قد أكدت في بيانها على أهمية الصلة بين البيئة التجارية والتكيف الهيكلي ، وأن استراليا قد أيدت بقوة تحليل المجموعة لهذه القضية . وقال إنه قد تحدث عدد من الوفود بشأن العلاقة بين تحرير التجارة والتكيف الهيكلي . وفي معرض اشارته الى الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاوروبية ومفادها ان التكيف الهيكلي هيأ الاحوال لتحسين تحرير التجارة ، وقدم حجة مفادها أنه إذا تم تأخير تحرير التجارة الى حين حدوث التكيف الهيكلي ، فإن هذا الأمر ينطوي كذلك على خطر حقيقي من أن تحرير التجارة قد لا يحدث أبدا . فينبغي للأمرين أن يسيرا معا : ففتح كل بلد لأسواقه أمام المنافسة يتيح حوافز جيدة جدا للتغير الهيكلي ، كما أشارت الى ذلك بلدان شمال أوروبا .

١٤٨ - وقال إنه لا يوجد قطاع تتضح فيه الصلة المتبادلة بين الحمائية والتكيف الهيكلي أكثر من وضوحها في القطاع الزراعي . وكانت اقامة الحواجز التجارية الهائلة والاعانات المالية الكبيرة للانتاج المحلي هما الأداتين التي استخدمتا لمنع التكيف الهيكلي الضروري ، والذي لا مفر منه على المدى الطويل ، وهو التكيف الذي ينبغي أن ينطوي على انتقال الانتاج الى مراكز تتسم بكفاءة أكبر على الصعيد الدولي . وأعلن أن وفده يتفق مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أن هناك اختلالا في

التوازن بين الانتاج والاستهلاك . غير أن هذا وصف لا سبب ، وينبغي لوسائل العلاج أن تتجه الى السبب الحقيقي . والسبب الحقيقي للأزمة في الزراعة العالمية يتمثل في ممارسة بعض الحكومات لرفع الأسعار التي يتلقاها مزارعوها فوق الأسعار العالمية السائدة ، مما يؤدي الى تقديم إعانة مالية الى انتاج غير اقتصادي . والاعانة المالية إما مباشرة عن طريق الحكومة أو غير مباشرة ، من المستهلك . ووفقا لما أشارت اليه المجموعة باء ، يتمثل الحل الدائم الوحيد للمشكلة في جعل الزراعة خاضعة لقوى السوق .

١٤٩ - وأعرب عن قلقه ازاء غموض الأمانة بشأن ما إذا كان التحرير التام للزراعة سيكون مفيدا للبلدان النامية . وواضح أن الأثر الأولي لتحرير التجارة سيكون حدوث زيادة في الأسعار العالمية . غير أن هذه الزيادة ستؤدي شريطة انتقالها الى المنتجين المحليين الى حدوث زيادة في الانتاج الغذائي ، وزيادة في الاكتفاء الذاتي ، وستؤدي على الأرجح الى انخفاض في فاتورة استيراد الأغذية . والحلقة الحاسمة الأهمية في هذه العملية هي بطبيعة الحال الزيادة في الحوافز التي تنطوي عليها زيادة الأسعار بالنسبة للمنتج المحلي . وهذا يوضح أهمية اتباع سياسات محلية ملائمة للاستفادة من الفرص التجارية . ويستطيع الأونكتاد أن يساهم في هذا المجال مساهمة حقيقية عن طريق دراسة وتحليل ما للحماية والممارسات والسياسات الزراعية من آثار مشتركة بين القطاعات على البلدان النامية .

١٥٠ - وسلّم بالأهمية التي تعلقها البلدان النامية على المنتجات الاستوائية ، وقال إن هيكل اعلان بونتا ديل استي يتيح أفضل فرصة تسنح منذ مدة لتحقيق تقدم حقيقي بشأن هذه القضية . وفي هذه الظروف ، سيكون الاشتراك النشط للبلدان النامية في جولة أوروغواي ذا أهمية حاسمة لايجاد حلول عاجلة لهذه القضايا الحيوية .

١٥١ - وأيد اقتراح الأمانة الداعي الى القيام بمزيد من العمل بشأن تحليل الحواجز التجارية المفروضة ضد منتجات ذات مستويات مختلفة من التجهيز (TD/B/1126(Part I) ، الفقرات ١٠٣ - ١٠٤) وأضاف أن اجراء مزيد من التحليل الموضوعي لهذه القضية من شأنه أن يساعد أيضا على عملية صياغة السياسات المحلية للبلدان النامية من حيث مستويات "الحماية الفعالة" والتكاليف المتكبدة في اقتصاداتها .

١٥٢ - وفي الختام حث جميع الوفود على ضمان أن يعالج الأونكتاد السابع القضيتين الأساسيتين المتعلقتين بالحماية والتكيف الهيكلي وأن تخرج المنظمة من المؤتمر ببرنامج أولويات واقعي ملائم يمكن الأمانة من التركيز بشكل فعال على القضايا ذات الأهمية في اطار ولايتها .

١٥٣ - وأيد ممثل أفغانستان الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وذكر أن قضية الحمائية والتكيف الهيكلي تدخل في صلب مشكلة التجارة والتنمية . وأضاف أن الحالة الحرجة التي تمر بها البلدان النامية فيما يتعلق بتجارتها مع البلدان المتقدمة - وهي حالة جاءت نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي القائم - قد زادت تدهورا بسبب اللجوء المتزايد الى التدابير الحمائية . فلم تف بعض البلدان المتقدمة بالتزاماتها بوقف الحمائية ولكنها ، على العكس من ذلك ، استمرت في تعزيز الحمائية والتدابير التمييزية ضد البلدان النامية ، مما حال دون تمكن هذه البلدان من تسديد ديونها الخارجية عن طريق صادراتها . وينبغي تكريس اهتمام خاص أولا للأثر السلبي للحمائية على قدرة البلدان النامية على تأمين تنميتها ، وثانيا للتنفيذ الكامل لقرار المؤتمر ١٥٩ (د - ٦) . ومن الضروري بصفة خاصة وقف فرض تدابير حمائية جديدة ، وازالة الممارسات التجارية التقييدية ، لا سيما تلك الممارسات التي تؤثر على البلدان النامية ، وتطبيق المعاملة التفضيلية لصالح البلدان النامية في التجارة الدولية على نحو أقل تقييدا وأكثر ملاءمة بدون أي تمييز ، واتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية ، وتعزيز مناخ من الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفتح أسواق البلدان المتقدمة أمام منتجات البلدان النامية ، وهو الأمر الذي سيتيح للبلدان الأخيرة امكانية تخفيف عبء ديونها ويجعلها شريكة كاملة في النظام التجاري الدولي ، بما فيه مصلحة جميع البلدان .

١٥٤ - وأعرب عن قلقه ازاء الحالة المزعجة والأزمة الاقتصادية اللتين تواجهان أقل البلدان نموا ، وأكد على الحاجة الى بذل جهود متضافرة ومكثفة من أجل التعجيل بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل الجديد الكبير لصالح هذه البلدان . وعلى الرغم من الالتزام الذي تعهد به المجتمع الدولي صراحة لتسهيل تجارة أقل البلدان نموا ، يبدو أن التدابير المعتمدة حتى الآن ليست متناسقة تماما ولا هي متناسبة مع هذا الالتزام .

١٥٥ - وأعرب عن امتنان بلده لبعض البلدان المانحة للأفضليات ، ولا سيما البلدان الاشتراكية ، للتدابير التي اتخذتها لصالح أقل البلدان نموا ، ومن بينها أفغانستان . غير أنه أعرب عن القلق ازاء فرض حواجز تؤدي الى خفض تجارتها في الزبيب أو الى احتمال تقييد هذه التجارة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وما يلازم ذلك من فقدان لحصائل صادرات أساسية ، وأعرب عن أمله في أن تقوم البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تنتج الزبيب باعادة النظر في موقفها في هذا الصدد .

١٥٦ - وأعرب بصفة أعم عن رأي مفاده أنه ينبغي تحسين وتعزيز نظام الأفضليات المعمم على أن يؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة المشاكل الخاصة التي تعاني منها أقل البلدان نموا . وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأنه ينبغي عدم استخدام هذا النظام كأداة إما للضغط السياسي أو الاقتصادي أو للانتقام .

١٥٧ - نوه ممثل مصر بأهمية القرار ١٥٩ (د - ٦) . فالاستعراض الذي أجراه المجلس في مجال التكيف الهيكلي كان ضروريا لاظهار أثر السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة في هذا المجال كيما يتسنى زيادة وصول تجارة البلدان النامية الى الاسواق . وشدد على أنه ينبغي للوفود تناول المناقشات بروح من التعاون والصراحة بدلا من المواجهة والتحدي . وأيد البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وأسعده بوجه خاص البيان المدلى به نيابة عن دول الشمال ، وان كانت لديه بعض الملاحظات بشأنه .

١٥٨ - وقال إن البلدان النامية ، لا سيما البلدان الافريقية التي تشكل الجزء الاكبر من أقل البلدان نموا ، ما زالت تواجه ظروفا اقتصادية صعبة على نحو ما يتجلى في تدني أسعار السلع الأساسية وعدم وصول منتجاتها الزراعية ومنتجاتها الاستوائية الى الأسواق . فالواقع أن نصيبها في التجارة الدولية قد انخفض من ٣١ في المائة في ١٩٥٠ الى ٢٨ في المائة في ١٩٨٠ والى ٢٢,٩ في المائة في ١٩٨٥ . وهذه العوامل ، إضافة الى زيادة أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف ، قد أدت الى تفاقم ديونها وعبء وخدمة ديونها . فلم يعد اجمالي حصائل صادرات بعض هذه البلدان يكفي لسداد أقساط الديون وفائدتها . واعترافا بهذه الأزمة ، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ خصصت لانتعاش البلدان الافريقية . كما ينظر مجلس التجارة والتنمية في كيفية مساهمة الأونكتاد في برنامج الانتعاش هذا . وهو يرى ان إزالة الحمائية في التجارة الدولية ستكون بلا شك أفضل وسيلة لانجاح البرنامج .

١٥٩ - وشدد على أن البلدان النامية هي التي تتحمل عبء التكيف الهيكلي في ظل الأزمة الراهنة لأن معدل النمو البطيء في الاقتصاد العالمي أكبر أثرا على البلدان النامية منه على البلدان المتقدمة . ومما يثير الحيرة أن ابطال تحرير التجارة هم أيضا الذين يتبنون التدابير الحمائية . ويتوقف نجاح الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة بعدم زيادة التدابير الحمائية وسحب هذه التدابير تدريجيا وازالتها . وتمتد هذه الالتزامات أيضا لتشمل منح البلدان النامية معاملة متميزة وأكثر ملاءمة .

١٦٠ - ويواجه العديد من صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية والمنتجات الزراعية والاستوائية والمصنعة عددا مفرطا من الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، رغم أن هذه الصادرات لا تمثل سوى نسبة صغيرة جدا من التجارة الدولية . فصادرات المنسوجات خضعت لتدابير تقييدية لأكثر من ٢٥ عاما من خلال عدد من الاتفاقات الدولية بشأن المنسوجات القطنية . فالترتيبات القريبة العهد ، التي بدأت في ١٩٧٣ ، تجددت ثلاث مرات . وقد آن الأوان لانهاء هذه الترتيبات وادراج هذا القطاع الهام في نظام التجارة الحرة . ومع ذلك ، يصعب اعادة تجارة المنسوجات الى نظام الغات ما لم يتم الاتفاق على نظام ضمانات شامل يقوم على أساس عدم التمييز ويراعي مصالح البلدان الصغيرة . ولا شك أن هذا الاتفاق سيحقق الاستقرار التجاري في قطاعات أخرى من التجارة الدولية .

١٦١ - وقد تلاشى نجاح الجولات السابقة للمفاوضات التجارية في تخفيض التعريفات الجمركية بالاجراءات التي اتخذتها البلدان المتقدمة لتطويق مبادئ التجارة الحرة باللجوء الى التدابير غير التعريفية أو الى اجراءات تشمل مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية ، وما الى ذلك . وأعرب عن أمله في أن تضع جولة المفاوضات الجديدة حدا لاساءة استعمال هذه الممارسات . كما أن النداءات التي وجهتها مؤخرا البلدان المتقدمة لتدريج وسحب المزايا الصغيرة التي منحتها للبلدان النامية على أساس التمييز فيما بين البلدان النامية ووفقا لمعايير شتى بحسب مستوى التنمية الاقتصادية ، وبحسب القطاع ، هي أيضا أمر غير مقبول .

١٦٢ - ولأن جولة المفاوضات الجديدة تشمل عددا من الموضوعات كالخدمات والملكية الفكرية والاستثمار المرتبط بالتجارة ، فإن البلدان النامية تتبنى موقفا حذرا بالنظر الى قدراتها التصديرية المحدودة وتفاوت احتياجاتها . والأهم من ذلك أن البلدان المتقدمة أخذت تشكك في مبدأ منح البلدان النامية معاملة تفضيلية في المجال السلعي الأمر الذي زاد من الشكوك حول موقف هذه البلدان من هذه الموضوعات الجديدة .

١٦٣ - وقال إنه من السهل أن تذهب هباء النتائج الايجابية التي يمكن أن تتمخض عن تحرير التجارة إذا ما استمر تطبيق الممارسات التجارية التقييدية لا سيما من جانب الشركات عبر الوطنية في شكل العطاءات التواطئية أو المشتريات المقيدة أو في شكل كارتلات الاستيراد أو التصدير .

١٦٤ - وشاطر الرأي الذي أبدته أمانة الأونكتاد في الوثيقة TD/B/1126 (الجزء الثاني) ومن أن التكيف الهيكلي يختلف في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة لأن التكيف في حد ذاته يرتبط بعملية التنمية ، وأن هدف البلدان النامية من تطبيق هذه العملية إنما هو زيادة سبل وصولها الى الأسواق وزيادة الاعتماد على الذات . كما تبذل البلدان النامية جهودا مضنية لسد الثغرة الآخذة في الاتساع في ميزان مدفوعاتها نتيجة لزيادة الواردات وقلة الفرص المتاحة لمضاعفة الصادرات . وفي هذا الصدد ، أكد مرة أخرى على قرار الأونكتاد السادس الذي يدعو البلدان المتقدمة الى تبني سياسات واتخاذ اجراءات ، لا سيما اجراءات يمكن أن تؤدي الى زيادة فرص التصدير أمام البلدان النامية . كما شدد على أهمية الدور الذي يقوم به الأونكتاد فيما يتعلق بجمع البيانات عن التجارة الدولية ، بما في ذلك الخدمات ، ودعا الى توسيع قاعدة بياناته وتنميتها .

١٦٥ - وتدعو الحاجة الى تعزيز التعاون الزراعي بدعم قدرات البلدان النامية على التصدير في مجال المنتجات الزراعية ، خاصة في ضوء تدهور حجم صادراتها من هذه

المنتجات ، وبشكل خاص القطن والسكر والمطاط واللحوم والجوت . ولا بد لأي تكيف يراد اجراؤه في هذا المجال أن يراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية . لذلك ينبغي وضع برامج محددة تتصدى لما يمكن أن ينشأ لدى الدول النامية من أعباء خلال تنفيذ عملية التكيف الهيكلي أو بسبب هذا التنفيذ خاصة في مجال التجارة الدولية .

١٦٦ - وشدد على دور الأونكتاد في رصد وتقييم الظاهرة الحمائية والتكيف الهيكلي وفي اعتماد توصيات واتخاذ التدابير اللازمة في هذا المجال وتشمل المسائل المتعلقة بجولة أوروغواي كالممارسات التجارية التقييدية وتقلب أسعار الصرف وضمانات الاستثمار والموارد غير المنظورة كالخدمات والتأمين ، وما الى ذلك . وأيد كذلك نداء مجموعة الـ ٧٧ من أجل صياغة تجارة دولية أساسها العالمية والشمول والشفافية والمساواة وعدم التمييز وتحرير التجارة من ايلاء اعتبار خاص لاحتياجات التنمية في البلدان النامية .

١٦٧ - وتفيد آخر البيانات المتعلقة بتنمية الاقتصاد المصري أن بلده يؤيد العديد من هذه المبادئ الأساسية ، سواء تلك المتعلقة بتخفيض التعريفات الجمركية وازالة الحواجز غير التعريفية أو بسياسة انفتاحه على العالم وتشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار . وتظهر أحدث الدلالات على موقف بلده في مجال العالمية وعدم التمييز ، في المساعي التي يبذلها لتخطيط وتنفيذ برامج محددة دعما لقدرته التصديرية وتنويعا للسوق المفتوحة أمام تجارته بتوسيع نطاقها لتشمل بلدان الاقتصاد السوقي والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وكذا البلدان النامية الأخرى والصين .

١٦٨ - وقال ممثل كوبا إن الوثائق التي قدمتها الأمانة كشفت عن الحمائية المروعة السائدة في التجارة الدولية وعن الاحتمالات القاتمة لوصول البلدان النامية الى أسواق بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وفي هذا الصدد ، يوافق وفده على البيان الشامل والمفصل الذي قدمه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ . كما أعرب أيضا عن ارتياحه للبيان المدلى به نيابة عن البلدان النوردية .

١٦٩ - وقال مشيرا الى انخفاض قيمة التجارة العالمية ، إن الانخفاض الحاد في التجارة العالمية لم يأت بمحض الصدف في وقت يعاني فيه العالم بدون مبرر من تصاعد لم يسبق له مثيل في سباق التسلح من جانب القوى الامبريالية ومن اخضاع العلاقات الاقتصادية الدولية لسياسات عدوانية تحول دون التماس حل لأكثر مشاكل التنمية الاقتصادية الحاحا التي تعاني منها البلدان النامية .

١٧٠ - وأضاف أن تقرير الأمانة يقيم الآمال في تحرير التجارة على أساس جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف ، ولكن التطورات التي تلت اجتماع بونتا ديل

ايستي بدلا من أن تفتح آفاقا أكثر ايجابية للمفاوضات ، أقامت عوائق إضافية . فقد زاد اللجوء الى الاعانات والتدابير الحمائية واشتدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان . وانتهكت التعهدات المتعلقة بالتجميد التي وضعت في اجتماع أوروغواي المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي لا فحسب من خلال الحرب التجارية الجارية بين أقوى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بل وأيضا بالتدابير الاضافية التي اتخذت ضد البلدان النامية . وقررت الولايات المتحدة مؤخرا ، بناء على المفاهيم الحمائية والتمييزية الشديدة التي ينطوي عليها قانون التجارة والتعريفات لعام ١٩٨٤ ، الغاء المزايا الممنوحة بموجب نظام الافضليات المعمم بالنسبة لعدد كبير من المنتجات الناشئة في المكسيك والبرازيل وغيرهما من بلدان أمريكا اللاتينية .

١٧١ - وأشار أيضا الى قرار الولايات المتحدة تخفيض حصص استيراد السكر بنسبة كبيرة مما أثر بشدة على حصائل صادرات بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي ، والى الرسم الاضافي المفروض على واردات النفط . وفيما يتعلق بتخفيض حصص استيراد السكر ، فإن هذه التدابير الحمائية لم تستهدف فحسب دعم انتاج القصب والبنجر اللذين يحظيان باعانات كبيرة ، بل وأيضا حماية انتاج البدائل ، لا سيما عصير الذرة المركز . ولا تساعد هذه الاجراءات في تهيئة البيئة اللازمة لعقد مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ، كما أن بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تفسر لمصلحتها الخاصة الالتزام السياسي المتعهد به في أوروغواي .

١٧٢ - غير أن الانحراف الرئيسي عن المبادئ التجارية المتفق عليها دوليا يتمثل في تدابير الحصار الاقتصادي التي تطبقها الولايات المتحدة لأسباب سياسية ضد كوبا منذ أكثر من ربع قرن وضد نيكاراغوا وبلدان أخرى في فترة أحدث .

١٧٣ - وأخيرا ، قال إن الحل الوحيد الصحيح الذي يراه وفده يتمثل في تجميع الارادات السياسية من أجل تعزيز تحرير التجارة وانشاء نظام أمن اقتصادي يكفل ضمان حق جميع الدول في الاتجار والتنمية بسلام .

١٧٤ - وأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن قلقه ازاء استمرار تزايد النزعات الحمائية في التجارة الدولية . وقال إنه بالرغم من الالتزامات المتعهد بها ومنها الالتزامات الواردة في قرار المؤتمر ١٥٩ (د - ٦) ، فإن هذه الاتجاهات لم تخفف . بل واستحدثت تدابير حمائية جديدة تتسم في الغالب بطبيعة انتقائية وتؤثر على صادرات كل من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية ، بما فيها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأوضح أن هذا النوع من الممارسة هو سمة تتميز بها سياسات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية ، حسبما يتجلى بوضوح في الوثيقة TD/B/1126 (الجزآن الأول والثاني) و Add.1 .

١٧٥ - وشدد على أن تزايد التقييدات الحمائية و/أو التمييزية في الاقتصادات السوقية المتقدمة لا يزال يشوه التدفقات التجارية ، فيزعزع استقرار العلاقات التجارية الدولية . وذكر أن البلدان الغربية كثيرا ما كانت تستحدث هذه التقييدات لأسباب سياسية .

١٧٦ - ومضى قائلا إن هناك اصلاحا واسع النطاق لادارة الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحدث في الاتحاد السوفياتي . وانه ثمة مجموعة من الترتيبات تستحدث بغية التحول بالتركيز في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية من الأساليب الادارية الى الأساليب الاقتصادية . وأشار الى أن حقوق واستقلال المؤسسات والمنظمات الصناعية في مزاولة الأنشطة الاقتصادية الخارجية قد وسع الى حد بعيد . وان من شأن هذه الترتيبات أن تسهم في توسيع التجارة الخارجية مع جميع البلدان وتعزيز بعض المبادئ الأساسية للسياسة التجارية للاتحاد السوفياتي مثل مبدأ السعي الى تحري معاملة الدولة الأكثر رعاية في العلاقات التجارية الخارجية مع كافة الدول ومبدأ عدم التمييز .

١٧٧ - وأعرب عن أسفه لاستمرار التقييدات الحمائية والتمييزية التي تؤثر على الصادرات السوفياتية ، لا سيما صادرات المصنوعات ، في سوق الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وفي هذا الخصوص ، أشار الى التقييدات الكمية التي أدخلتها أسبانيا والبرتغال بعد انضمامهما الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية وممارسات مكافحة الاغراق التي كثيرا ما تستخدمها هذه الجماعة لأغراض حمائية . وأوضح أن ممارسة الترخيص الفردي قد استخدمتها أيضا بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الأخرى بغية تقييد الواردات من البلدان الاشتراكية ، وأن التدابير التمييزية لا تزال تستخدم من قبل بعض الاقتصادات السوقية المتقدمة فيما يتعلق بصادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأشار الى أن الولايات المتحدة لم تمنح الاتحاد السوفياتي بعد حكم الدولة الأكثر رعاية في تجارتهما الثنائية وأن هذا يحرم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من الحد الأدنى لضمان التنمية الناجحة لتجارته . وفي هذا الخصوص ، أشار الى صفيفة كاملة من تدابير تمييزية توجد في الولايات المتحدة وترمي الى تقييد الواردات من بلده والصادرات اليه على السواء . وأعرب عن اعتقاده بأن العلاقات التجارية والاقتصادية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لا يزال مجالها كله مصطبغا بالسياسة الى حد بعيد وعلى نحو لا مبرر له . ولاحظ أن بعض الاجراءات المتخذة من قبل بعض البلدان النامية قد كانت لها أيضا آثار مقيدة للتجارة .

١٧٨ - وفيما يتعلق بعملية اعادة التشكيل الهيكلي العميقة للاقتصاد السوفياتي ، قال إن من المهام المطروحة ما يتمثل في التماس نهوج جديدة في الاستراتيجية الاقتصادية الخارجية لبلده . وأوضح أن من المهام ذات الأولوية العالية ما يتمثل في تحسين هيكل الصادرات السوفياتية فضلا عن تعجيل تسارع معدلات نمو رقم أعمال التجارة

الخارجية . وان هذا الهدف يتابع في ظل خلفية عامة لتعجيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأوضح أنه يجرى العمل على تعزيز تنمية الاقتصاد السوفياتي على أساس ادخال التكنولوجيات الجديدة على نطاق كبير وعلى أساس أحدث انجازات التقدم العلمي والتكنولوجي وتوسيع نطاق كافة ما لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من امكانات صناعية . والمزمع بحلول سنة ٢٠٠٠ أن تتضاعف الامكانات الصناعية لبلده مع ما يصاحب ذلك من تحسينات في النوعية .

١٧٩ - وأضاف أن الانتقال الى نوع مكثف من التنمية يتطلب اجراء تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد السوفياتي . وتبعا لذلك فإن التشديد الرئيسي ينصب على تلك الصناعات التي تحقق التقدم العلمي والتكنولوجي . مع اقامة ترابط أمثل بين الاستهلاك والتراكم ، وتوازن أفضل بين صناعة وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية ، واجراء المزيد من التحسينات في فروع الصناعات القائمة على الزراعة . وقال إن الخطط الحالية لتعجيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هي خطط مواتية لزيادة تعميق مشاركة بلده في التقسيم الدولي للعمل وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

١٨٠ - واختتم بقوله إن المهمة الرئيسية أمام لجنة الدورة هي إعداد أرضية مواتية لاجراء حوار بناء واعتماد المقررات الملائمة في الأونكتاد السابع بشأن مشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي .

١٨١ - وقال ممثل الولايات المتحدة إن المناقشات تجرى في بيئة مختلفة تماما عن تلك التي سادت في الدورة الماضية ، فهي تعكس تلاقيا في الآراء فيما بين البلدان بشأن المسائل الاقتصادية والمالية الكبرى التي تواجه كل الاقتصادات . إن النجاح في بدء جولة أوروغواي لا يمكن أن يعزى الى مجموعة واحدة بعينها من البلدان . بل على العكس يستند جدول أعمال المفاوضات المرتقبة كما تستند الالتزامات المتعهد بها الى الاعتراف بأن الأخذ بنظام تجاري منفتح ومتحرر هو لصالح كل مجموعات البلدان وينبغي أن ييسر أهدافا منها اجراء التكيف الهيكلي اللازم .

١٨٢ - وخلال تلك العملية تحقق توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية بفضل التعاون الوثيق بين الشركاء من الشمال والجنوب والقائم على الحقائق الاقتصادية ليومنا . وينبغي أن تكون النظرة ايجابية للالتزام السياسي من جانب الشركاء التجاريين بمكافحة الحمائية ودعم النظام التجاري من خلال التفاوض . وبالنظر الى تلك الخطوة الهامة ، لا يمكن للمرء أن يقول أن النظام "مختل التشغيل" .

١٨٣ - وقد اتخذت اجراءات خلال العام الماضي لتقليل اختلالات التجارة والمدفوعات الدولية ، ومن أمثلة ذلك ما جرى من تنسيق للاقتصادات الكلية نتيجة قمة طوكيو . وقال إنه على الرغم من أن النتائج لم تحقق جميع التوقعات وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي ، فإنه لا يزال متفائلا .

١٨٤ - وبالرغم من النمو الاقتصادي المتواصل والمناخ الأفضل الذي خلقه خفض الضرائب بالنسبة لاستثمارات النشاط التجاري ، والغاء القيود وهبوط التضخم ، ظل اقتصاد الولايات المتحدة يواجه تحديات قطاعية وهيكلية . فالحكومة الاتحادية تسيطر على قدر أكبر مما ينبغي من موارد الأمة ، ويؤثر العجز التجاري الضخم على صناعات كثيرة ذات حساسية تجارية ويشجع على المشاعر الحمائية ، وتعاني الصناعات المحلية للبترول والغاز ومجالات محلية تعتمد عليها اعتمادا كبيرا من التدني في أسعار البترول العالمية ، وما زالت الأحوال راكدة في معظم قطاعات الزراعة الأمريكية ، ولا تزال الأنظمة المفرطة وغير المناسبة تمثل عبئا على النشاط التجاري والمستهلكين .

١٨٥ - وما زال يتعين عمل الكثير في الولايات المتحدة لتحسين استجابات السياسة المحلية للحمائية . فمن شأن الاستسلام للحمائية رفع التكاليف على المستهلكين . وتقليل فعالية الصناعة المحلية والاقتصاد العالمي ، واستثارة أعمال انتقامية مضادة ضد المصدرين الأمريكيين وتشجيع الصناعات المحلية على التماس التخفيف عن طريق الواردات بدلا من السعي الى أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة .

١٨٦ - وما زالت الولايات المتحدة ، على الرغم من المشاكل الموجودة في اقتصادها ، تستأثر بالجزء الأكبر من صادرات البلدان النامية من المصنوعات الى الاقتصادات المتقدمة - فبلغت نحو ٦٠ في المائة من هذه الصادرات عام ١٩٨٦ . وفضلا عن الزيادات في مجالات جديدة ذات أهمية تصديرية للبلدان النامية ، حدثت زيادات كبيرة في المصنوعات التقليدية - فازدادت الواردات من المنسوجات والملبوسات بأكثر من ١٧ في المائة عام ١٩٨٦ .

١٨٧ - وفي عام ١٩٨٦ ازداد العجز في تجارة البضائع في الولايات المتحدة الى ١٦٩,٨ مليار دولار نتيجة ارتفاع الواردات وعدم تغير الصادرات . وفي العام نفسه كانت الواردات أعلى بنسبة ٧ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٨٥ وأعلى بأكثر من ٥٠ في المائة منها في عام ١٩٨٠ . وقد اججت الزيادة المستمرة في الواردات والأداء المنخفض نسبيا لصادرات الولايات المتحدة نيران الحماية في الداخل . وازداد عجز تجارة البضائع تجاه كل شريك تجاري رئيسي تقريبا من البلدان المتقدمة والنامية على السواء . وبالاضافة الى العجز في تجارة البضائع ، تدهور العجز في الحساب الجاري فوصل الى رقم قياسي بلغ ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

١٨٨ - وخلال الأعوام القليلة الماضية ، ساعد النمو غير التضخمي المتواصل والضرائب المنخفضة نسبيا والغاء القيود على النشاط التجاري ، وأسعار الفائدة الحقيقية العالية نسبيا على جذب مقترضين ومستثمرين أجانب . وكان الطلب الخارجي القوي على الدولار وما نتج عنه من ارتفاع قيمته عاملا رئيسيا في العجز الكبير في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري . ولم تكن المدخرات الوطنية كافية لتلبية الطلب الانفاقي المشترك للاستثمار الخاص فضلا عن العجز الضخم في الميزانية الاتحادية . وهكذا تم سد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار الخاص عن طريق الاقتراض . وينبغي للولايات المتحدة أن تنشط الادخار المحلي بخفض العجز في الميزانية الاتحادية عن طريق اجراء تخفيضات في الانفاق الحكومي .

١٨٩ - والولايات المتحدة تشعر بالقلق ازاء الاجراءات التي اتخذها شركاؤها التجاريون ، وهي اجراءات لها مبررات في الظاهر لكنها ترقى بالفعل الى الحماية المستترة . وما زالت تشعر أيضا بالقلق ازاء النمو الاقتصادي البطيء لبعض شركائها . ولا غنى عن تحقيق نمو أقوى داخلي الاتجاه ، يشمل بعض شركاء الولايات المتحدة في العالم النامي . إن جزءا من المشاكل الجارية يتصل بمشاكل ديون بعض أولئك الشركاء التجاريين . وقد أدت أعباء الديون الباهظة الى اتجاه بعضها الى تقليل وارداتها من منتجات الولايات المتحدة بينما عززت الصادرات الى الولايات المتحدة . وقد تكون هذه الاستراتيجية ضرورية وحصيفة على المدى القصير لكنها ليست بالضرورة استراتيجية قابلة للاستمرار على المدى الطويل .

١٩٠ - والحاجة الى الاصلاح أكبر ما تكون في مجال الزراعة . فقد أصبحت التجارة في المنتجات الزراعية مصدرا رئيسيا للاحتكاك في العلاقات الدولية . وأضعفت البرامج الحكومية لدعم الأسعار في الولايات المتحدة وفي الخارج من الصلة بين العرض والطلب ، ونتيجة لذلك حدث فرط انتاج جسيم .

١٩١ - وفضلا عن برامج الدعم المفرط للأسعار ، أصبحت الاعانات الحكومية والحواجز التجارية متفشية في التجارة الزراعية . وفي تلك البيئة المختلفة ، أخذ مزارعو الولايات المتحدة يقاسون أيضا . وكان على الولايات المتحدة أن تلجأ الى بعض الممارسات التي تبغضها وان استخدمها بعض منافسيها .

١٩٢ - وكان لاصلاح البرامج الزراعية للولايات المتحدة أولوية هامة . وتحاول الولايات المتحدة اتباع اصلاح مفيد على الجبهتين الدولية والمحلية معا - لتجعل الزراعة أكثر استجابة لقوى السوق . وعلى الصعيد الدولي تشكل الزراعة مركز اهتمام رئيسيا لجولة أوروغواي . وتهدف الولايات المتحدة الى وضع قواعد دولية جديدة لاضفاء الانضباط على التجارة في المنتجات الزراعية ولازالة الحواجز التقليدية التي تقف حائلا أمام التجارة . والولايات المتحدة ملتزمة بذلك وتتوقع من الآخرين نفس مستوى الالتزام .

١٩٣ - ولقد شرعت الادارة الامريكية في اجراء حوار مع الكونغرس لاعداد تشريع يعجل بعملية وضع البرامج المحلية على أساس ذي قدر أكبر من الوجهة السوقية . وتحاول الادارة الأمريكية وضع تدابير من شأنها أن تكبح النمو الجامح للمخزونات في الولايات المتحدة ولتقليل التكاليف الكلية للبرامج .

١٩٤ - وأشار الى الوثائق التي أعدت للمجلس ، فلاحظ مع الاهتمام أن الأمانة تواصل الاستناد في تحليلها الى قاعدة بيانات التدابير التجارية . واعترف بأن بعض التعليقات التي أدلت بها وفود بلده في الدورات السابقة للمجلس قد أخذت في الاعتبار مع استمرار الأمانة في بذل جهودها لتحسين قاعدة البيانات عملا بالفقرة الخامسة من المقرر ٣١٠ (د - ٣٠) .

١٩٥ - وأعرب عن تقديره لمحاولات الأمانة التصدي لعدد من الجوانب التي تثير قلق الوفود ازاء أنواع "التدابير" وما يسمى "الحواجز" في قاعدة البيانات . وأضاف أنه على الرغم من النهج الجديد الذي أخذت به الأمانة فيما يتعلق بالفئات البديلة . فإن جوانب القلق الأساسية المتصلة بالتعاريف والمنهجية لا تزال قائمة . فلاحظ مثلا أن اجراءات مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية لا تدخل في قاعدة البيانات . لا سيما وأنها تمثل استجابات مشروعة للممارسات التجارية المجحفة .

١٩٦ - وقال إن وفده يحدد عرضه بالعمل في جهد تعاوني مع الأمانة بشأن تحسين قاعدة البيانات ويقر بالجهود التي بذلها موظفوها . وعلى الرغم من أنه يعترف بأن الأمانة أضافت عددا من الشركاء من البلدان النامية منذ العام الماضي ، فإنه يؤكد على أهمية تمديد التغطية القطرية لتشمل الصين وشركاء من البلدان النامية كالهند وعددا كبيرا من بلدان المجموعة دال . وأضاف أن التغطية القطرية المحدودة تمنع الأمانة من أن تتوصل من تحليلها الى استنتاجات ذات طابع عالمي .

١٩٧ - ولاحظ كذلك حدوث بعض أخطاء في الفقرات المتصلة بالمنسوجات فضلا عن الاجراءات التجارية المتنازع بشأنها . ولم تدرج معلومات عن الاتفاقات الثنائية بعيدة الأثر فيما بين البلدان النامية والتي كانت لها نتائج هامة على شركاء تجاريين كثيرين منهم الولايات المتحدة . وتساءل ، بالنظر الى برنامج نظام الأفضليات المعمم للولايات المتحدة الذي يوفر أوسع هامش ممكن من الأفضليات والذي سجل واردات بلغت نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، كيف يمكن دعم فكرة أن المستفيدين لا يحصلون على معاملة خاصة تفاضلية .

١٩٨ - ومع ذلك فمن الواضح من النصوص أن التجربة بين البلدان النامية لتحسين وضعها التجاري اختلفت عن بعضها بعضا اختلافا ملحوظا . وقد تبين ذلك في مناقشة الاتجاهات في المصنوعات حيث كان بعض الشركاء من البلدان النامية منافسين أقوياء في

البضائع غير التقليدية والخدمات ، وكذلك في المجالات التقليدية ، واستفادوا بدرجة أكبر من نظام الافضليات المعمم .

١٩٩ - ولم يكن اختلاف تجربة البلدان النامية نتيجة تغيرات في البيئة الخارجية فحسب بل نتيجة سياسات اتبعت في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين . وتشير تجربة بعض الاقتصادات النامية ذات الاستراتيجيات ذات الوجهة السوقية الى أنه كان هناك مجال أمام واضعي السياسات الحكومية للاعتراض على التطبيق الشامل لتدابير التكيف تحت مظهر الصناعة الناشئة ، أو لزيادة الايرادات أو لأغراض موازين المدفوعات .

٢٠٠ - وقال إنه وجد تحليل الأمانة للخدمات مثيرا جدا للاهتمام والفكر ، وان كان لا يشارك بالضرورة في بعض الافتراضات أو الاستنتاجات المستفادة . وأضاف أنه يوافق على أن خدمات المنتجين التي كانت من بين أكثر قطاعات الخدمات دينامية في الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة ، تكتسي أهمية بالغة للتكيف الهيكلي والتنمية الاقتصادية . وأقر بأنه من الممكن القول بأنه في بعض البلدان ، يمكن الاستعاضة عن الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية بوظائف خدمات أقل أجرا ، لكنه أشار الى أن تجربة الولايات المتحدة لا ينطبق عليها هذا القول .

٢٠١ - وتساءل كذلك عن افتراض أن التدخل الحكومي هو أفضل وسيلة لتعزيز التنمية في ذلك القطاع الحيوي . وأضاف أن الاقتراح القائل بأنه يتعين على المؤسسات العامة أو شبه الخاصة أن تضطلع بدور هام في توريد شتى خدمات النشاط التجاري يتطلب مزيدا من التفكير . وقد أظهر الأداء السابق للاحتكارات القائمة لخدمات القطاع العام في بلدان كثيرة أنها غير كافية في أغلب الأحيان وتفتقر الى المرونة اللازمة للاستجابة للتحولات السريعة في احتياجات وأوضاع السوق .

٢٠٢ - وأردف قائلا إن تجربة بلده تبين أنه ينبغي منح الحكومة دورا محدودا في الاقتصاد ، وأنه يتعين على الحكومة أن تشجع على وجود مناخ اقتصادي مستقر يمكن فيه اطلاع المهتمين على القرارات وأنه لا ينبغي عليها أن تشوه الاختيار الاقتصادي تعسفيا بالطريقة التي تفرض بها الضرائب على النشاط الانتاجي أو تضع بها أنظمة له .

٢٠٣ - وقال ممثل الفلبين إن دورة المجلس الحالية التي تنعقد عشية انعقاد الأونكتاد السابع قد جاءت في الوقت المناسب إذ أنها تتيح فرصة للنظر في أنواع الاجراءات التي يمكن اتخاذها بغية وقف وعكس اتجاه التدابير الحمائية وتشجيع التكيف الهيكلي .

٢٠٤ - وأضاف قائلا إن التطورات في التجارة الدولية غير مشجعة ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد الى حد بعيد على التجارة لتعجيل تنميتها الاقتصادية ،

وفي حالات عديدة للوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية . وحتى وإن كانت الواردات تمول جزئيا عن طريق الاقتراض فإن الصادرات سوف تحتاج الى نمو للسماح بخدمة الديون القائمة والاضافية . والنظام التجاري العالمي الذي يقيد الصادرات الواردة من البلدان النامية يعرقل التنمية إن لم يوقفها تماما . وفي الوضع الحالي الذي يشهد انكماشا شديدا في أسعار السلع الأساسية وفرصا محدودة للوصول الى الأسواق ، وتدفقات مالية منخفضة ، تعين على بلدان نامية عديدة أن تخفض وارداتها تخفيضا كبيرا وأن تقلل الاستثمارات . وفي حالة الفلبين ، هبطت الصادرات بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٨٥ ، وعلى الرغم من التدابير التحررية هبطت الواردات بقرابة نفس النسبة . وكان لتقليص البلدان النامية للواردات آثار ضارة على ناتج صادرات البلدان المتقدمة بما أن نسبة كبيرة من واردات البلدان النامية تتأتى من البلدان المتقدمة .

٣٠٥ - واسترسل قائلا إن أوائل السبعينات كانت فترة نمو اقتصادي سريع سمح فيه تحرر التجارة بتسجيل معدلات نمو أكبر في التدفقات التجارية الدولية ، ولكن كانت هناك نزعة في الأعوام الأخيرة لدى الحمائية وغيرها من أشكال التدخل في التجارة الى التزايد . وتؤثر الحمائية بمختلف أشكالها العديدة على تجارة البلدان النامية ليس في القطاعات التقليدية فحسب وإنما أيضا في قطاعات التصنيع الجديدة ذات الأهمية الحالية أو المحتملة بالنسبة لها . ونتيجة لذلك ظل النظام التجاري الدولي لمدة بضعة أعوام يتميز بعدم اليقين ، والاحتكاك ، وحالات متواصلة من اختلال التوازن وانعدام التناسق .

٣٠٦ - وما من شأن ادخال التدابير الحمائية ، بسبب فقدان القدرة على المنافسة أو الميزة المقارنة في الصناعات أو القطاعات المعنية ، إلا أن يكشف التصلب الهيكلي في الاقتصادات الوطنية المعنية ويشجع النزعات نحو تجارة أكثر تقييدا مما يضر بجميع البلدان ، ولا سيما منها البلدان النامية . وبالتالي فإن وضع بيان ميزانية للحمائية يحدد منافع وتكاليف التدابير الحمائية التي تعود على الاقتصاد الوطني ومقارنتها مع تدابير المساعدة في مجال التكيف قد يبدو آلية مفيدة على المستوى الوطني لتقييم التكاليف الحقيقية للحمائية .

٣٠٧ - واختتم قائلا إن للمجلس وظيفة هامة في استعراض ورصد وتحليل الاتجاهات والتطورات في الحمائية والتكيف الهيكلي . وأشار ، بذلك الخصوص ، الى الاقتراحات التي تقدمت بها مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الرامية الى جعل عمليات الاستعراض السنوية لتلك المسائل أكثر فعالية والى استنباط اطار متماسك لتحليل الوضع والاتجاهات ، وكذلك الى اتخاذ اجراءات ملموسة من أجل وقف وانحسار الحمائية وازالة الحواجز التجارية . وقال إنه يجب أن ينظر بجدية في تلك الاقتراحات .

٣٠٨ - وقال ممثل الهند إن الحمائية تؤثر تأثيرا ضارا على التجارة العالمية وخاصة على الآفاق المرتقبة للتجارة والتنمية في البلدان النامية . ولقد أكدت وثيقتان أصدرتهما في وقت قريب جدا مجموعة الغات والجماعة الاقتصادية الأوروبية أن التباطؤ في الاقتصاد العالمي الذي لوحظ في عام ١٩٨٥ قد تواصل في عام ١٩٨٦ ، في حين يقدر أن التجارة العالمية لن تتوسع إلا بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٧ . وأبدى شكوكا حول ما إذا كان يمكن المحافظة على نمو الانتاج العالمي في المستقبل القريب دون اتخاذ اجراءات متناسقة دوليا في مجال السياسات .

٣٠٩ - وفي ظل هذه الخلفية أصبح موضوع الحمائية والتكيف الهيكلي أهم بكثير . وقد مالت الحمائية الى الارتفاع في الأعوام الأخيرة ، ولا تزال البلدان النامية تواجه بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية وخاصة فيما يتعلق بمشاركتها في التجارة الدولية . وقد ضاعفت تلك التطورات الضارة الصعوبات التي كانت تواجهها البلدان النامية خاصة . ولقد تجسدت الضغوط الحمائية المتزايدة في ادخال تشريع جديد وتدابير ادارية صارمة في بعض ابلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وبالاضافة الى ذلك فإن اشتداد الضغوط الحمائية في البلدان المتقدمة حصل بالتحديد في مجالات المصنوعات التي كانت فيها للبلدان النامية ميزة مقارنة . وقطاع المنسوجات والملابس أهم مثال على ذلك الاتجاه المتواصل .

٣١٠ - ووردت في عدد من البيانات اشارات الى كون جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد بدأت ، وأعرب فيها عن الآمال بأن ذلك سوف يؤدي الى شيء من التحسن في الوضع فيما يتعلق بالمشاكل قيد المناقشة . وقال إن وفده يرى أن جولة أوروغواي وحدها لا تكفي لمعالجة جميع المشاكل والمسائل التي لها تأثير ضار على النظام التجاري الدولي ، وخاصة على آفاق التجارة والتنمية المرتقبة للبلدان النامية . وعلاوة على ذلك فإن بعض التطورات التي شوهدت مؤخرا ، بعد بداية جولة أوروغواي ، تبعث على القلق . وقد تمثلت سمة هامة من السمات المميزة في الأعوام الأخيرة في الحياد عن العمل المتعدد الأطراف . كتآكل المعاملة الأكثر رعاية والتفاضلية الممنوحة للبلدان النامية ، والتشكيك في مبدأ عدم المعاملة بالمثل من جانب بعض البلدان المتقدمة . ولا بد أيضا من توجيه النظر الى النزعة القائمة لدى بعض البلدان المتقدمة والمتمثلة في محاولة ربط التجارة والسلع الأساسية بمسائل أخرى كسياسات البلدان النامية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وحماية الملكية الفكرية ، والخدمات ، ومعايير العمالة العادلة .

٣١١ - ومضى قائلا إن الدور الهام الذي يلعبه الأونكتاد في مجال السياسة التجارية ، يجب الحفاظ عليه ، بل وتعزيزه في الواقع . غير أن هناك محاولات تبذل لابعاد تركيز النقاش في الأونكتاد عن مسائل السياسات المركزية وتحويل الحوار بشأن التجارة والتنمية الى محافل أقل عالمية تتناول المسائل على نحو أضيق وتغرض حلولا خاصة وجزئية ، وأحيانا ذات وجهة أيديولوجية .

٢١٣ - ويجب أن يترك للبلدان النامية نفسها أمر قرار سياسات التنمية المستقلة التي ترغب في انتهاجها . وليس من المناسب أو المستصوب أو المفيد أن تنظر اللجنة في السياسات المحلية للبلدان النامية في سياق استعراض الحمائية والتكيف الهيكلي أو في أي سياق آخر . فما يحتاج اليه الأمر هو دراسة العوامل الخارجية التي تؤثر على التجارة الدولية .

٢١٤ - وقال إنه يشاطر تماما الرأي الذي مؤداه أن الدورة الحالية للجنة الدورة تتسم بقدر أكبر من الأهمية لأنها تنعقد عشية انعقاد المؤتمر . ويؤيد وفده اقتراح مجموعة الـ ٧٧ الذي مؤداه أنه يجب أن تنظر اللجنة بجدية في مشروع القرار الذي تم التقدم به في الدورة الثانية والثلاثين قصد جعل آلية الاستعراض السنوي أكثر فعالية .

٢١٥ - ورد مدير شعبة المصنوعات على النقاط التي أثيرت أثناء المناقشة فقال إن عددا من الوفود أشار الى أن الوثائق التي أعدتها الأمانة لدورة المجلس الحالية لا تشمل عددا من القضايا التي يرونها أساسية . ولكن بعض هذه القضايا مثل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومسألة الخدمات التقليدية ، وكذلك الخدمات الانتاجية ، تشملها الوثائق التي يجري اعدادها للدورة السابعة للمؤتمر ، وقد رأت الأمانة أن من المهم تفادي الازدواج . وبناء عليه ، فينبغي اعتبار الوثائق التي تم اعدادها لدورة المجلس الحالية والوثائق التي يجري اعدادها للدورة السابعة للمؤتمر وثائق يكمل بعضها بعضا .

٢١٥ - وقال إن عددا من الوفود قد رحب بتوسيع نطاق تغطية دراسة الأمانة للحمائية والتكيف الهيكلي . وأضاف أن المشكلة الرئيسية في هذا الصدد تتعلق بالافتقار الى البيانات الكافية الموجودة في شكل يتمشى مع منهج الأمانة في العرض . وستواصل الأمانة توسيع نطاق التغطية كلما توافر المزيد من المعلومات ، وستؤخذ بعين الاعتبار في تحليل الأمانة المقبل كل الاقتراحات التي قُدمت بصدد المسائل الفنية وبصدد الآراء التي أعربت عنها الأمانة .

٢١٦ - ومضى يقول إن جميع الوفود تقريبا قد أعربت عن اقتناعها بفائدة قاعدة البيانات وبأهمية الأعمال في هذا المجال . كما أعرب عدد كبير جدا من الوفود عن الارتياح لتوسيع نطاق التغطية الجغرافية للقاعدة وللتصنيفات المختلفة التي استخدمت . وقد أثير عدد من الأسئلة حول أساس التصنيفات . والواقع أنه من الصعب للغاية وضع نظام كامل الأحكام للتصنيف ، ولكن الأمانة قد استرشدت بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مناسبات سابقة . وذكر أنه يدرك تماما أن بعض الوفود لم يَسُرّها استبعاد عدد من التدابير من التعريف "الضيق" للتدابير غير التعريفية ، ولكنه حثّ الوفود على أن تنظر الى المسألة في سياق ما للتدابير

المعنية من أثر . وهناك بطبيعة الحال مجال لزيادة تحسين التصنيفات ؛ وقد ظلت الأمانة تشترك بصفة دائمة في مناقشات مع الدول الأعضاء لهذا الغرض وستظل على اتصال بها

٣١٧ - واسترسل قائلا ، إنه قد بُذلت محاولات ، على مدى السنة الماضية ، لتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لقاعدة البيانات ، وتضم هذه القاعدة الآن بالاضافة الى جميع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تقريبا ، معلومات عن قرابة ٧٠ بلدا ناميا وبعض البلدان الاشتراكية . ولكن بعض البلدان لا تشملها التغطية ، وقد ظلت الأمانة تحاول الحصول منها على معلومات ، غير أن المشكلة الرئيسية هي أن المعلومات الموجودة لدى هذه البلدان بصدد التدابير التعريفية لا تتمشى مع التصنيفات التي تستخدمها الأمانة ، ومن المشكوك فيه أن يتسنى حل هذه المشكلة في المستقبل القريب . ومع ذلك ، فقد حث الحكومات على استخدام قاعدة البيانات الراهنة ، على الأقل لأغراض توسيع نطاق التجارة وتيسير التجارة ، لا سيما في سياق جولة أوروغواي .

٣١٨ - وذكر فيما يتعلق ببرنامج المساعدة التقنية للأونكتاد في مجال الخدمات ، ان المشاريع عادة ما تبدأ على أساس مناقشة أولية بين أمانة الأونكتاد والسلطات الوطنية المعنية بصدد الأساليب المنهجية التي ستُستخدم والمساعدة التي ستقدم لتكوين فريق وطني لاجراء دراسة أولية عن قطاع الخدمات في البلد . وبعد ذلك ، يشارك الخبراء من الأونكتاد وخبراؤه الاستشاريون في حلقات دراسية وطنية تقدم فيها الدراسات الأولية ويشارك فيها مسؤولون حكوميون ، وممثلون للشركات ، بما في ذلك شركات القطاع الخاص ، وممثلون لجماعات المصالح الوطنية الأخرى . والغرض من هذه الحلقات الدراسية هو بث الوعي لدى المشاركين بالمسائل التي ينطوي عليها الأمر والإسهام في تعيين مجالات الأولويات للدراسات المتعمقة المقبلة وما يتصل بذلك من أعمال .

٣١٩ - ومضى يقول إن الأونكتاد قد أوفد ، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بعثات للمساعدة التقنية الى البحرين وكوستاريكا وتونس وكوت ديفوار والمكسيك وسري لانكا والملديف . وينفذ الأونكتاد في البحرين مشروعا يتم تمويله على أساس اقتسام النفقات بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والحكومة ويتضمن دراسة جدوى لانشاء مركز تجاري للسلع والخدمات . وفي البلدان الأخرى المعنية ، تجري الفرق الوطنية الدراسات الأولية ، ومن المتوقع عقد حلقات دراسية وطنية في عام ١٩٨٧ . وقد اشترك الأونكتاد أيضا مع اللجنة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية في تنظيم حلقة دراسية اقليمية بشأن الخدمات عقدت في بيونس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وأسهم في تنظيم حلقة دراسية اقليمية استضافتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وباستثناء مشروع البحرين ، فإن تمويل تنفيذ الأونكتاد لولايته المتعلقة بالمساعدة التقنية في ميدان الخدمات يتم من مصدرين هما مشروع برنامج الأمم المتحدة

الانمائي/الاونكتاد/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي لدعم القطاع الخارجي في أمريكا اللاتينية ، وبرنامج الدعم القطاعي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويعني وجود المشاريع القطاعية في أمريكا اللاتينية وحدها وجود أنشطة أكثر للمساعدة التقنية في هذه المنطقة ، ولكن أمانة الاونكتاد اتخذت مبادرات بهدف الحصول على تمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي لأنشطة مماثلة في المناطق الأخرى ، وكذلك على المستوى الاقليمي .

٣٣٠ - وقال إنه ينبغي التنويه بأن بعض البلدان المتقدمة قد قدمت مساعدات أيضا في حالات محددة . ومن أمثلة ذلك أن الجماعة الأوروبية قد أتاحت محاضرين لحلقات دراسية وطنية وموّلت أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية مثل الخدمات الانتاجية وتحسين الاحصاءات ، على النحو الذي عينته الدراسات والحلقات الدراسية الوطنية . وأبدت كندا استعدادها لدعم أنشطة للمتابعة من هذا النوع ، وبناء على اعلان حكومة اليابان في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس بأنها ستقدم مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار لمساعدة الأونكتاد/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في ميدان الخدمات في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، فإن الأطراف الثلاثة المشتركة تقوم باستيفاء وثيقة لمشروع . ومع ذلك تظل الموارد المتاحة لأنشطة المساعدة التقنية أقل بكثير مما يلزم لفاعلية تنفيذ الولاية المبينة في مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٠٩ (د - ٣٠) ، ويُقترح في الوثائق التي يجري اعدادها للدورة السابعة للمؤتمر أن ينظر المؤتمر في امكانية انشاء برنامج للتعاون في ميدان الخدمات .

٣٣١ - وفي الجلسة السادسة للجنة ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أبلغ نائب الرئيس اللجنة بأنه قد جرى ، في جلسة غير رسمية مفتوحة لجميع الأعضاء تبادل مفيد للآراء بشأن مسألة الحمائية والتكيف الهيكلي في سياق الدورة السابعة المقبلة للمؤتمر .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة

٣٣٢ - اعتمدت اللجنة في جلستها السابعة ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، تقريرها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال (TD/B(XXXIII)/SC.II/L.4) وفوضت نائب الرئيس والمقرر في استيفاء التقرير حسب الاقتضاء . وفوضت نائب الرئيس أيضا في أن يقدم تقريرا شفويا الى المجلس .

٣٣٣ - وتناول الكلمة بعد اعتماد التقرير ، المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) فاسترعى الانتباه الى أن أجزاء معينة من تقرير اللجنة لم تتوافر باللغة الروسية في وقت ملائم لاعتماد التقرير . وجعل هذا عمل بعض الوفود صعبا للغاية . وعلاوة على ذلك ، اطرد في الفترات الأخيرة تأخر ظهور بعض التقارير الهامة باللغة الروسية . وهذه الحالة غير مرضية ويجب تصحيحها .

بيانات ختامية بشأن البند ٣ في اللجنة الثانية للدورة

٣٣٤ - قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) إن اللجنة أجرت تبادلا مهما للآراء بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي ، سواء في الجلسة العامة أو في جلستها غير الرسمية . وأضاف أن مناقشات اللجنة قد أبرزت أهمية الموضوع والحاجة الملحة الى ايجاد حلول عاجلة ودائمة للمشاكل التي تُواجَه في هذا المجال . وذكر أن للدورة الحالية للمجلس أهمية مضاعفة لأنها تتيح همزة وصل للدورة السابعة للمؤتمر . وفي هذا السياق فقد ثبت أن المناقشات المتعلقة بالحمائية والتكيف الهيكلي مفيدة ، وقال إن مجموعته تتطلع الآن الى المفاوضات بشأن مقترحاتها في الأونكتاد السابع آملة أن تفضي هذه المفاوضات الى نتائج مهمة ومحددة وايجابية .

٣٣٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء (نيوزيلندا) إن قدرا معينا من النقد قد وُجه الى الوثائق التي أعدتها الأمانة ، ولكن يجب اعتبار هذا النقد بنّاء نظرا لما تم الادلاء به من تعليقات ايجابية أيضا . وأضاف أن الملاحظات التي أبديت ، سواء منها السلبي أو الايجابي ، تعكس الأهمية التي توليها الوفود للقضايا قيد المناقشة . وقد أحاطت مجموعته علما بالنقاط التي أوردها مدير شعبة المصنوعات بشأن تكامل وثائق المجلس والمؤتمر وبشأن الأعمال المقبلة في قاعدة البيانات .

٣٣٦ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) إن اللجنة قد أجرت مناقشات مثمرة ومتفتحة وصريحة على كل من الصعيدين الرسمي وغير الرسمي وأن المناقشة ستسهم في تحقيق فهم أفضل للقضايا المعنية . وقال إن مجموعته ترحب بشكل خاص بأن الاشتراك في المناقشة كان شاملا للغاية .

٣٣٧ - وقال ممثل الصين إن اللجنة قد أجرت مناقشة واسعة النطاق وصريحة وجادة الى أبعد حد لا بد وأن تسهم في تحقيق فهم متبادل . ومع ذلك ، فإن تبادل الآراء ، مهما تكن أهميته ، ليس هدفا في حد ذاته ، ومن المأمول فيه ، نتيجة لتبادل الآراء ، أن يَبرز توافق للآراء ، وأن يُتخذ إجراء محدد . واختتم بقوله إن من المأمول فيه أيضا أن تتيح مناقشات اللجنة أساسا لإحراز نتائج مفيدة في الدورة السابعة للمؤتمر .

٣٣٨ - وقال نائب الرئيس إن من المهم الحد من الحواجز النفسية القائمة إزاء الاشارة الى حالات أو بلدان محددة أو حتى مناقشة التجارب الوطنية . وما لم تعرف الحقائق الأساسية فلن يكون للمناقشات العامة معنى . وأضاف أن عددا من البلدان قد اتخذ مبادرات مفيدة ، في الدورة الحالية للمجلس ، بالاشارة الى تجاربه الوطنية الذاتية ، ومن المأمول فيه أن تستمر هذه الممارسة وأن تتطور .

نظر المسألة في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٣٩ - في الجلسة ٧٠٨ للمجلس ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الثانية للدورة بشأن هذا البند .

الفصل الثاني

الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٣٠ - وجّه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الجزائر) الشكر الى الأمين العام للأونكتاد على الجهود المتواصلة التي يبذلها لضمان نجاح المؤتمر وعلى مشورته القيّمة . وقال إن التحديث الذي يتمثل في تركيز انتباه المؤتمر على عدد محدود من البنود تبرره الرغبة في الفعالية وكذلك الأزمة الخطيرة للغاية التي يمرّ بها الاقتصاد العالمي ، لا سيما في البلدان النامية . وأضاف أن الهبوط المستمر في أسعار السلع الأساسية ، بما له من نتائج مدمرة على اقتصادات الكثير من البلدان النامية ، لا يزال يشكل تحديا حقيقيا للقيام باجراء دولي ويتطلب تدابير عاجلة من جانب الحكومات . وأعرب عن شعور مجموعته بأن الأونكتاد هو أكثر المحافل ملاءمة لمناقشة هذه التدابير .

٢٣١ - وقال إن الأزمة التي تؤثر في الدين وفي الموارد المالية للتنمية قد وصلت مرحلة من الخطورة تجعل الحلول المتصورة حتى الآن غير محتملة سياسيا واجتماعيا للبلدان المدينة ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تشكل تهديدا خطيرا للنظام النقدي والمالي الدولي كله . وأعرب عن اقتناع مجموعة الـ ٧٧ بأنه ينبغي للأونكتاد الاسهام في تعريف السياسات المجددة والمتوازنة لحل هذه الأزمة .

٢٣٢ - ولاحظ أن النظام التجاري الدولي الحالي لا يرضي أيا من المشتركين الرئيسيين . فالبلدان النامية ، التي هي أضعف الشركاء في هذا النظام ، لديها من أسباب عدم الرضا أكثر مما لدى غيرها من البلدان . والبلدان النامية هي جزء ديناميكي من النظام وهي تشارك في الرأي الذي مفاده أن توسيع التجارة يعتبر عاملا من عوامل التنمية . وبالمثل ، فهي تعتبر أن تحرير التجارة وسيلة لضمان ذلك التوسيع وأنه يتعين تصوره على نحو يؤدي الى تعزيز أهداف تنميتها . وقال إنه يشعر ، زيادة على ذلك ، أن تعريف النظام التجاري الدولي المجدد ينبغي أن يضع في الاعتبار الحاجة الى تشجيع التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، دون تمييز . وهنا مرة أخرى ، من شأن أعمال الأونكتاد الماضية ، لا سيما في مجال الأفضليات التجارية ، وكذلك ولايته ، أن تمكنه من أن يقوم بدوره الملائم فيما بين المنظمات الدولية - وهو دور قد وضعه دائما على رأس المؤسسات المهتمة بالتنمية بشكل رئيسي .

٢٣٣ - وقال إن وضع أقل البلدان نموا ، التي تشكل أفقر فئة في العالم ، ينبغي أن يشكل مصدر قلق رئيسي آخر في الأونكتاد السابع . ومن شأن الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تدارك تخلفها الاقتصادي وانشاء القواعد أساسية لتنميتها أن يشجع المجتمع الدولي على زيادة تضامنه لصالحها .

٢٣٤ - وأعرب عن أمله في أن روح التعاون في الدورة الحالية للمجلس سوف تسود أثناء العملية التحضيرية الحكومية الدولية المرتقبة المتوخاة في قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤١ . وقال إنه ينبغي للمشاورات غير الرسمية بشأن موضوع التقييم ، المقرر عقدها في منتصف شهر أيار/مايو ، أن تمكّن المشتركين من مباشرة المؤتمر باستعداد جيد بقدر الامكان وتحقيق نتائج ملموسة وايجابية فيما يتعلق بكل بند من البنود موضع النظر . وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ ، التي علّقت دائما أعظم الأهمية على أعمال الأونكتاد ، تقوم من جانبها باعداد نفسها للدورة السابعة للمؤتمر بكل جدية وبشعور مرتفع بمسؤوليتها . ويمكن تلخيص الرسالة المنبثقة من الاجتماعات الوزارية الاقليمية الثلاثة الأخيرة لمجموعة الـ ٧٧ كالآتي : اعتراف بمدى التحديات التي تواجه اقتصادات البلدان النامية والأمل الذي تعلقه هذه البلدان على جهد تعاوني دولي يرتفع الى مستوى هذه التحديات . وفي المسعى الواسع للتعاون من أجل التنمية ، فإن وزراء مجموعة البلدان الـ ٧٧ قد أكدوا مرة أخرى أيضا على الدور الذي يقوم به الأونكتاد . وهم مقتنعون بأن هذا الدور يمكن أن يكون قيّما نظرا للعضوية العالمية للمنظمة ولمجال ولايتها .

٢٣٥ - ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء (المملكة المتحدة) ان الدورة السابعة للأونكتاد ستعقد في وقت تحدث فيه تغيرات هيكلية في الاقتصاد العالمي مرهونة بعوامل تكنولوجية واقتصادية كلية وغيرها . وهذه التغيرات واضحة على الصعيد الوطني في البلدان الصناعية والنامية على السواء وكذلك على الصعيد الدولي . ان ترابط الاقتصادات والمسائل الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي لا يمكنها إلا تأكيد الحاجة الى زيادة التعاون والحوار . وينبغي أن يكون هدف المداولات في المجلس وخلال المؤتمر القادم هو تدعيم المشاركة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية ، استنادا الى الدور الأساسي للسياسات المحلية والدور التكميلي للمجتمع الدولي . وينبغي للوفود أن تسعى الى زيادة الفهم المتبادل للمشاكل الواقعية تماما للتنمية ولنهج السياسات الوطنية والدولية اللازمة وأن تقرر التدابير العملية والمفيدة التي يمكن اتخاذها لدعم الجهود الفردية والجماعية من أجل تعزيز النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٢٣٦ - وأضاف أن المجموعة باء تدرك الحالة الاقتصادية الصعبة التي تجد كثير من البلدان النامية نفسها فيها . كما أن الحالة المزعجة لأقل البلدان نموا ، ولا سيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، تستحق اهتماما خاصا . وفي حين أن البلدان النامية ككل حققت معدلات نمو كبيرة مؤخرا ، إلا أن كثيرا منها ، ولا سيما العالية المديونية وتلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الأولية ، ما زالت تجابه عقبات خطيرة أمام جهودها الانمائية . إن التغلب على هذه العقبات ينطوي على تركيز الاهتمام على عدد من المجالات الهامة للسياسة العامة في البلدان المعنية ، مثل اتباع سياسات اقتصادية كلية مناسبة ، وتعزيز المدخرات والاستثمارات المحلية ، فضلا

عن تحرير السياسات التجارية . وفي هذا الصدد توفر قوى السوق اشارات وارشادات حيوية من شأنها أن تزيد من تعزيز وترشيد عملية التكيف الهيكلي . والجدير بالملاحظة أن بلدانا كثيرة من كل المجموعات اعترفت بذلك في الاعوام الاخيرة وأجرت اصلاحات في هذا الاتجاه .

٣٣٧ - وينبغي لجميع البلدان ، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي أو مرحلة تنميتها ، أن تسعى الى تعزيز بيئة اقتصادية دولية مواتية للنمو . وقد قبلت البلدان المتقدمة مسؤولية خاصة في هذا الصدد . ومن بين الاجراءات المطلوبة : أولا تقليل الاختلالات الداخلية والخارجية ، ثانيا فتح أبواب الأسواق (من الواضح أنه ينتظر من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تسهم اسهاما في هذا الهدف) ، ثالثا تعزيز النمو المتواصل غير التضخمي ، رابعا ، خفض أسعار الفائدة الحقيقية والتشجيع على أسعار صرف أكثر استقرارا على مستويات مناسبة ، وخامسا توفير موارد مالية كافية ومتنوعة للبلدان النامية ، وما زالت مشاكل الديون في بلدان كثيرة تسبب القلق ، وينبغي أن تحظى مضاعفاتها على التقدم الاجتماعي والتنمية بأكبر قدر من الاهتمام . وبالنظر الى أهمية قطاع السلع الأساسية ، ينبغي أيضا أن تسهم البلدان المنتجة والمستهلكة بأنسب الطرق ، في تحسين أداء أسواق السلع الأساسية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من أجل التنويع الأفقي والرأسي .

٣٣٨ - وقال إن الدورة الحالية تشكل مرحلة هامة في العملية التحضيرية للأونكتاد السابع . وان الواجب الأساسي للاجتماع الحالي هو تسوية المسائل المتبقية المتعلقة بتنظيم المؤتمر دون تأخير . وعندئذ سيكون الطريق ممهدا للعملية الاستشارية المتوخى اجراؤها من منتصف أيار/مايو الى منتصف حزيران/يونيه والتي ستدخل فيها الوفود في مناقشات تحضيرية موضوعية تشتمل على تقييم الحالة الاقتصادية الدولية . ومن المستصوب توليد زخم والمحافظة عليه في هذه العملية .

٣٣٩ - وأضاف ان المجموعة باء تعتبر المؤتمر القادم بمثابة تحد هام للأونكتاد ينبغي التصدي فيه بصراحة للمسائل الاقتصادية المعقدة . وهذا يتطلب واقعية وحوارا بنّاء من جميع المشتركين . ان الأونكتاد السابع سيكون حيويا لمستقبل المنظمة . وتعتزم المجموعة باء التصدي بنشاط لجدول أعمال المؤتمر وينبغي أن يكون الهدف هو المشاركة البنّاءة ودعم التعاون الاقتصادي الدولي . وينبغي للوفود أن تسعى الى أن تخرج المنظمة من المؤتمر بتغيرات مستمرة وهامة في النهج فضلا عن الخروج بارشادات من أجل برنامج عمل واقعي ومناسب يتدرج في الولاية الحالية للأونكتاد ويمكّن المنظمة من تركيز الاهتمام بشكل فعال على مسائل لها أهمية رئيسية .

٢٤٠ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال (بولندا) ، متكلما أيضا بالنيابة عن منغوليا ، إن التطورات في الاقتصاد العالمي ، الهيكلية منها والدورية ، ستعقّد مهمة المشتركين في المؤتمر وتستدعي من كل مجموعات البلدان بذل جهود شاقة لتأمين نجاحه ومضى قائلا إن الملامح الرئيسية للبيئة الخارجية الحالية هي ما يلي : ثقل المديونية ؛ ونواحي الضعف الهيكلية في أسواق السلع الأساسية ؛ واضطراب أسعار صرف العملات الرئيسية ؛ وتآكل النظام التجاري الدولي ؛ وتزايد الحواجز أمام الوصول الى الأسواق وتطبيقها على نحو تمييزي بصورة متزايدة ؛ وتردي حالة عدد من البلدان النامية ولا سيما أقلها نموا . وقال إن كل هذه التطورات مقترنة بالطابع غير المؤكد للانتعاش وخطر استمرار التباطوء في الاقتصاد العالمي تجعل الموضوع الرئيسي للأونكتاد السابع - وهو انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية في بيئة مساعدة يمكن التنبوء بها ، من خلال التعاون المتعدد الأطراف - أمرا يحتم على الجميع اتخاذ اجراءات .

٢٤١ - وأضاف أن بلدان المجموعة دال تلاحظ بقلق أن الأونكتاد السابع سينعقد في وقت يتزايد فيه عدم الاستقرار وتبرز فيه ظواهر معاكسة في مجال النقد والتمويل . وبغية التغلب على الاتجاهات السلبية في هذا الميدان ، ترى المجموعة دال انه ينبغي التعاون النقدي والمالي الدولي أن يقوم على أساس احترام مصلحة كل الدول . وقال إن بلدان المجموعة دال على استعداد للمشاركة النشطة في حوار بهدف التوصل الى حلول بنّاءة للمشاكل القائمة في مجال التعاون النقدي العالمي ، وترى أنه يمكن لنهج متكامل يعالج العلاقات النقدية والمالية والتجارية من حيث ترابطها المساعدة في تحسين العلاقات النقدية والمالية الدولية والمساهمة في إقامة تعاون اقتصادي دولي أكثر عدلا تستفيد منه كل الأطراف . وقال إنه يمكن للأونكتاد ، في هذا السياق النهوض بدور هام في اطار ولايته ، بوصفه منظمة دولية عالمية .

٢٤٢ - ويمكن تسهيل حل مشكلة الديون ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وزيادة حرية الوصول الى الأسواق ، بما في ذلك أسواق رأس المال ؛ وتحقيق الاستقرار في تجارة السلع الأساسية ؛ واتخاذ تدابير تفضي الى الالغاء التدريجي للتدفق الصافي للموارد من البلدان المدينة . وقال إن المجموعة دال تقترح أن يبدأ الأونكتاد السابع في وضع تدابير ملموسة تهدف الى وضع حل منصف لمشكلة الديون يحقق مصلحة كل البلدان ، والى تخفيض تدفقات رأس المال من البلدان المدينة بما في ذلك ما ينشأ منها عن عمليات الشركات عبر الوطنية .

٢٤٣ - وأضاف أن بلدان المجموعة دال تؤيد اجراء مناقشة شاملة للقضايا النقدية والمالية الدولية في الأونكتاد السابع بهدف تأمين الأمن الاقتصادي لجميع الدول ، وانها على اقتناع بأن نزع السلاح وتخفيض النفقات العسكرية يشكلان ، في الظروف الحالية ، أنسب طريق لتوفير موارد اضافية للتنمية . وكما ترى أنه ينبغي للأونكتاد

أن يساهم في صياغة مبادئ يمكنها تنظيم استخدام جزء من الموارد المحررة من تخفيض الميزانيات العسكرية لمنفعة المجتمع الدولي - وفي المقام الاول ، البلدان النامية ، ولاحظ مع الارتياح تزايد الاعتراف في العالم بالترابط المباشر بين السلم ونزع السلاح والتنمية .

٣٤٤ - وقال إن الأونكتاد السابع سينعقد في فترة تتصف بالتآكل المستمر . في الانضباط في النظام التجاري الدولي ، كما يظهر من تجاهل مبادئه الاساسية : المعاملة غير التمييزية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ؛ وتزايد اللجوء للقيود التجارية المطبقة لأسباب غير اقتصادية ؛ وعدم وفاء بعض البلدان التجارية الرئيسية بما تعهدت به من التزامات . وقال إن المجموعة الكبيرة المتنوعة من القيود غير التعريفية ، أي ما يسمى بترتيبات التقييد الطوعي للصادرات وغيرها من تدابير "المنطقة الرمادية" ، بالاقتران مع انتشار الممارسات التجارية التقييدية في أنشطة الشركات عبر الوطنية ، تزعزع استقرار التجارة العالمية ، وتؤثر تأثيرا سلبيا على التجارة ولا سيما تجارة البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، وتقوض وجود النظام التجاري ذاته . لذا يتحتم على الأونكتاد السابع أن ينظر في كل هذه القضايا بهدف اتخاذ قرارات عملية .

٣٤٥ - وأضاف أن بلدان المجموعة دال تؤيد تطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية بدون شروط وعدم التمييز في العلاقات التجارية ، وانها مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه ينبغي ، على هذا الأساس ، تنفيذ الالتزامات بتجميد الوضع الراهن والالغاء التدريجي . كما ترى أن جولة أوروغواي ، بوصفها تمثل تطورا رئيسيا في ميدان السياسة التجارية الدولية ، قد تؤثر تأثيرا هاما على مصالح كل البلدان المشتركة في التجارة . ولذا تؤكد بلدان المجموعة دال من جديد موقفها بأن المشاركة في الجولة الجديدة ينبغي أن تكون مفتوحة لكل البلدان المهتمة ، وترى أن المحافظة على دور الأونكتاد كمحفل هام لقضايا السياسة التجارية ذو أهمية كبرى نظرا للطابع العالمي للمنظمة . لذا ينبغي للأونكتاد القيام بصورة منتظمة باستعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٣٤٦ - وترى المجموعة دال ان هناك ترابطا وثيقا بين الحمائية والتكيف الهيكلي ، وان انتشار التدابير الحمائية في التجارة الدولية يمثل انعكاسا لعدم كفاية الجهود المبذولة من أجل التكيف الهيكلي من جانب بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في المقام الأول . وترى أن التكيف الهيكلي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية المحلية ، وانه ينبغي ، في هذا السياق ، التشديد على دور القطاع العام والتخطيط الاقتصادي الكلي . وهو ما ينطبق أيضا على مراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية . ويمكن تسهيل التكيف الهيكلي عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح من خلال تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول وارساء الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣٤٧ - وترى المجموعة دال كذلك انه من المهم للأونكتاد السابع أن يبحث - بموجب ولايته كما وردت في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) - مسائل العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها .ونظرا لطبيعة ترابط التنمية الاقتصادية الدولية ، ينبغي استعراض جميع هذه المسائل التي يشملها البند ٨ (جيم) من جدول أعمال المؤتمر بكافة أبعادها . وقال إن مجموعته تشارك في فكرة قيام الأونكتاد السابع باعتماد برامج ايجابية ذات منحى عملي ترمي الى زيادة تشجيع التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وذلك استنادا الى نهج واقعية وموجهة صوب منظور طويل الأجل مع ايلاء الاعتبار الواجب لمصالح الدول الأعضاء في الأونكتاد . وامكانياتها الاقتصادية . كذلك فإن التغيرات في أساليب ادارة وتخطيط الاقتصاد وكذلك التجارة الخارجية للبلدان الاشتراكية ينبغي وضعها في الاعتبار في عملية تقييم الآفاق المرتقبة لتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وسبل هذا التوزيع .

٣٤٨ - وتحبذ بلدان المجموعة دال استقرار أسواق السلع الأساسية ، ودعم السيادة الحقيقية للبلدان النامية على مواردها الطبيعية ، وكذلك تجهيز السلع الأساسية في البلدان المنتجة للسلع الأولية . وترى المجموعة أن مشاكل السلع الأساسية ينبغي أن تظل بندا يحظى بأعلى أولوية في جدول أعمال الأونكتاد ، وينبغي للأونكتاد السابع أن يقدم زخما جديدا لتوطيد دور الأونكتاد المركزي في التعاون الدولي في ميدان السلع الأساسية . وينبغي كذلك ايلاء الاهتمام للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، فالأزمة الراهنة للسلع الأساسية تجعل الحاجة الى مثل هذا التعاون أكثر الحاحا .

٣٤٩ - وتحبذ المجموعة دال اتخاذ اجراءات فعالة ترمي الى تحقيق استقرار أسواق السلع الأساسية كما تعلق أهمية خاصة على استخدام الاتفاقات السلعية الدولية كأدوات لتحقيق هذا الاستقرار . وقد قدمت توصيات لجنة السلع الأساسية في دورتها الحادية عشرة أساسا مفيدا لاستحداث آليات محسّنة للاتفاقات السلعية الدولية . وينبغي للأونكتاد السابع أن يسهم كذلك بالمزيد من أجل تحسين الاتفاقات السلعية الدولية وأن يأخذ في الاعتبار بوجه خاص الحصيلة الناجحة لمؤتمري الأمم المتحدة المعنيين بالكاكاو والمطاط الطبيعي .

٣٥٠ - وتشاطر المجموعة دال البلدان النامية قلقها فيما يتعلق بتدهور شروط الوصول الى أسواق السلع الأساسية بما في ذلك المنتجات الزراعية . وترى أنه ينبغي للأونكتاد السابع أن يولي اعتبارا أكبر لهذه المسائل . وسوف تشترك بلدان المجموعة دال بنشاط داخل الأونكتاد في بحث المسائل المتعلقة بتجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها بما في ذلك نقلها . وينبغي أن يرمي هذا البحث الى تعزيز مركز البلدان النامية في

هذه المجالات سواء عن طريق توسيع وتدعيم صناعات التجهيز الوطنية وشبكات التوزيع الوطنية ، أو عن طريق تعزيز مراقبة عمليات الشركات عبر الوطنية في قطاع السلع الأساسية في هذه البلدان .

٢٥١ - وقد أثر تدهور الحالة الاقتصادية العالمية في الماضي القريب تأثيرا سلبيا بوجه خاص على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نموا . وآخذا في الاعتبار نتائج الاستعراض النصفي لبرنامج العمل الجديد الكبير الذي جرى في جنيف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ وكذلك حقيقة أنه سيجري في ١٩٩٠ النظر في تقييم شامل لبرنامج العمل الجديد الكبير ، ينبغي للأونكتاد السابع أن يركّز اهتمامه على المسائل الموضوعية التالية : (أ) تحليل أسباب عدم كفاية تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير وقرار المؤتمر ١٤٣ (د - ٦) ؛ و (ب) تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تستطيع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا . ويمكن للأونكتاد السابع أن يعيد تأكيد الأهداف الأساسية لبرنامج العمل الجديد الكبير حسبما أقرت ، ولقرار المؤتمر ١٤٣ (د - ٦) آخذا في الاعتبار نتائج الاستعراض النصفي الذي حدث في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ . أما فيما يتعلق بالتقييم النهائي والشامل لبرنامج العمل الجديد الكبير فينبغي أن تضطلع بذلك هيئة مختصة ضمن منظومة الأمم المتحدة .

٢٥٢ - وأشار في ختام ملاحظاته على المسائل الموضوعية التي تواجه الأونكتاد السابع الى بيان أدلى به الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي السيد م. غورباتشوف أمام المجلس التجاري والاقتصادي السوفياتي - الامريكي في ١٩٨٥ قال فيه :

"... اننا نشهد جميعا عملية تنامي الترابط بين الدول التي تعد نتيجة موضوعية لتنمية الاقتصاد العالمي المعاصر كما تعد في الوقت نفسه عاملا هاما للاستقرار الدولي ، وينبغي الاحتفاء بهذا الترابط" .

٢٥٣ - على أن زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول لا ينبغي أن تستخدم لأغراض قسرية ، وفي محاولات ممارسة الضغط على الشركاء التجاريين . فلا يمكن أن تحدث التنمية المتناسقة لفرادى الاقتصادات الوطنية إلا في بيئة سياسية واقتصادية داعمة وقابلة للتنبوء وآمنة تستند الى مبدأ تساوي جميع الدول في السيادة . وهذا هو السبب الذي يجعل بلدان المجموعة دال تعلق مثل هذه الأهمية الكبيرة على إقامة نظام شامل للأمن الاقتصادي الدولي . وهي ترى أنه ينبغي للأونكتاد السابع ، وفقا لموضوعه الرئيسي ، أن يسهم في المناقشة الخاصة بنظام الأمن الاقتصادي في العالم ، وفي وضع هذا النظام .

٢٥٤ - لقد حان الوقت للبدء في وضع تدابير فعالة ترمي الى حل أكثر مشاكل الاقتصاد العالمي الحاحا . وينبغي أن يمنح ذلك زخما جديدا لتنمية التعاون الاقتصادي الدولي ، كما ينبغي أن يسهم في إقامة نظام للأمن الاقتصادي . وترى المجموعة دال ان الهدف الهام للأونكتاد السابع هو إعادة تنشيط الحوار المتعدد الأطراف بشأن أكثر

المسائل الاقتصادية الدولية حدة بغية ضمان توفير بيئة تجارية واقتصادية آمنة وقابلة للتنبوء وذلك من أجل تنمية جميع البلدان . وترغب المجموعة دال رغبة صادقة في أن ترى الأونكتاد معززا بحيث يستطيع ، لصالح جميع الدول الاعضاء المترابطة ، أن يفيد بشكل أفضل بوصفه منظمة دولية عالمية تسعى الى ايجاد نهج مشترك لتناول المشاكل العالمية في المجالات المترابطة المتعلقة بالتجارة ، والمال والتمويل ، والتنمية . والمجموعة دال على استعداد للتعاون في العملية التحضيرية الممهدة للمؤتمر وأثناء المؤتمر ذاته لتحقيق هذه الأهداف . وهي منفتحة ازاء أي شكل للحوار البنّاء الذي يأخذ في الحسبان مصالح جميع البلدان . وفي هذا السياق ، تعرب المجموعة دال عن قلقها لعدم ظهور تقدم كبير بشأن حل عدة مشاكل هامة تتعلق بالجوانب التنظيمية للأونكتاد السابع ، وبالعملية التحضيرية التي تسبق المؤتمر . ويحدوها أمل صادق في أن تتخذ ، في حدود الامكان ، قرارات بشأن المسائل التي لا تزال معلقة في الدورة الحالية للمجلس .

٣٥٥ - والمجموعة دال على استعداد للاشتراك في آلية التشاور المفتوحة العضوية بوصفها جزءا لا يتجزأ من العملية التحضيرية للأونكتاد السابع بغية التوصل الى قرارات محددة وايجابية وذات منحى عملي في المؤتمر . وتدرك المجموعة أن آلية التشاور غير الرسمية ستكون شفافة ومفتوحة للمشاركة العالمية ، وسوف تعمل بتوجيه من المجلس . أما فيما يتعلق بالمشاكل التنظيمية المتعلقة بالمؤتمر والتي لم تحل فإن المجموعة دال ترى تشكيل المؤتمر على هيئة عدد كاف من اللجان الرئيسية لتناول القضايا الرئيسية في جدول الأعمال . وينبغي اتاحة وقت كاف سواء في بداية أو نهاية المؤتمر للمناقشة العامة لتمكين الوزراء من اجراء مناقشة شاملة . وتتسم المجموعة دال كذلك بالمرونة الى الآن فيما يتعلق بالنتيجة الختامية للأونكتاد السابع وهي تميل نحو خيار ادراج مجموعة من القرارات في مكان مناسب في وثيقة ختامية للمؤتمر من نوع ما . وقال إن مجموعته على استعداد للعمل بشكل بنّاء في دورة المجلس الحالية بغية تحقيق حل مرض فيما يتعلق بالشروع في العملية التحضيرية للأونكتاد السابع أو بهيكل وشكل نتيجة المؤتمر على السواء .

٣٥٦ - وارتأى ممثل الصين أن المؤتمر سيوفر فرصة عظيمة لتعزيز تنمية الاقتصاد العالمي والتجارة ولا سيما تجارة البلدان النامية ، وأنه سيشكل في نفس الوقت تحديا هائلا للمجتمع الدولي وكل الحكومات ، فكل البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، تعلق آمالها على نتيجة المؤتمر ، الذي سيعتمد نجاحه الى حد كبير ، في اعتقاده ، على تشخيص الحالة الاقتصادية والتجارية العالمية السائدة في ذلك الوقت والصعوبات الخطيرة التي تواجه البلدان النامية ، واعتماد اجراءات ملموسة للتغلب على هذه الصعوبات وقيام الأمانة والدول الأعضاء ببذل جهود مشتركة استعدادا للمؤتمر .

٣٥٧ - وفي سياق الاقتصاد العالمي والحالة التجارية التي تواجه الأونكتاد السابع ، يعتقد الوفد الصيني أن الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، قبل المؤتمر وبعده ، سيستمران في نموهما البطيء وأن معدل النمو سيظل تقريبا على الحال الذي كان عليه في السنتين السابقتين ، أي على مستوى منخفض ، وأن النمو الاقتصادي للبلدان النامية سيكون بطيئا ، بينما ستستمر بيئتها الاقتصادية في التدهور .

٣٥٨ - ومن منظور الحالة الاقتصادية العالمية ككل ، يعتقد الوفد الصيني أنه ظهر في هذه الفترة اختلالان لم يسبق لهما مثيل هما الاختلال في الايرادات التجارية بين البلدان المتقدمة الرئيسية والاختلال في تدفق رؤوس الأموال بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وما لم يتم العثور على حل في الوقت الملائم ، فإن هاتين المشكلتين الرئيسيتين ستشكلان تهديدا خطيرا للنظام التجاري الدولي القائم والنظامين النقدي والمالي الدوليين .

٣٥٩ - وفي ضوء هذه البيئة الاقتصادية الدولية الخطيرة تندرج الصعوبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في أربعة مجالات محددة في جدول أعمال الأونكتاد السابع ، هي تزايد ثقل أعباء الديون ، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية ، وتضاعف الحمائية ، والحالة الخطيرة التي تعاني منها أقل البلدان نموا . ومن المحتوم أن يؤثر استمرار تدهور الاقتصاد وتعثر خطى التنمية في البلدان النامية على الاقتصاد العالمي ككل ، بما في ذلك النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ، ذلك لأن العالم تطور الى كل مترابط ومتكامل ومتداخل . ومن وجهة نظر عالمية طويلة الأجل ، من الواضح أنه لا يمكن للاقتصاد العالمي أن يحقق تنمية سليمة إلا عن طريق حل هذه الصعوبات الضخمة ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وعن طريق تحقيق انتعاش ونمو اقتصاديين في البلدان النامية .

٣٦٠ - وانتقل الى تناول الأهداف التي يمكن تحقيقها في المؤتمر ، فأعرب عن اقتناعه بأن الأونكتاد السابع ينبغي أن يتخذ ، عن طريق بذل الأمانة والوفود المختلفة جهودا متضافرة ، تدابير ملائمة واجراءات محددة فيما يتعلق بالمجالات الأربعة المحددة في جدول أعماله لكي يتسنى تقديم مساهمات ايجابية لحل الصعوبات التي تنفرد بها البلدان النامية ولانعاش الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، ولا سيما تطوير اقتصاد البلدان النامية وتجارتها .

٣٦١ - وفي ميدان الموارد المالية اللازمة للتنمية ، ينبغي للأونكتاد السابع أن يحث البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية على زيادة تدفقات الموارد الى البلدان النامية ، أن يبذل جهودا لتخفيف الاختلال في تدفق رؤوس الأموال بين البلدان المتقدمة والنامية . وهناك أربعة مجالات يمكن فيها اتخاذ تدابير . فأولا ، ينبغي للبلدان الدائنة المتقدمة مساعدة البلدان المدينة النامية على تنمية اقتصاداتها

وتعزيز قدراتها على خدمة ديونها ، وتقديم تنازلات ملائمة بصدد شروط إعادة تسديد الديون عن طريق النظر في تخفيض أو الغاء بعض الديون والفوائد المستحقة ، أو إعادة جدولة رسملة ديون معينة فيما يتصل بالبلدان غير القادرة على خدمة ديونها في الوقت المحدد ؛ وثانيا ، تسهيل شروط القروض بالنسبة للبلدان النامية للحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية ؛ وثالثا ، زيادة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة بحيث تصل قريبا الى هدف تخصيص ٧ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية وفقا لما طلبته ؛ ورابعا ، تحسين ودعم النظامين النقدي والمالي الدوليين القائمين لجعلهما أكثر ملاءمة لتنمية الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وتفادي أي آثار سلبية على اقتصاد البلدان النامية .

٣٦٢ - وفي ميدان السلع الأساسية ، يمكن للأونكتاد السابع ، على أساس البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وعن طريق جهود مشتركة تبذلها الدول الأعضاء المشتركة ، العمل على بدء تشغيل الصندوق المشترك قريبا . وفيما يتعلق بالاتفاقات السلعية الفردية يعتقد الوفد الصيني أن الاتفاق الدولي الثاني للمطاط الطبيعي الذي تم ابرامه مؤخرا كان ثمرة تعاون نشط من جانب الدول المشتركة وبأنه يمكن أن يشكل قوة دافعة للأونكتاد السابع . وأعرب عن أمل وفده في أن تتسنى في المؤتمر تنمية روح التعاون هذه . ومن رأي الوفد الصيني أيضا أن تشجيع البلدان النامية على زيادة اشتراكها في تجهيز السلع الأساسية الأولية وتسويقها وفي التوزيع المنوع من ناحية ، وانشاء مرافق لتعويض النقص في حصائل صادرات السلع الأساسية من ناحية أخرى ، ما زالا مفيدين كوسيلتين لحل مشاكل النقص في حصائل الصادرات التي تواجهها البلدان النامية . وينبغي لممثلي كل البلدان بذل جهود متضافرة بدافع من روح التعاون بهدف استكشاف طرق ووسائل فعالة لحل هذه المشاكل .

٣٦٣ - وفي ميدان التجارة الدولية ، ينبغي للأونكتاد السابع اتخاذ تدابير فعالة وحث البلدان المتقدمة على الوفاء جديا بما صدر عنها من وعود في اطار الغات والأونكتاد لوضع حد للحمائية والالتزام بالمواد المتصلة بالتجميد والالغاء التدريجي التزاما دقيقا . وينبغي للأونكتاد السابع ، بالتنسيق مع الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في اطار الغات ، أن يحث البلدان المتقدمة على دعم وتحسين النظام التجاري الدولي ، وفتح أسواقها أمام البلدان النامية ، ومنحها المزيد من المعاملة التفاضلية المواتية ، واعتماد سياسات تساهم في تحقيق التكيف الهيكلي في ضوء التغييرات في الميزات النسبية . وفيما يتعلق بمساعدة أقل البلدان نموا ، ينبغي للأونكتاد السابع حث كل البلدان المتقدمة على التوصل في أقرب وقت ممكن الى الأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، ومعاملة هذه البلدان معاملة تفضيلية خاصة لمساعدتها على استعادة تنميتها الاقتصادية والحصول على بعض الضمانات فيما يتعلق بمستوى معيشة شعوبها .

٣٦٤ - وقال إن الوفد الصيني على ثقة ، فيما يتعلق بتنظيم الأونكتاد ، من أن أمانة الأونكتاد ستجري المشاورات الملائمة مع المجموعات الاقليمية بشأن قضايا تنظيمية محددة ، وأعرب عن اعتقاده أنه من الأساسي أن يشكل المؤتمر لجانا للدورة لمعالجة المجالات الاربعة المحددة في جدول أعماله ، إذ أن هذه هي الطريقة الوحيدة لاجراء مناقشة متعمقة واتخاذ اجراءات ملموسة ، وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي أن يعكس تنظيم المؤتمر روح قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤١ عن طريق تشجيع اشتراك الوزراء في المؤتمر ، ولا سيما في مراحله الختامية . فمن المأمول أن يساهم الوزراء ، باشتراكهم في المؤتمر ، في تحقيق نتائج ايجابية وبلوغ الاهداف المحددة للمؤتمر .

٣٦٥ - وفي الختام ، ذكّر بأن الوفد الصيني قدم للدورة الثانية والثلاثين للمجلس ورقة موقف بشأن جدول أعمال المؤتمر ، وبأن الادارات ذات الصلة في الصين نفسها والبعثة الصينية في جنيف تحضّر حاليا للمؤتمر على نحو جدي ، وقال إن الوفد الصيني سيواصل بذل جهود مكثفة ويأمل أن يتعاون على نحو وثيق مع الوفود الاخرى للمساهمة في نجاح الأونكتاد السابع وانعاش الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

٣٦٦ - وفي الجلسة ٧٠٩ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، قدم الأمين العام للأونكتاد تقريرا شفهيا عن المشاورات التي أجراها وفقا لمقرر المجلس ٣٣٦ (د - ٣٢) بصدد الترتيبات التنظيمية للدورة السابعة للمؤتمر .

٣٦٧ - وفي الجلسة نفسها قدم الرئيس مشروع مقرر بشأن الاعداد للدورة السابعة للمؤتمر (TD/B/L/822) ، يؤيد الترتيبات التي وردت في التقرير الشفهي للأمين العام .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٦٨ - في الجلسة ٧٠٩ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، اعتمد المجلس مشروع المقرر المقدم من الرئيس (للاطلاع على النص ، انظر الجزء الأول أعلاه ، المقرر ٣٤٤(د - ٣٢)) . وتقرر أيضا ارفاق نص التقرير الشفهي للأمين العام عن التقرير المتعلق بالجزء الثاني من تقرير المجلس عن دورته الثالثة والثلاثين (أنظر المرفق الثاني أدناه) .

٣٦٩ - وحث الأمين العام للأونكتاد الوفود على أن تشير على عواصمها بتشجيع رؤساء الدول والحكومات على القاء كلمة أمام المؤتمر . ولاحظ أن مثل هذه المشاركة من شأنها أن ترفع من قدر المؤتمر وتزيد من ظهوره على الملأ وأنها لن تخل بالمشاركة العادية لرؤساء الوفود .

الفصل الثالث

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٧٠ - أحيل البند ٥ الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

ألف - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

٢٧١ - قدّم رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية عشرة (هولندا) تقرير الفرقة العاملة (TD/B/WP(XII)/Misc.2) ، فركز على الاستنتاجات المتفق عليها والتي تشمل جميع البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال . وقال إن الفرقة العاملة قد درست الاستعراض السنوي لأنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد دراسة مفصلة جدا داخل فريق غير رسمي . ولاحظت الفرقة الهبوط المستمر في الموارد التي وضعت تحت تصرف الأونكتاد من أجل التعاون التقني في عام ١٩٨٥ ، ولا سيما في الموارد المتلقاة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وفيما يتعلق بالبند ٤ ، قال إن الفرقة العاملة رحّبت بتنفيذ وتطوير نظام لتقييم البرامج في الأونكتاد ، وأيدت زيادة تعزيز هذه العملية . كذلك فإن الفرقة العاملة قد أحاطت علما ، في اطار البند ٥ ، بالمعلومات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد اليها عن آثار القيود ، التي فرضتها الصعوبات المالية للأمم المتحدة على سير عمل الأونكتاد . وأحاطت علما ، مع التقدير ، بالتدابير التي اتخذها لتحقيق وفورات ولضمان استخدام موارد الأمانة من الموظفين على الوجه الأمثل ، دون أن تغيب عن ذهنه الأعمال التحضيرية للأونكتاد السابع . وكررت الفرقة العاملة التأكيد أيضا على اهتمامها بأن يجرى ابقاؤها على علم فيما يخص هذه المسألة .

٢٧٢ - وقال ، في معرض تعليقه على آلية الفرقة العاملة وعلى الطريقة التي تؤدي بها أعمالها ، ان الفرقة العاملة قد أوجدت لنفسها في السنوات القليلة الماضية مكانا قائما بذاته داخل الأونكتاد يسمح للأمانة والمجموعات الاقليمية بالالتقاء في جو أكثر بعدا عن الصفة الرسمية . كذلك فالمشتركون لديهم القدرة على اجراء حوار مفتوح فيما بينهم ، وكذلك على البقاء على التصدي لجوهر القضايا . وهذا التفاعل الوثيق بين المجموعات الاقليمية والأمانة يتيح الوضوح والثقة مما يفيد الأعمال المقبلة في المنظمة . وقال إن الدورة الثانية عشرة للفرقة العاملة كانت مثالا طيبا على الكيفية ، التي يمكن أن تثبت بها هذه الآلية أنها مثمرة جدا . وقال إن الفضل في ذلك يرجع الى جدّية اشتراك وتعاون المجموعات الاقليمية وأمانة الأونكتاد .

٢٧٣ - وكرر المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) الاعراب عن الاهمية التي توليها مجموعته لانشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد ، وأعرب عن قلقه ازاء التدهور في الموارد المخصصة لهذه الانشطة ، ولا سيما الموارد المتلقاة من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وأكد على ضرورة تحقيق زيادة في الموارد المكرسة للمساعدة التقنية ، ولا سيما في ميدان التجارة . وحث الامانة أيضا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق الانتشار الجغرافي لخبراتها في ميدان المساعدة التقنية . وأخيرا ، اقترح أن يكون هناك تنسيق أكبر بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

٢٧٤ - وأعرب عن تقدير المجموعة دال للأعمال المضطلع بها في اطار التقييم الداخلي ، وكرر الاعراب عن اهتمام مجموعته بتلقي المزيد من المعلومات عن استخدام موارد الميزانية وبصفة خاصة الوفورات التي أجريت في تكاليف السفر . ونوّه ، في الختام ، بنتائج الدورة الثانية عشرة للفرقة العاملة .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٢٧٥ - أحاطت لجنة الدورة علما في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية عشرة (TD/B/WP(XII)/Misc.2) .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٧٦ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية عشرة (TD/B/WP(XII)/Misc.2) وأقر الاستنتاجات المتفق عليها المرفقة به . ولاحظ المجلس أيضا أن التقرير سيحال الى الهيئات المختصة في الامم المتحدة للنظر فيه (٣) .

باء - الممارسات التجارية التقييدية

٢٧٧ - نظرا الى غياب رئيس الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، قدم مدير شعبة المصنوعات تقرير تلك الدورة (TD/B/1121-TD/B/RBP/37) . وقال إنه قد أصبح جليا ، أثناء الدورة الخامسة ، انه يوجد قدر لا يستهان به من نقاط التلاقي فيما بين الخبراء وذلك ، على سبيل المثال ،

بشأن : '١' ضرورة قيام جميع الدول بالمزيد من تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد ؛ '٢' الاحساس بالتقدير لأنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد وضرورة تقديم المزيد من التبرعات والتمويل الطوعي من جانب الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الأخرى ذات الصلة ؛ '٣' زيادة تطوير الدراسات الجارية ؛ '٤' الموافقة على مشروع صيغة كتيب بشأن التشريعات المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ونشره وفقا لما تتوخاه أمانة الأونكتاد ؛ '٥' قيام الحكومات بتشجيع تعزيز قاعدة المعلومات المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية والخاصة بالأمانة . وقال إن الاخفاق في حل بعض القضايا الرئيسية في تلك الدورة - مثل صيغة النص الذي يعبّر عن آراء وتوصيات فريق الخبراء ، واختيار وطرائق الدراسات المقبلة التي يتعين أن يجريها الفريق - قد جعل من المستحيل ، مع ذلك ، التوصل الى اتفاق نهائي . وناشد جميع المجموعات الاقليمية أن تبذل كل جهد في سبيل حل خلافاتها المتعلقة بهذه القضايا كيما يتمكن فريق الخبراء من التوصل الى اتفاق في دورته السادسة على برنامج عمله الأساسي . وقال إن هذا سيمهد الطريق أمام نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، على النحو الذي قررت به الجمعية العامة عقده في قرارها ١٦٧/٤١ .

٢٧٨ - وأعلن المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) انه يشاطر مدير شعبة المصنوعات آراءه فيما يتعلق بأهمية عمل الأونكتاد في مجال الممارسات التجارية التقييدية . وأشار الى ما ذكرته المجموعة دال في الدورة الخامسة لفريق الخبراء من أنه ينبغي أن تقضي الدول على استخدام الممارسات التجارية التقييدية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا سيما الممارسات التجارية التقييدية للشركات عبر الوطنية ، التي تلحق ضررا كبيرا بالتجارة الدولية لجميع البلدان ، وخاصة التجارة الدولية للبلدان النامية . وقال إن مجموعته تأسف لعدم توصل فريق الخبراء الى قرار بشأن هذه القضية ، على النحو الذي تتطلبه مجموعة المبادئ والقواعد . وهكذا ، فإن الحالة مزعجة لأنها بمثابة سدّ الطريق في وجه مكافحة الممارسات التجارية التقييدية على المستوى الدولي . ولا غنى لفريق الخبراء عن التوصل الى اتفاق عملا بالفقرة ٣ (و) من الفرع زاي من مجموعة المبادئ والقواعد .

٢٧٩ - وأضاف انه ، كما لاحظ ذلك الخبراء في الدورة الخامسة لفريق الخبراء ، يوجد اتجاه لاستخدام الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية جنبا الى جنب مع الحمائية الرسمية . وهذا الجمع ينزل ضررا كبيرا بالتجارة الدولية وبتجارة البلدان الاشتراكية بوجه خاص . وتعوق القيود المناهضة للبلدان الاشتراكية صادرات هذه البلدان عن الوصول الى الأسواق الدولية وبذلك يمارس تمييزا ضدها .

٣٨٠ - وقال إن المجوعة دال ترى ، نظرا الى عدم احراز تقدم في أعمال فريق الخبراء ، أنه ينبغي بحث هذا البند في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في اطار بند "التجارة الدولية" في جدول الاعمال (البند ٨(ج) من جدول الاعمال المؤقت) ، بغية ايلاء مزيد من الزخم لتعزيز مكافحة الممارسات التجارية التقييدية . وأخيرا ، قال إنه لما كانت الجمعية العامة قد قررت في قرارها ١٦٧/٤١ عقد مؤتمر استعراضي في عام ١٩٩٠ ، فينبغي لفريق الخبراء أن يقوم في دورته التي تسبق المؤتمر الاستعراضي بدور رئيسي لضمان نجاح ذلك المؤتمر .

٣٨١ - وأعاد ممثل بولندا تأكيد التزام بلده بمجموعة المبادئ والقواعد فأشار الى الطبيعة المتغيرة للحمائية المعاصرة ، التي تتجه نحو ما يسمى تدابير "المنطقة الرمادية" التي تقع خارج نطاق معظم الاتفاقات الدولية ، وعلى هذا فمن الصعب اكتشافها . وقال إن هذه التدابير الحمائية تشجع المؤسسات على مزاولة الممارسات التجارية التقييدية وبذلك يمكن أن تلغي أو على الاقل تعرقل المكاسب التي يمكن توقعها من جولة مفاوضات أوروغواي . ونظرا الى أن الآثار الضارة المترتبة على الممارسات التجارية التقييدية ناتجة في معظمها عن شركات كبيرة عبر وطنية ، لذلك ينبغي تعزيز المكافحة الدولية للممارسات التجارية التقييدية ولا سيما ممارسات الشركات عبر الوطنية .

٣٨٢ - وقال ، وهو يشير الى الاصلاح البعيد المدى للاقتصاد الوطني البولندي ، انه حرصا على منع الممارسات التجارية التقييدية ، فإنه يجري على نحو جيد ، إعلام المؤسسات البولندية بالمساعي الدولية المبذولة لكبح جماح الممارسات التجارية التقييدية ، وتشجيعها على أن تضع في الاعتبار أحكام مجموعة المبادئ والقواعد في الأنشطة التي تقوم بها ولا سيما في معاملاتها مع المؤسسات في البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، فإن البرلمان البولندي قد أقر قانون ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ المتعلق بمنع الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني . وهذا هو أحد عناصر الاصلاح الاقتصادي الذي يجرى الاضطلاع به ، والذي يهدف الى زيادة المنافسة في الاقتصاد الوطني .

٣٨٣ - ذكّر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (مصر) ان مجموعته أصيبت بخيبة أمل إذ لم يتمكن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، رغم الجهود الجبّارة للمفاوضات المستفيضة ، من التوصل الى اتفاق بشأن قرار يتصل بتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد ، بالنظر الى موقف الرفض الذي تقفه المجموعة باء . وبعض المواقف السابقة التي أعاقت فعالية فريق الخبراء في مناقشة المسائل المتصلة بالممارسات التجارية التقييدية أقنعت مجموعة الـ ٧٧ بأهمية الارتقاء بفريق الخبراء الحكومي الدولي الى مستوى لجنة للأونكتاد . بيد أن مجموعة الـ ٧٧ تؤمن بأنه الى أن يتم تحقيق هذا الترفيع ، ينبغي الابقاء على حسن النية في عمل فريق

الخبراء ، بالنظر الى أن الفريق الآن هو الهيئة الوحيدة ذات المركز العالمي في النظام التجاري الدولي التي تتمتع ، على الأقل بحكم القانون ، بولاية محددة تتعلق بالممارسات التجارية التقييدية ، على النحو المتفق عليه عام ١٩٨٠ في مجموعة المبادئ والقواعد . وعليه فقد تقدمت مجموعة الـ ٧٧ الى فريق الخبراء في دورته الخامسة بمشروع قرار (TD/B/RBP/L.28) وأعربت عن استعدادها لمناقشته بكل انفتاح وحسن نية .

٣٨٤ - إن أهم عنصر في ولاية فريق الخبراء ، في رأي مجموعة الـ ٧٧ ، هو صياغة توصيات مناسبة تتعلق بتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد . وهذا العنصر الذي تم الحفاظ عليه في مشروع قرار مجموعة الـ ٧٧ ، أنكرته المجموعة باء التي أصرت خلال الدورة الخامسة على أن توضع أي نتائج يتفق عليها في المناقشة في شكل استنتاجات ليس إلا ، وبذلك يتم تلافي شكل قرار يمكن الاعراب فيه بوضوح عن الالتزامات الرسمية للدول الأعضاء ، على نحو ما جرت عليه الممارسة في الدورات الأولى والثانية والثالثة لفريق الخبراء . كما ابتدعت المجموعة باء أشياء فيما تتعلق بالدراسات التي ستعدها الأمانة ، إذ أصرت هذه المجموعة على عدم جواز اجراء أي دراسة دون مراقبة المجموعات الاقليمية للخطوط العريضة التفصيلية للمحتويات ، رغم الوصف الوارد في الوثيقة TD/B/RBP/34 للدراسات المقترحة . إن هذا الشرط المتمثل في التدقيق المسبق للوثائق يناقض استقلال الأمانة . وقد سبقت المطالبة منذ وقت طويل باحدى هذه الدراسات الهامة والمتعلقة بالصلة المتبادلة بين تدابير السياسة التجارية والممارسات التجارية التقييدية . وقال إن السياسة التجارية تستخدم بشكل متزايد الممارسات التجارية التقييدية كنوع من الآلية "الوقائية" للتملص من الاتفاقات المضطلع بها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وان الوقت قد حان لقلب هذا الوضع في النظام التجاري الدولي . ويتعين المراعاة الكاملة للاضرار الناجمة عن استخدام الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية ، ولا سيما تجارة وتنمية البلدان النامية ، في رصد النظام التجاري الدولي . ورفض دراسة الصلة المتبادلة بين السياسة التجارية والممارسات التجارية التقييدية قائم على أساس القول بأن مجموعة المبادئ والقواعد لا تغطي مسائل السياسة التجارية لأن الفقرة ٩ في الفرع باء من مجموعة المبادئ والقواعد تذكر أنه "لا تنطبق مجموعة المبادئ والقواعد على الاتفاقات الدولية الحكومية ولا على الممارسات التجارية التقييدية التي تسببها مباشرة مثل هذه الاتفاقات" . وأشار الى أنه رغم كون هذا الحكم يستبعد الاتفاقات الحكومية الدولية من نطاق تطبيق مجموعة المبادئ والقواعد ، فإن المسائل التجارية لا تتمخض كلها عن اتفاقات حكومية دولية . والواقع أن معظم مسائل السياسة التجارية تتخذ شكل اجراءات من جانب واحد للسياسة التجارية . وكثيرا ما ينتج عنها قبول أو تفويض بلد واحد ، من جانب واحد ، لممارسات تجارية تقييدية يمكن أن تلجأ اليها شركاته ، هي في الغالب شركات عبر وطنية ، كوسيلة حمائية . وعلى هذا الصعيد لا تتعلق المسألة باتفاقات حكومية دولية . ومن ثم فإنه لا يمكن قبول استبعاد الاتفاقات الدولية كحجة لاستبعاد مسائل السياسة التجارية من نطاق مجموعة المبادئ والقواعد .

٣٨٥ - ولاحظ من ناحية أخرى أنه كانت هناك بعض الجوانب الايجابية والتطورات البنّاءة في فريق الخبراء . من بينها تلك المواقف الايجابية التي اتخذتها كل من المجموعة دال والصين بشأن طرق ووسائل تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد ، والدراسات الجيدة التي قدمتها الأمانة - والتي تتعلق بالشراء المتلازم والممارسات التجارية التقييدية في قطاع الخدمات من جانب الشركات الاستشارية وغيرها من المؤسسات والعطاءات التواطئية - وكذلك الموارد الطوعية للمساعدة التقنية المقدمة الى البلدان النامية من حكومات معينة أعضاء في المجموعة باء . وأشار بصفة خاصة الى النرويج والسويد ، اللتين وفّرتا الموارد لصندوق الأونكتاد الاستئماني للتعاون التقني بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، مما مكّن من البدء في تنفيذ مساعدات تقنية متعددة الأطراف في مجال الممارسات التجارية التقييدية . وتود مجموعة الـ ٧٧ ، وهي تعرب عن امتنانها لما قدمته هذه الحكومات من مساهمات ، أن تدعو جميع البلدان ولا سيما البلدان المتقدمة الأخرى ، الى تقديم مساهمات مالية وغيرها من أجل مواصلة تنفيذ المساعدة التقنية المتعددة الأطراف ، والبرامج الاستشارية والتدريبية المعنية بالممارسات التجارية التقييدية على النحو المتفق عليه في مجموعة المبادئ والقواعد .

٣٨٦ - وقد رحبت مجموعة الـ ٧٧ كذلك بأمل كبير بالقرار ١٦٧/٤١ الذي اتخذ بناء على توافق الآراء والذي قررت فيه الجمعية العامة أن تعقد في سنة ١٩٩٠ مؤتمرا للأمم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية . ان تحديد سنة ١٩٩٠ للمؤتمر الاستعراضي قد يكون له مغزاه لأنه من المتوقع أن تعرف في ذلك الوقت نتائج ، أو النتائج الأولية ، للمفاوضات الأخرى الرامية الى تحرير الحواجز التعريفية وغير التعريفية . ومن رأي مجموعة الـ ٧٧ ، استنادا الى الخبرة السابقة ، ان اللجوء الى الممارسات التجارية التقييدية من شأنه أن يعرقل أو يبطل أثر الفوائد المتوقعة من تحرير التجارة ، مما يؤثر على التجارة الدولية ، ولا سيما تجارة وتنمية البلدان النامية . وبغض النظر عن حصيلة الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ينبغي أن تكون مكافحة الممارسات التجارية التقييدية من بين الاهتمامات العاجلة للمجتمع الدولي في بحثه عن نظام تجاري دولي يقوم على المساواة والشمولية والعالمية والترابط . ولاحظ أن قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤١ يشتمل أيضا على عنصر فائق الأهمية يتعلق بدور الأونكتاد في مكافحة الممارسات التجارية التقييدية . فقد دعا القرار الى عقد المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٠ تحت رعاية الأونكتاد ، وايكال العملية التحضيرية لذلك المؤتمر الى فريق الخبراء في دورته التي تعقد عام ١٩٩٠ .

٣٨٧ - وقال إنه رغم أن المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أعرب في كلمته الختامية في الدورة الخامسة لفريق الخبراء (أي قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤١) عن شكه

في قدرة فريق الخبراء على مواصلة استعراض تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد ، فإنه ينبغي الخلوص في هذه المرحلة الى أن قرار الجمعية العامة يوفر زخما جديدا لعمل فريق الخبراء في دورته لعام ١٩٨٧ وللأعوام المقبلة . وأعرب عن أمله في أن تستفيد كل المجموعات استفادة كاملة من هذا الزخم الجديد ومن الفرصة التي يوفرها الاونكتاد السابع للعمل في مجال الممارسات التجارية التقييدية .

٣٨٨ - وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ ما زالت تأمل في الحصول على رد ايجابي على مشروع قرارها TD/B/RBP/L.28 . وفي ضوء البيان الاستهلالي لمدير شعبة المصنوعات الذي أشار الى بعض مجالات التلاقي الممكن في الآراء ، والبيانات الأخرى التي تم الادلاء بها بروح ايجابية ، فإن مجموعة الـ ٧٧ على استعداد مرة أخرى للعمل مع كل المجموعات ومع الصين بنفس الروح . وقال إنه يثق في أن الأمين العام للأونكتاد ، ردا على طلب فريق الخبراء ، باعداد مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة السادسة القادمة للفريق ، سيتمكن ، بالتشاور مع ممثلي المجموعات الاقليمية ، من وضع جدول أعمال يأخذ في الاعتبار ما يمكن أن ينجز من أعمال بين الدورات السنوية القادمة لفريق الخبراء ودورته الاستثنائية عام ١٩٩٠ التي ستكرس للأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي .

٣٨٩ - وكررت المتحدثة باسم الصين آراء وفدها المعرب عنها في الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن أهمية المكافحة الهادفة للممارسات التجارية التقييدية من جانب جميع البلدان . وأضافت أن نتائج فريق الخبراء في دورته الخامسة كانت مخيبة للآمال . وأكدت على أهمية المهمة التي ينبغي أن يضطلع بها فريق الخبراء ، وهي تقديم تقارير مناسبة وابداء توصيات في هيئة قرارات عن المسائل التي تدخل في اختصاصها ، بما في ذلك امكانية تطبيق وتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد . وينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل الاضطلاع بدراسات عن الممارسات التجارية التقييدية وينبغي أن تزود بكل الوسائل والتسهيلات اللازمة لكفالة حسن القيام بهذه الدراسات .

٣٩٠ - وقالت في ختام كلمتها إن الصين تؤيد قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤١ بعقد المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٠ . بيد أنه ينبغي لكل الحكومات ، قبل انعقاد ذلك المؤتمر ، أن تعمل باخلاص وفق مجموعة المبادئ والقواعد وان تكفل تنفيذها الفعّال .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣٩١ - أحاطت لجنة الدورة ، في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الخامسة (TD/B/1121-TD/B/RBP/37) .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٩٢ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الخامسة (TD/B/1121-TD/B/RBP/37) .

جيم - نقل التكنولوجيا

٣٩٣ - قدم رئيس لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها العاشرة (السويد) تقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورتها العاشرة (TD/B/C.6(VI)/Misc.2) ، وأبرز المعالم التالية للتقرير :

(أ) أولا ، ان اللجنة ساهمت في اجراء دراسة متعمقة للقضايا الحاسمة الأهمية ، وأن اشتراك خبراء من العواصم فيها كان أمرا مفيدا . وبحثت اللجنة تأثير التغير التكنولوجي على النمو والتنمية ، وبوجه خاص ، على صادرات البلدان النامية من أصناف مختارة من المواد الخام والمنتجات المصنوعة ، وطلبت اجراء دراسات عن الطرق التي يمكن بها أن تستفيد البلدان النامية من الآثار السلبية لهذا التغير أو تتغلب على هذه الآثار . وأسهمت اللجنة أيضا في التوصل الى تفهم للسياسات اللازمة للنهوض بالابتكار التكنولوجي ؛ وبحثت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نقل التكنولوجيا ، ووافقت على القيام بمزيد من الأعمال بغية تحديد الكيفية التي يمكن أن تستفيد بها البلدان النامية من هذا النقل ؛ واستعرضت أثر القوانين والسياسات العامة في فرادى البلدان ؛ وأحاطت علما بالتقرير الدوري عن القوانين والأنظمة الوطنية بشأن نقل وتطوير التكنولوجيا ؛ ونظرت في الحصيلة الايجابية لاجتماعات فريق الخبراء المتعلقة بالتكنولوجيا في قطاعي الطاقة والأغذية ؛ واستعرضت المساعدة التقنية التي تقوم بها أمانة الأونكتاد في ميدان التكنولوجيا ، مما مكّن اللجنة من التشديد على الأولوية التي يتعين ايلاؤها في المستقبل لبرامج التدريب واعادة التدريب من أجل تطوير الموارد البشرية في البلدان النامية ، ولا سيما في أقل هذه البلدان نموا .

(ب) ان اللجنة قد أجرت مفاوضات مثمرة بشأن عدة قضايا من بينها الاتجاهات الرئيسية لأعمال اللجنة في المستقبل .

(ج) ان الدورة السادسة قد أتاحت فرصة لتحقيق التقاء المنظمات الرئيسية في الأمم المتحدة التي تتناول التكنولوجيا . وقد أسفرت الجهود التعاونية والمشتركة التي بذلتها هذه المنظمات مع الأونكتاد عن تحسين التنسيق . ومما يتسم بأهمية خاصة المقترحات التي قدمها لهذا الغرض المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

(د) لم تتمكن اللجنة من اختتام أعمالها بشأن وضع استراتيجية من أجل التحول التكنولوجي للبلدان النامية . غير أن المشاورات التي أجريت مع الأمين العام للأونكتاد ينبغي أن تساعد في ايضاح هذه القضية وحلها .

٣٩٤ - وشدد المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) على الأهمية التي تعلقها مجموعته على توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا وبصفة خاصة على التعاون في اطار لجنة نقل التكنولوجيا . وأوضح أن التبادلات التكنولوجية الدولية لا تزال تعاني من حواجز اصطناعية مختلفة وأنه يجري تبعا لذلك اضعاف تطوير العلاقات الطبيعية والمنصفة في هذا المجال . ومضى قائلا إن حاجة جميع البلدان ، بما فيها الأكثر تقدما ، من الناحية التكنولوجية ، للتعاون الدولي على أساس المنفعة المتبادلة لا تحظى باعتراف عالمي . وقال إن البلدان النامية تواجه مشاكل ملحة بصفة خاصة في هذا الشأن . ولذلك فإن المجموعة دال تؤيد تركيز عمل اللجنة على المسائل الحاسمة بالنسبة لتطبيع العلاقات التكنولوجية الدولية ، ولمكافحة الهيمنة والتمييز ، ولتنمية القدرات التكنولوجية للبلدان النامية . وأوضح أنه ينبغي للجنة أن تصوغ توصيات بشأن التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا بغية ضمان الأمن الاقتصادي لجميع البلدان . وأشار الى أن بلدان المجموعة دال تعتبر التبادل التكنولوجي الدولي جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية ولذلك فهي تؤيد ادراج مسألة استكمال الاستراتيجية الخاصة بالتحول التكنولوجي للبلدان النامية في جدول أعمال الدورة السابعة للجنة . وقال إنه ينبغي للجنة أيضا أن تدرس بصفة خاصة الاتجاهات في تنمية التبادلات التكنولوجية وفي السياسات الوطنية ذات الصلة من أجل كشف الحواجز التي تعترض سبيل هذه التبادلات وتشجيع ازالتها .

٣٩٥ - وأضاف قائلا إن المجموعة دال تؤيد أيضا عمل اللجنة بشأن ما يترتب على التكنولوجيات الجديدة والناشئة من آثار على التجارة والتنمية ، وبشأن تشجيع التبادل التكنولوجي الدولي عن طريق تشريعات وطنية مناسبة ، وبشأن السياسات الرامية الى تعزيز الابتكار التكنولوجي (بشرط اعتماد نهج عالمي) وبشأن أثر السياسات التجارية على نقل التكنولوجيا . وأوضح أن متابعة العمل المتعلق بنقل التكنولوجيا من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف والخطط الانمائية . وقال إنه بامكان المجموعة دال أن توافق على عقد حلقات دراسية حول هذا الموضوع إذا ما تم استخدام موارد خارجة عن الميزانية . وفي الختام ، ذكر أن المجموعة دال تعتبر الانتهاء السريع من المفاوضات حول وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا أمرا بالغ الأهمية . وأعرب عن الأمل في أن يتم التوصل الى نتائج ايجابية من المشاورات التي باتت وشيكة .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٢٩٦ - أحاطت اللجنة الأولى للدورة علما في جلستها الرابعة المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ بتقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورتها السادسة (TD/B/C.6(VI)/Misc.2) وأيدت القرار الوارد فيه .

النظر في الجلسة العامة

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩٧ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ أحاط المجلس علما بتقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورته السادسة (TD/B/C.6(VI)/Misc.2) ووافق على القرار الوارد به (٤) .

دال - النقل البحري

٢٩٨ - قدم مدير شعبة النقل البحري تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها الثانية عشرة (TD/B/C.4(XII)/Misc.3) ، فأشار الى مسائل السياسات المتعلقة بالنقل البحري واسترعى الاهتمام الى قضية هيكل النقل البحري العالمي والى اختلال التوازن بين العرض والطلب في النقل البحري والى الفقرة ٤ من قرار اللجنة ٥٧ (د - ١٢) التي تطلب فيها اللجنة الى الأمين العام للأونكتاد أن يدعو ، بالتشاور مع مجلس التجارة والتنمية ، الى عقد الدورة الثالثة عشرة للجنة النقل البحري في أوائل عام ١٩٨٧ كيما تنظر في هذا الموضوع . وأشار الى تنفيذ اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية ، والى المادة ٥٢ من الاتفاقية التي تتعلق بعقد مؤتمر استعراضي بعد خمس سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية ، فقال إن من المقرر عقد المؤتمر الاستعراضي في نهاية عام ١٩٨٨ وأن الأمين العام للأمم المتحدة عيّن الأونكتاد للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة ولعقد المؤتمر الاستعراضي ، الذي هو مدرج في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد المعروض على المجلس في اطار البند ٩ (هـ) (TD/B/L.816) .

٢٩٩ - وعن المسائل المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط والتطورات التكنولوجية ، والموانى ، والتشريع الدولي للنقل البحري ، والمساعدة التقنية والتدريب ، والتعاون فيما بين البلدان النامية ، أشار الى قرار اللجنة ٦٠ (د - ١٢) واسترعى الانتباه الى توصية اللجنة بأن يؤيد المجلس شروط الأونكتاد النموذجية غير الملزمة بشأن التأمين البحري على أجسام السفن والبضاعة (الفقرة ١٢) . وفيما يتعلق بالتدريب ، أشار الى رجاء اللجنة من المجلس أن يطلب من الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، وعلى سبيل الاستعجال ، ايجاد وسائل

للمساهمة ، في حدود الموارد الموجودة في مواصلة أنشطة فريق الدعم المركزي التابع لبرنامج التدريب البحري (TRINMAR) . وأخيرا ، أشار الى الرجاء الذي قدمته اللجنة فيما يتعلق بعقد اجتماع لفريق حكومي دولي لكبار المسؤولين معني بالتعاون فيما بين البلدان النامية في مجالات النقل البحري والموانى ، والنقل المتعدد الوسائط في جنيف ، في عام ١٩٨٧ .

٣٠٠ - أعرب المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) عن ارتياحه لقيام لجنة النقل البحري ، في دورتها الثانية عشرة ، باعتماد عدة مقررات بالغة الاهمية . وقال إنه يرى أن المشكلة الرئيسية للنقل البحري العالمي هي الاختلال بين العرض والطلب وأن حل هذه المشكلة هو في مصلحة جميع البلدان المشتركة في النقل البحري الدولي . وأيد من ثم قرار اللجنة ٥٧ (د - ١٢) الذي رجت فيه اللجنة الدعوة الى عقد الدورة الثالثة عشرة للجنة النقل البحري في أوائل عام ١٩٨٨ للقيام بشكل رئيسي بمعالجة طرق ووسائل حل مشكلة الاختلال هذه . وأعرب عن اعتقاده أيضا بأنه من الضروري مواصلة جمع المعلومات وتوزيعها فيما يتعلق بتنفيذ رقابة الدولة على الموانى على أن تضع في الاعتبار الحاجة الى تعزيز التعاون فيما بين جميع البلدان والى تفادي التمييز . وأشار كذلك الى موقف مجموعته من تمويل وظيفة واحدة في فريق الدعم المركزي التابع لبرنامج التدريب البحري "ترينمار" من ميزانية الأونكتاد لمدة سنة واحدة ؛ وقال إنه ليس لديه اعتراض على الفقرة ١٦ من قرار اللجنة ٦٠ (د - ١٢) بشرط عدم زيادة ميزانية المنظمة ولا إعادة توزيع الأموال بما فيه الاضرار بالتوجهات الرئيسية الاخرى لعمل المنظمة .

٣٠١ - وأيد مقرر اللجنة القاضي بالدعوة الى عقد اجتماع مخصص لكبار المسؤولين في عام ١٩٨٧ لمناقشة التعاون فيما بين البلدان النامية في مجالات النقل البحري ، والموانى والنقل المتعدد الوسائط . وقال إنه يرى أن مهمة هذا الاجتماع هي أن يكون بمثابة عامل حفّاز للتعاون فيما بين البلدان النامية . وأشار الى صلاحيات لجنة النقل البحري ، فقال إنه يرى أنه ينبغي ، وفقا لمبدأ العالمية ، أن تركز اللجنة عملها على المشاكل التي تهم جميع مجموعات البلدان .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣٠٢ - أحاطت لجنة الدورة علما ، في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ بتقرير لجنة النقل البحري عن دورتها الثانية عشرة (TD/B/C.4(XII)/Misc.3) وأيدت القرارات الواردة فيه .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٠٣ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بتقرير لجنة النقل البحري عن دورتها الثانية عشرة (TD/B/C.4(XII)/Misc.2) ، ووافق على القرارات الواردة به (٥) .

هاء - الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

'١' تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الأول من دورتها الثانية عشرة (TD/B/C.3(XII)/Misc.2)

٣٠٤ - قدم رئيس لجنة الموارد غيرالمنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في الجزء الأول من الدورة الثانية عشرة (جمهورية ألمانيا الاتحادية) تقرير اللجنة ، فقال إن اللجنة قد أجرت مناقشة مفيدة جدا وواسعة النطاق فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية الدولية بما في ذلك مسألة الديون . وأوضح أن يوغوسلافيا قدمت مشروع قرار نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ إلا أنه لم يتسنّ التوصل الى اتفاق حول مشروع القرار هذا بالرغم مما أبداه جميع المشتركين من حسن نية وما بذلوه من جهود . ولذلك فقد قررت اللجنة أن ترفق مشروع النص بتقريرها . كما قررت أن لا تضع جدول أعمال مؤقتا للدورة الثالثة عشرة للجنة ، معتبرة أن البت في هذا الشأن ينبغي أن يتم بعد الدورة السابعة للمؤتمر في اطار الآلية الاستشارية للأمين العام .

٣٠٥ - ولاحظ أن الجزء الأول من الدورة الثانية عشرة التأم في وقت لا يزال فيه العديد من البلدان النامية تواجه مشاكل حادة فيما يتعلق بالتنمية وخدمة الديون . إلا أن بعض التطورات الايجابية قد حدثت مؤخرا في الاقتصاد العالمي : فقد انتعشت التجارة العالمية الى حد ما في عام ١٩٨٦ ، وأدت الانخفاضات التي حدثت مؤخرا في أسعار الفائدة الدولية الى حدوث بعض الانخفاض في كلفة خدمة الديون بالرغم من أنها لا تزال عالية بالارقام الحقيقية . وقال إن اللجنة قد لاحظت أن العديد من البلدان النامية قد اعتمدت سياسات تكيف شجاعة كثيرا ما انطوت على تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة ، وان هذه البلدان قد تمكنت بصورة عامة من أن تخفض الى حد بعيد عجزها في الحساب الجاري . وأشار الى أن اللجنة قد رحبت بقرار الجمعية العامة ٣٠٢/٤١ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية ، وهو قرار يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للأنشطة المضطلع بها في الأونكتاد في مجال النقد والتمويل المتصل بالتجارة والتنمية ، ولا سيما بالنظر الى انعقاد الدورة السابعة للمؤتمر . وعلاوة على ذلك ، فقد ظهر تلاق للآراء على أن البلدان النامية تحتاج الى ما يكفي من الدعم المالي للاضطلاع ببرامج التكيف الموجهة نحو تحقيق النمو وأن مشكلة الديون ينبغي أن تعالج

في اطار المسائل المترابطة للنقد والتمويل وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية . وأوضح أنه تم الاعراب عن قلق ازاء انخفاض التدفقات المالية الى البلدان النامية . وقال إن آراء أعضاء اللجنة اختلفت حول كيفية تعريف مشكلة التحويل الصافي للموارد وكيفية تقييم آثار هذه المشكلة . وأشار الى أنه تم التشديد على المساعدات الانمائية الرسمية وكذلك على دور الادارة الفعالة للمعونة . وذكر أن أعضاء اللجنة قد رأوا أن لجميع مصادر التدفقات المالية دورا أساسيا في تنشيط عملية التنمية . وقال إن اللجنة قد اعتبرت أن جميع ما بحثته من مسائل يتطلب اجراء المزيد من النظر فيه من قبل الدورة السابعة للمؤتمر . ورأى ، من جانبه ، أن أعمال اللجنة قد شكلت مساهمة قيّمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر .

٣٠٦ - وذكّر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (يوغوسلافيا) بأن المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ قال ، في بيانه الاختتامي الذي أدلى به في نهاية الجزء الأول من الدورة الثانية عشرة للجنة ، انه لئن كانت المناقشة التي جرت في اللجنة قد اثبتت الدور الذي لا غنى عنه للأونكتاد وللجنة بالذات في النظر في المسائل النقدية والمالية المتصلة بالتجارة والتنمية ، فإن نتائج هذه المناقشة لا يمكن أن تعتبر مرضية . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ قد أسفت لعدم التوصل الى اتفاق حول مشروع القرار الذي قدمته وانها تشعر بقلق بالغ بصفة خاصة ازاء عدم استعداد البلدان المتقدمة للاعتراف بالآثار السلبية البعيدة المدى المترتبة على تزايد التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية . وأوضح أن مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية عظيمة على ازالة هذه الظاهرة الشاذة وعلى استئناف ونمو التدفقات المالية الصافية الى البلدان النامية . وقال إن موقف مجموعة الـ ٧٧ من هذه المسائل لا يزال كما هو وهو ينعكس في مشروع القرار المرفق بتقرير اللجنة .

٣٠٧ - وأوضح المتحدث باسم المجموعة دال ان البلدان الاشتراكية قد اشتركت بنشاط في أعمال الجزء الأول من الدورة الثانية عشرة للجنة وأنها نظرت في الحالة الصعبة للتعاون النقدي والمالي الدولي وفي امكانات اللجنة للتوصل الى ايجاد توصيات عملية في هذا المجال . وأعرب عن قلقه ازاء تزايد استغلال البلدان النامية من قبل البلدان والاحتكارات الغربية عن طريق زيادة صافي تدفقات الموارد من البلدان النامية . ولاحظ أيضا الاختلال في موازين مدفوعات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية وعدم الاستقرار في المجال النقدي ، حيث أصبحت الولايات المتحدة مستوردا صافيا لرأس المال وأكبر بلد مدين على المستوى الدولي .

٣٠٨ - وقال إنه مما يدعو الى الأسف انه بالرغم من تقديم مشروع قرار من قبل مجموعة الـ ٧٧ وتقديم مقترحات مفيدة أخرى ، لم تتمكن اللجنة من اتخاذ القرارات اللازمة وذلك بسبب الموقف غير البنّاء الذي اتخذته بعض البلدان الأعضاء في المجموعة باء . وأضاف قائلا إنه منذ اجتماع اللجنة ، أصبحت الحالة في المجال

النقدي والمالي والعالمي ، خصوصا فيما يتعلق بالبلدان النامية ، أكثر حدة مما زاد من أهمية دور اللجنة . وشدد على أن بلدان المجموعة دال ترى انه ينبغي التوصل الى حلول مناسبة لهذه المسائل الهامة في الأونكتاد السابع .

٣٠٩ - ومضى قائلا إنه يرى ان من شأن الموارد المستخدمة حاليا في سباق التسلح أن توفر مصدرا حقيقيا لتمويل اضافي لأغراض التنمية . وأوضح انه ينبغي للجنة أن تكون أكثر نشاطا في مجال مشاكل تدفقات الموارد وأنه ينبغي للأونكتاد أن يسهم أيضا في تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن مسألة الديون .

٣١٠ - وفي الختام ، قال إنه يوافق على أن جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجنة ينبغي أن يوضع في وقت لاحق في ضوء النتائج التي يسفر عنها الأونكتاد السابع .

٣١١ - ولاحظ ممثل تشيكوسلوفاكيا ان الجزء الأول من الدورة الثانية عشرة للجنة قد جرى في وقت هزت فيه النظام النقدي والمالي الدولي اضطرابات خطيرة ، خصوصا فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية التي لا تزال دون حل . وأوضح ان هذه المشكلة وبعض المشاكل الهامة الأخرى تضعف امكانيات تحقيق نمو مستقر وان أزمة الديون ما زالت بصورتها الحادة هذه مستمرة منذ خمس سنوات وأنها ما برحت تزداد سوءا . وتابع قائلا إن الخطوات المتخذة من قبل الدائنين من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لا تؤدي سوى الى تأجيل المشكلة الى موعد ما في المستقبل مما يفضي الى تزايد عبء الديون . وأشار الى أن اللجنة كانت محقة في استرعاء الانتباه الى مشكلة الديون وان وفده وأعضاء آخرين في المجموعة دال قد عرضوا ، أثناء الدورة ، تقييمهم للحالة ، وأنه لا يمكن النظر الى مشكلة الديون بمعزل عن مشكلة تدفق الموارد من البلدان النامية . ثم قال إن تدفقات رأس المال الى الخارج تحرم البلدان النامية من الموارد اللازمة للتنمية وتزيد من حدة مشاكل ميزان المدفوعات . وان هذه التدفقات الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تدل عل الاضطراب والتفاوت في الاقتصاد العالمي وان هذه الحالة غير المقبولة التي تقوم فيها البلدان النامية بتحويل الموارد على أساس صاف الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة هي حالة أدعى للأسف إذ ان هذه الايرادات تستخدم بعد ذلك لتمويل حالات عجز الميزانية الناجمة بصفة خاصة عن الانفاق العسكري . وأضاف قائلا إنه بالنظر الى أن اللجنة قد أخفقت في اتخاذ قرارات بشأن صافي تحويل الموارد وبشأن التمويل لأغراض التنمية ، فإن هذه المسائل تستحق أن ينظر فيها بصورة جدية في الأونكتاد السابع .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣١٢ - في جلستها الخامسة ، المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أحاطت اللجنة الأولى للدورة علما بالتقرير الشفوي الذي أدلى به رئيس لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في الجزء الأول من دورتها الثانية عشرة .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣١٣ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي الذي أدلى به رئيس لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في الجزء الأول (التمويل) من دورتها الثانية عشرة (٦) .

'٣' تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الثاني من دورتها الثانية عشرة (TD/B/C.3(XII)/Misc.3 و TD/B/L.818)

٣١٤ - أشار رئيس البرنامج الخاص المعني بالتأمين ، في الجزء الثاني من الدورة الثانية عشرة للجنة ، الى أن البند الرئيسي في جدول الأعمال هو أمان اعادة التأمين . وقال إن دراسة الأمانة بشأن هذا الموضوع (TD/B/C.3/221 و Supp.1) تبين العناصر التي تحتاج اليها الشركات المسندة والسلطات الاشرافية لاتخاذ التدابير اللازمة لتقييم الأمان . وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ قدمت مشروع قرار عن أمان إعادة التأمين (TD/B/C.3/L.168) ، ولكن دون أن يتم التوصل الى أي اتفاق بشأن هذه المسألة ، وأن اللجنة قررت ارفاق مشروع القرار بتقريرها . بيد أن اللجنة قد اعتمدت ، في حدود الوقت القصير المتاح ، القرارات الثلاثة التالية : "احصاءات عمليات التأمين واعادة التأمين في البلدان النامية" (القرار ٣٠ (د - ١٢)) ؛ و "ادارة المخاطر في البلدان النامية" (القرار ٣١ (د - ١٢)) ؛ و "برنامج عمل لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في ميدان التأمين" (القرار ٣٢ (د - ١٢)) .

٣١٥ - وفي الختام ، أشار الى أن اللجنة تدرك أهمية تعزيز أسواق التأمين واعادة التأمين في البلدان النامية وأهمية الدور الذي تقوم به الأمانة في مجال اعداد الدراسات وتقديم المساعدة التقنية .

٣١٦ - أعرب المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) عن أسفه لعدم تمكن اللجنة من احراز أي تقدم بشأن مسألة أمان اعادة التأمين وأكد على أهمية انشاء نظام دولي لأمان اعادة التأمين . وأعرب عن تقدير مجموعته للنتائج الأخرى للدورة ، التي تتصف بأهمية كبيرة لأن اللجنة وأمانة الأونكتاد هما الهيئتان الدوليتان الوحيدتان اللتان تدركان مدى أهمية قيام البلدان النامية بانشاء سوق وطنية سليمة للتأمين واعادة التأمين . ولاحظ أخيرا النتيجة المهمة التي تحققت باعتماد اللجنة لبرنامج العمل وطلبها بأن تواصل الأمانة بنشاط مهمتها المتعلقة

باعداد دراسة عن صافي تدفقات الموارد من أو الى البلدان النامية الناشئة عن عمليات تأمين واعادة تأمين مع بلدان ثالثة ، على النحو المتفق عليه في دورة اللجنة .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣١٧ - أحاطت لجنة الدورة علما ، في جلستها الثالثة ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس البرنامج الخاص المعني بالتأمين عن أعمال لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في الجزء الثاني من دورتها الثانية عشرة .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣١٨ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي أعلاه الذي أدلى به رئيس البرنامج الخاص المعني بالتأمين عن الجزء الثاني (التأمين) من الدورة الثانية عشرة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، ووافق على القرارات التي اعتمدتها اللجنة في تلك الدورة (٧) .

واو - السلع الأساسية

٣١٩ - قال رئيس اللجنة (ماليزيا) في معرض تقديم التقرير المتعلق بأعمال لجنة السلع الأساسية عن دورتها الثانية عشرة ، ان اللجنة قد تصدت لثلاث قضايا هي : أولا ، أنها أحاطت علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالتجهيز والتسويق والتوزيع ، بما في ذلك النقل (TD/B/C.1/286) ، المتعلق بمجال المساعدة التقنية وتنمية الموارد البشرية . وأوصت اللجنة بمواصلة دراسة هذه القضية في الأونكتاد السابع بغية التوصل الى استنتاج بشأن كيفية سير الأعمال الأخرى . ثانيا ، فيما يتعلق بتصريف الفوائض والاحتياطات الاستراتيجية أو المخزونات غير التجارية الأخرى من المنتجات الأولية التي تحتفظ بها الحكومات ، تقرر أن تتابع المجموعات الاقليمية تناول المسألة ، بما في ذلك تناولها في مشاورات غير رسمية . وتلقى الموضوع الثالث ، المتعلق بحالة السلع الأساسية في العالم والاجراءات الدولية بشأن السلع الأساسية ، أكبر قسط من الاهتمام في اللجنة . وأدى الضعف الملحوظ لاقتصاد السلع الأساسية في العالم وآثاره السلبية على البلدان النامية ، وكذلك اتجاه النية الى تمهيد الطريق من أجل اجراء مداولات بشأن هذه القضية في الأونكتاد السابع الى اثارة مناقشات واسعة النطاق . وعلى الرغم من أن الوفود قد رغبت عن ترجمة آرائها الى اجراءات ملموسة وانه لم يتم التوصل الى تقييم مشترك لاقتصاد السلع الأساسية في

العالم ولم يتم الحصول على الاستجابة الدولية المطلوبة ، فقد تحسنت معرفة كل وفد بمواقف وتصورات غيره قبل انعقاد الأونكتاد السابع .

٣٣٠ - وفيما يتعلق بجدول أعمال اللجنة المؤقت لدورتها الثالثة عشرة ، قال إنه قد أذن للأمين العام للأونكتاد باعداد مشروع جدول أعمال مؤقت لاجراء مشاورات في ضوء المناقشات ذات الصلة بالموضوع المقرر اجراؤها في الدورة السابعة للمؤتمر .

٣٣١ - وشدد المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) على أهمية لجنة السلع الأساسية بوصفها محفل الأمم المتحدة الأساسي المعني بقضايا السلع الأساسية وقال إنه ينبغي تقييم الدورة الثانية عشرة للجنة من منظور الأونكتاد السابع حيث ستكون السلع الأساسية موضوعا بالغ الأهمية . ومن وجهة النظر هذه ، فإن الدورة الثانية عشرة للجنة ، التي عجزت عن التوصل الى أية نتائج ، كانت مخيبة للآمال . فعلى الرغم من المناقشة المفصلة التي دارت بشأن حالة السلع الأساسية في العالم ، كانت النقطة الوحيدة التي حظيت بتوافق في الآراء هي أن أسواق السلع الأساسية في العالم تجتاز أزمة لم يسبق لها مثيل في خطورتها واستمرارها . إذ لم يتم التوصل الى أي اتفاق بشأن كيفية تصحيح هذه الحالة نظرا الى الموقف غير البنّاء الذي اتخذته بعض بلدان المجموعة باء . ويصدق الشيء ذاته على موضوع التجهيز والتسويق والتوزيع ، بما في ذلك النقل ، وعلى البحث عن اجراءات لعقد مشاورات حكومية دولية تستهدف تخفيف الضرر الناتج عن اجراء مبيعات من الاحتياطات الاستراتيجية والمخزونات غير التجارية التي تحتفظ بها الحكومات .

٣٣٢ - وقال إن المجموعة دال قد وافقت على أنه ينبغي مناقشة برنامج عمل لجنة السلع الأساسية بعد انعقاد الدورة السابعة للمؤتمر ، ولكنه شدد على ضرورة توسيع نطاق أنشطة اللجنة وتبسيطها ، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية ، وبشروط الوصول الى الأسواق ، وتعزيز قدرة البلدان النامية على تجهيز السلع الأساسية الأولية . وفضلا عن ذلك ، ينبغي للجنة أن تنظر في جميع الاتجاهات الأساسية المتخذة بشأن سياسات السلع الأساسية الدولية وتحسين دورها التنسيقي .

٣٣٣ - وأخيرا ، قال إن الاتفاقين الدوليين اللذين اعتمدا في الآونة الأخيرة بشأن الكاكاو والمطاط الطبيعي يدلان على أنه ، في ظل توافر الارادة السياسية ، توجد فرص لتعزيز التعاون الدولي .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣٣٤ - أحاطت لجنة الدورة علما ، في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، بالتقرير الشفهي الذي قدمه رئيس لجنة السلع الأساسية في دورتها الثانية عشرة .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٢٥ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي الذي أدلى به رئيس لجنة السلع الأساسية عن دورتها الثانية عشرة (٨) .

الفصل الرابع

مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٣٦ - أحيل البند ٦ الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

ألف - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية : التبادل التعاوني للمهارات فيما بين البلدان النامية (مقرر المجلس ٣٣٧ (د - ٣٢))

٣٣٧ - قال مدير شعبة التكنولوجيا ، في معرض تقديمه الدراسة المعنونة " تبادل المهارات في اطار التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية : بعض الجوانب الانمائية " (TD/B/1128) ، ان تعزيز وتوفير الموارد والمهارات البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا عنصر حاسم من عناصر أي عملية متوازنة للنمو والتكيف والتنمية في بيئة تنافسية . ومع ظهور نواحي التكامل فيما بين البلدان النامية ، تم خلق الظروف لزيادة التعاون التكنولوجي فيما بينها في مجال الخدمات والأيدي العاملة الماهرة . وعمدت الدراسة التي أجرتها الأمانة ، والتي استفادت من المعلومات التي قدمتها بلدان فردية ، الى تحليل العوامل الرئيسية التي تحدد التبادل التعاوني للمهارات وأشارت الى مجالات الاهتمام في المستقبل فيما يتصل بالتكنولوجيات الجديدة الآخذة في الظهور .

٣٣٨ - وهنأ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الجزائر) أمانة الأونكتاد على نوعية دراستها (TD/B/1128) . وأكد من جديد الأهمية التي تعلقها مجموعته على مسألة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية وحث المجلس على احالة الدراسة الى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى التابعة للدورة

٣٣٩ - في جلستها الرابعة ، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أحاطت لجنة الدورة علما بالدراسة " تبادل المهارات في اطار التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية : بعض الجوانب الانمائية " (TD/B/1128) وأوصت بأن يقوم المجلس ، كما تم طلبه ، باحالة الدراسة الى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الخامسة .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٣٠ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بدراسة أمانة الأونكتاد عن " تبادل المهارات في إطار التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية : بعض الجوانب الإنمائية " (TD/B/1128) وقرر احالتها الى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الخامسة ، وفقا لمقرر المجلس ٣٣٧ (د - ٣٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ .

باء -التحضيرات للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا
(مقرر المجلس ٣٣٩ (د - ٣٢))

٣٣١ - أشار مدير البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، في معرض تقريره بشأن نتائج المشاورات التي أجريت عملا بمقرر المجلس ٣٣٩ (د - ٣٢) فيما يتعلق بالاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٣٠٥/٤٠ اجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٩٠ . على مستوى عال . وسيتم تحديد مستوى وولاية وتاريخ ومكان هذا الاستعراض على وجه الدقة ، الى جانب عملية الاعداد له ، في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، وذلك في ضوء المشاورات التي ستجري تحت رعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بما في ذلك المشاورات التي ستجري أثناء الدورة السابعة للمؤتمر . وهكذا فان الغرض من هذه المشاورات هو اعداد توصيات للجمعية العامة بشأن مستوى وولاية ومكان الاستعراض والتقييم الشاملين في عام ١٩٩٠ وكذلك عمليته التحضيرية . وأضاف ان المشاورات تطرقت ، في جملة أمور ، الى مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الثانية والثلاثين للمجلس (TD/B(XXXII)/SC.I/L.2).

٣٣٢ - ولاحظ أن ثمة اتفاقا عاما بأنه ينبغي الدعوة الى عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ للاضطلاع باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في الثمانينات . وفيما يتعلق بولاية المؤتمر ، يمكن لكل المجموعات الاقليمية الموافقة على : (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير على المستوى القطري خلال الثمانينات . (ب) واستعراض التقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية ولا سيما في المساعدة الانمائية الرسمية . بيد أنه لم يمكن التوصل الى اتفاق بشأن الفقرة الفرعية (أ) '٣' من القرار المذكور

أعلاه وهي " استيفاء واعتماد برنامج العمل الجديد الكبير لفترة التسعينات لصالح أقل البلدان نموا " . وبالمثل ، لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن مسألة تعيين الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا التابع للأونكتاد للعمل كلجنة تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

٣٣٣ - وأشار انه ، في رأي المجموعة باء ، ينبغي مناقشة النهج ازاء المؤتمر في ضوء نتائج الأونكتاد السابع الذي أدرج على جدول أعماله بندا بشأن مشاكل أقل البلدان نموا (البند ٨ (د)) . لذا فقد اقترحت المجموعة باء انه ينظر في هذه المسألة وأن تحل في الجزء الأول من الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية . وذكرت المجموعات الأخرى - المجموعة دال والصين ومجموعة الـ ٧٧ أنها ترغب في أن تتم تسوية هذه المسألة في الدورة الحالية للمجلس .

٣٣٤ - وقال ، في الختام ، إن كل المجموعات الاقليمية وافقت على مواصلة المشاورات حتى يتسنى للأونكتاد استيفاء توصياته في الوقت المناسب لتمكين الجمعية العامة من البت في هذه المسائل في دورتها الثانية والأربعين .

٣٣٥ - وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (بنغلاديش) إن استمرار الأزمة الاقتصادية في أقل البلدان نموا ، وهي الأشد فقراً والأضعف اقتصادياً من بين البلدان النامية وهي تواجه أكثر المشاكل الهيكلية ضخامة ، يثير قلقا عميقا لدى المجتمع الدولي . وقال إن البلدان غير الساحلية والجزرية الأقل نموا ، التي تشكل أكثر من نصف مجموعة أقل البلدان نموا ، لا تزال تواجه مشاكل اضافية في جهودها الانمائية بسبب موقعها الجغرافي الصعب . واعترافاً بالحالة الاقتصادية العسيرة لأقل البلدان نموا التزم المجتمع الدولي في برنامج العمل الجديد الكبير بتوفير مساعدة متزايدة تزايداً كبيراً لهذه البلدان بغية إحداث تحول هيكلي في حالتها الاجتماعية - الاقتصادية والانتقال نحو تنمية ذاتية . ولكن وعلى الرغم من الانتباه المتزايد الذي أولاه المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لمساعدة أقل البلدان نموا ، وذلك بشكل رئيسي من خلال اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٨١ ، كان هناك تدهور هام في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية العامة لهذه البلدان منذئذ . وبدلا من تناقص عدد أقل البلدان نموا ، ازداد هذا العدد الى ٤٠ بلدا في عام ١٩٨٦ بعد أن كان ٣١ في عام ١٩٨١ حينما تم اعتماد البرنامج . وقد تضررت البلدان الافريقية الأقل نموا تضرراً شديداً بالجفاف والتصحر ، وقد نجم عنهما مجاعة واسعة النطاق ومزيدا من الفقر . وعانى كذلك عدد آخر من أقل البلدان نموا معاناة كبيرة من جراء الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات المتكررة . ونتيجة لذلك ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد لأقل البلدان نموا كمجموعة خلال النصف الأول من الثمانينات وسجلت

معظمها معدلات نمو سلبية للفرد : وبعد اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير انخفض الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان بمعدل متوسط سنوي مقداره ٠,٥ في المائة بالنسبة للفرد ، بالمقارنة مع نمو متوسط سنوي ايجابي مقداره ٤ في المائة في السبعينات . وانخفض الانتاج الزراعي والانتاج الغذائي للفرد بمعدل متزايد خلال النصف الأول من الثمانينات . واستمرت المعاناة في التجارة الخارجية ومركز المدفوعات بالنسبة للغالبية من أقل البلدان نموا بسبب الأحوال الكاسدة في أسواق السلع الأساسية العالمية ، وتردي معدلات التبادل التجاري ، وتزايد الحمائية ، وانخفاض المساعدة الانمائية الرسمية ، وزيادة مدفوعات خدمة الديون ، والأنواع الأخرى من التدفقات المالية بما في ذلك تحويلات العاملين . وانخفضت صادرات أقل البلدان نموا بواقع ١٠ في المائة خلال السنوات الثلاث الأولى من الثمانينات بالمقارنة مع المستوى الذي بلغته في عام ١٩٨٠ . وانخفضت أسعار كل السلع الأولية تقريبا ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نموا انخفاضا كبيرا وكان معدل النقص السنوي في حصائل الصادرات من مثل هذه السلع الأساسية حوالي ٧٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٨ الى ١٩٨٣ . وقد أدى النقص في حصائل الصادرات الى الحد من قدرة أقل البلدان نموا على الاستيراد ، والتي انخفضت هي أيضا بواقع ٦ في المائة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ .

٣٣٦ - وأشار الى أن برنامج العمل الجديد الكبير كان منذ اعتماده قيد الاستعراض ، في محافل دولية مختلفة ، بما في ذلك الأونكتاد السادس وفي الفترة الأخيرة في الاستعراض النصفي الشامل المعقود في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ . وفي كل هذه الاجتماعات اعترف بأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير كان بطيئا جداً ويعود ذلك بشكل رئيسي الى النقص الكبير في تدابير الدعم الخارجية على الرغم من الجهود القوية المبذولة على الصعيد الوطني لتحقيق مرامي وأهداف البرنامج . وحيث ان حالة أقل البلدان نموا لم تتحسن منذ اعتماد البرنامج ولما كان المجتمع الدولي ، قد أكد مراراً وتكراراً على التزامه بمساعدة هذه البلدان على التغلب على الصعوبات الشديدة التي تواجهها ، فقد اعتبر ان غايات وأهداف البرنامج لا تزال صالحة . وفي هذا السياق بالذات ، وكمتابعة لقرار الجمعية العامة ، قدمت مجموعة الـ ٧٧ مشروع قرارها TD/B(XXXII)/SC.I/L.2 الذي طالب باتخاذ مقرر بالدعوة الى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ . وناشدت مجموعة الـ ٧٧ المجتمع الدولي تقديم تأييد اجماعي لمشروع القرار هذا . وقال إنه فهم أن المشاورات ستستمر بشأن هذه المسألة .

٣٣٧ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ان مجموعته مستعدة لتأييد حل القضية في الدورة الحالية للمجلس ، على

نحو ما اقترحه مدير البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية ، أي أن تستمر المشاورات حتى يستطيع الأونكتاد أن يستوفي توصياته في الوقت المناسب لتمكين الجمعية العامة من البت في هذه المسائل في دورتها الثانية والأربعين .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣٣٨ - في جلستها الرابعة المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أحاطت لجنة الدورة علما بالتقرير الشفوي المقدم من مدير البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية بشأن المشاورات المتعلقة بالاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، والذي أبلغ فيه اللجنة ، في جملة أمور ، بأن جميع المجموعات الاقليمية وافقت على أن تستمر المشاورات كي يستطيع الأونكتاد أن يستوفي توصياته في الوقت المناسب لتمكين الجمعية العامة من البت في هذه المسائل في دورتها الثانية والأربعين .

النظر في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٣٩ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي أعلاه المقدم من مدير البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية ، والذي أبلغ فيه المجلس ، في جملة أمور ، بأن جميع المجموعات الاقليمية توافق على أن تستمر المشاورات كي يستطيع الأونكتاد أن يستوفي توصياته قياما بالولاية المعطاة له في قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٤٠ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن برنامج العمل الجديد الكبير .

جيم - بيانات مدلى بها في الجلسة السادسة (الختامية)
للجنة الأولى للدورة ، يوم الخميس ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧
وتتعلق بمجمل أعمال اللجنة الأولى للدورة

٣٤٠ - قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الجزائر) إن جواً طيباً قد ساد في اللجنة الأولى للدورة بفضل المشاركة البناءة والتعاونية من جميع المجموعات الإقليمية . وقد أعربت مجموعة الـ ٧٧ عن الأمل في أن يسود هذا الجو الإيجابي أيضا خلال الدورة السابعة

للمؤتمر وأن يتيح تبادلاً مثمراً للآراء واعتماد تدابير محددة تكون في صالح كل المشاركين .

٣٤١ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال (الاتحاد السوفياتي) إن من المهم ، لدى التماس طرق لزيادة فعالية الأونكتاد ، الاستخدام الكامل لما هو قائم من هيئات مجلس التجارة والتنمية بغية ضمان مناقشة موضوعية لجميع البنود قيد النظر . وبصفة خاصة ، فلا بد من استخدام أكبر للّجنة الأولى للدورة ، التي تتناول كثيراً من توجهات عمل الأونكتاد الهامة . وإذا ما تسنى مستقبلاً عدم قصر دور اللجنة على إجراء مناقشة للمسائل ذات الطابع التقني بصفة رئيسية (الإحاطة علماً بتقارير اللجان وغيرها من الهيئات الفرعية) ، فستكون هناك فرصة طيبة لزيادة تبادل الآراء . وترى المجموعة دال أن لجنة الدورة تستطيع عندئذ أن تصبح هيئة عاملة فنية كبيرة القيمة لمجلس التجارة والتنمية وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة فعالية المجلس والأونكتاد ككل .

٣٤٢ - ولاحظت ممثلة الصين أن أعمال لجنة الدورة جرت سلسة غاية السلاسة وأن المواضيع التي عولجت كانت مهمة وواسعة النطاق ، تشمل ، على سبيل المثال السلع الأساسية ، والممارسات التجارية التقييدية ، ونقل التكنولوجيا والنقل البحري ، والموارد غير المنظورة والتمويل ، وأقل البلدان نمواً . وأضافت أن اعتماد لجنة الدورة لتقريرها بصدد بنود جدول الأعمال لا يعني أن المشاكل قد حلت . وذكرت أن من المقرر أن تعالج بعض هذه المشاكل في الأونكتاد السابع ، وأعربت عن الأمل في أن تبدي كل المجموعات الإقليمية والوفود روحاً من التعاون في المؤتمر حتى تتسنى معالجة المسائل الفنية في الأنشطة المذكورة أعلاه .

٣٤٣ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء (هولندا) إن المجموعة باء في غاية الامتنان للأمانة لعرضها مختلف البنود بصورة محددة وعملية ، مما أتاح للجنة الدورة معالجتها بسرعة وواقعية . ولا شك أنه يمكن أن يتاح الآن للأعمال الفنية المضطلع بها في مختلف اللجان على مدى الشهور القليلة الماضية أن تمضي في سبيلها . ويبدو أن المناقشات في مختلف اللجان وأفرقة الخبراء كانت مفيدة وبناءة ، حتى عندما لم تفض إلى اتفاق كامل فيما بين المجموعات الإقليمية بصدد الاستنتاجات الواجب استخلاصها . ولا شك أن المناقشات التي دارت لتوها في لجنة الدورة تساعد في التمهيد للأونكتاد السابع .

٣٤٤ - وقال إن المجموعة باء قد امتنعت عمداً عن تناول الكلمة في لجنة الدورة لأنها ترى أن مختلف التقارير والوثائق المعروضة على اللجنة تبين على نحو كافٍ الموقف فيما يتعلق بالقضايا المحددة المدرجة على جدول الأعمال . ولكنه أضاف أن

المجموعة باء تأسف لأنه في لجنة للدورة يتمثل عملها في اتخاذ إجراءات ضرورية مُعينة ، حدث أن إنساقت إحدى المجموعات الإقليمية لإغراء الإدلاء ببيانات سياسية وتضمين المحضر تعليقات تشوه الحقيقة وتثير بغير ضرورة الضغينة والمواجهة . وذكر أنه على خلاف المجموعة ٧٧ ، والصين ، اللتين تدخلتا عند الاقتضاء للإدلاء بتعليقات موضوعية على المسائل ذات الأهمية لكل منهما والتي لهما فيها مصلحة حيوية ، فقد آثرت مجموعة أخرى أن تستخدم لجنة الدورة بغية الإدلاء ببيانات مكررة ولا طائل منها بصدد كل قضية معروضة أمام اللجنة تقريبا . ولو أن هذه البيانات كانت متصلة في حقيقة الأمر بالمسائل قيد النظر لما كانت مدعاة للقلق . ولكن البيانات الفخمة وحدها لا تسهم في التنمية . من ذلك أن المجموعة المعنية من البلدان قد علقت على مسائل المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والحاجة الى زيادة حجم هذه المساعدة . وبما أن هذه المجموعة تسهم في تلك المساعدة بأقل من ٣ في المائة ، فإن الاهتمام الذي سيولى الى تعليقاتها سيتناسب بشكل مباشر ، في يقين المجموعة باء ، مع الحصة التي تقدمها .

٣٤٥ - وقال إن هذه الملاحظات تنطبق أيضاً على البنود التي نوقشت في الجزء الأول من الدورة الثانية عشرة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة والتي ورد التقرير عنها في الوثائق المعروضة أمام لجنة الدورة . وذكر أن هذه الوثائق تعكس تبادلاً جاداً للآراء بين مجموعات البلدان التي تعكف على التماس حلول لمجموعة من المشاكل الخطيرة . فلم تحاول هذه المجموعات ، باشارات سياسية الى برامج عسكرية أو الى الشركات المتعددة الجنسيات ، أن تصرف الانتباه عن المسائل الجادة المعروضة على لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة أو على لجنة الدورة . بل بدلاً من ذلك ، تحدثت عن المسؤولية المشتركة في التماس مزيد من الفهم المتبادل والحوار ، والتماس الحلول كلما أمكن . وأضاف أن المجموعة دال من الناحية الأخرى قد مهدت لملاحظاتها بترديد إنكارها أية مسؤولية عن الحالة الراهنة . وتود المجموعة باء أن توضح أنها تأسف للموقف الذي انتهجته المجموعة دال وأنها ترفض محاولة المجموعة دال ابتذال وتسييس أعمال لجنة الدورة .

٣٤٦ - ورد المتحدث باسم المجموعة دال (الاتحاد السوفياتي) ، على البيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء ، فقال إن من المؤسف أن المجموعة باء لم تجد وقتاً للإدلاء ببيانات عن كل البنود عندما ناقشتها لجنة الدورة . وأضاف أنه قد عجز من جانبه ، عن أن يكتشف أي عناصر جديدة أو بناءة في موقف المجموعة باء تُنبئ بأنها تتناول الآن مشاكل البلدان النامية بكل الجدية أو أنها ستنتهج موقفاً إيجابياً في الأونكتاد السابع .

٣٤٧ - وأشار المتحدث باسم المجموعة باء (هولندا) إلى الموقف الايجابي الذي أبدته بلدان المجموعة باء في كل اللجان والأفرقة السابقة التي نظرت لجنة الدورة في أعمالها . وأشار ، بصفة خاصة ، إلى التقارير المتعلقة بهذه الاجتماعات ، والتي تبين بوضوح الموقف الإيجابي الذي اتخذته المجموعة باء إزاء كل من مواقف مجموعة الـ ٧٧ وإزاء أعمال الأونكتاد بصفة عامة .

الفصل الخامس

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناجمة عنها

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٣٤٨ - أحيل هذا البند الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

٣٤٩ - كان معروضا على اللجنة الثانية للدورة للنظر في هذا البند الوثائق التالية :

" نص غير رسمي مرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) " - ومحال بمقرر المجلس ٣٣٩ (د - ٣٣) لمزيد من الدراسة (TD/B(XXXIII)/CRP.2) ؛

" تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " (TD/B/1129) ؛

" العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها : مذكرة من أمانة الأونكتاد " (TD/B/1130) .

٣٥٠ - وأتيحت للجنة الدورة أيضا وثائق المعلومات الأساسية التالية :

" الاتجاهات والسياسات في التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة : تقرير أعدته أمانة الأونكتاد " (TD/B/1103 و Corr.1 و Add.1) ؛

" تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، مع ايلاء اعتبار خاص لمصالح البلدان النامية : اقتراحات من أمانة الأونكتاد " (TD/B/1104) ؛

" ترتيبات المدفوعات فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " (UNCTAD/ST/TSC/3) ؛

" الاتحاد السوفياتي في بيئة عالمية متغيرة : احتمالات النمو الموجه نحو التجارة " (UNCTAD/ST/TSC/4) ؛

" مشاريع مشتركة بمشاركة مؤسسات من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية " (UNCTAD/ST/TSC/5) ؛

" احتمالات التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " (UNCTAD/ST/TSC/6) ؛

" التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان الافريقية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية " (UNCTAD/ST/TSC/7) ؛

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة التابعة لمجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الثالثة والثلاثين (TD/B(XXXIII)/SC.II/L.1 و Add.1-3) ؛

موجز أعده رئيس اللجنة الثانية للدورة (الجزء الاول من الدورة الثالثة والثلاثين) (TD/B(XXXIII)/SC.II/L.2) .

٣٥١ - وقال الرئيس إنه ينبغي الافادة من المداولات في اللجنة لتحقيق قدر أكبر من تلاقي الآراء حول القضايا التي تواجه اللجنة في اطار بند جدول الاعمال بحيث تستكشف أوجه جديدة لزيادة امكانيات توسيع التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة خلال الدورة الحالية للمجلس .

٣٥٢ - ولاحظ مدير شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ، في معرض تقديمه البند ٧ ، أن جميع مجموعات البلدان وافقت في الجزء الاول من الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس على أن تواصل الامانة العمل من أجل وضع مقترحات لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين النظم . وينبغي أن تراعي هذه العملية التغيرات التي حدثت منذ اعتماد القرار ٩٥ (د - ٤) كما ينبغي أن تؤدي الى اعتماد مقترحات تفضي الى تعزيز التدفقات التجارية والتعاون الاقتصادي المذكورين وأن تستجلي آفاقها في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات .

٣٥٣ - وذكر فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، الذي اجتمع في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ ، في تقريره أنه ينبغي تأكيد دور الأونكتاد في تعزيز العلاقات فيما بين النظم حتى يصبح أكثر استجابة لاحتياجات ومتطلبات البلدان الاعضاء . وأوصى الفريق المخصص أيضا بأن تواصل الامانة العمل في تعاون وتنسيق وثيقين مع شعب الأونكتاد الاخرى ومنظمات الامم المتحدة ذات الصلة لتحديد القضايا التي ينطوي عليها التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين النظم وتحليلها بعمق ، عن طريق اعداد تقارير ودراسات تحليلية ، مع ايلاء الاعتبار اللازم للاصلاحات الجارية في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والقاء الضوء على فرص التجارة والتعاون الجديدة النابعة من هذه الاصلاحات .

٣٥٤ - ورأى الفريق المخصص أنه ينبغي أن تشكل الافكار الواردة في الوثيقة TD/B/1104 الى جانب المضامين المتفق عليها في النص المرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) أساسا لصياغة مجموعة جديدة من المبادىء التوجيهية التي يمكن أن تؤدي الى توسيع التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين النظم . وشدد على أنه ينبغي أن تهدف أي مجموعة من المبادىء التوجيهية المقرر وضعها الى توسيع هذه

التجارة مع ايلاء الاهتمام اللازم لمشاكل البلدان النامية ومصالحها الانمائية ، خاصة الاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا منها .

٣٥٥ - وقد أعادت أمانة الأونكتاد صياغة المقترحات الواردة في الوثيقة TD/B/1104 على أساس التعليقات والملاحظات المعرب عنها خلال الجزء الأول من الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس واجتماع فريق الخبراء المخصص . وبما أن المجلس يضطلع في الوقت الراهن بالتحضير للأونكتاد السابع ، فقد ترغب لجنة الدورة في مواصلة العملية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بغرض زيادة تعزيز التقاء الآراء على أساس الاقتراحات الواردة في الوثيقة TD/B/1104 ، وكذلك المضامين المتفق عليها في النص المرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) .

٣٥٦ - وثمة عائق رئيسي يعترض زيادة التجارة بين الشرق والجنوب هو احتياج البلدان النامية الى معلومات مستكملة ووافية عن تنظيم التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية وعن فرص التجارة مع هذه البلدان . وأتاحت مساعي المساعدة التقنية للأونكتاد في هذا الميدان خلال السنوات الماضية زيادة افادة البلدان النامية من هذه الفرص . وقد رفعت الاصلاحات والتجديدات التي حدثت مؤخرا في تنظيم التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية قدر الحاجة الى توسيع نطاق ومضمون البرنامج وزيادة توجيهه توجيها عمليا ومثمراً . ويحتاج مثل هذا التوسيع الى موارد مالية ملائمة ، ولا تزال أمانة الأونكتاد في مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخصيص موارد لهذا الغرض في دورة ١٩٨٧ - ١٩٩١ .

٣٥٧ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء (نيوزيلندا) إن مجموعته قد أطلعت باهتمام على تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (TD/B/1129) . وقدرت بوجه خاص أن يركز فريق الخبراء جهوده أساسا على الاحتياجات الانمائية للبلدان النامية . وقال إن فريقه يسلم بأن الحكم على القيمة الحقيقية للتقرير سوف ينبني على جدوى اسهامه في مجمل أعمال الأمانة لدى قيامها بتخطيط برنامج عملها المقبل . ومع ذلك يعتقد فريقه أن اجتماع الخبراء قد خدم غرضا مفيدا ، وأعرب عن تقديره للأمانة لدورها في تنظيم الاجتماع .

٣٥٨ - وفي الجزء الأول من الدورة الثالثة والثلاثين ، أكد فريقه من جديد اعترافه بأن للأونكتاد دورا فريدا يؤديه من أجل توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية . وقال إنه أحاط علما أيضا بما أدركه فريقه من بروز ارادة لدى أمانة الأونكتاد تسلم بضرورة تركيز أعمالها

المقبلة على القضايا ذات الصلة بوضع استراتيجية متسقة لحفز التدفقات التجارية بين الشرق والجنوب . وسبق أن أعرب فريقه عن رغبته في التعاون مع الأمانة للعمل من أجل تنفيذ هذا الهدف . بيد أن فريقه قد أعرب أيضا عن قلقه فيما يتعلق بعدد كبير من الوثائق التي أصدرتها الأمانة واسترعى بوجه خاص النظر الى ما اعتبره الفريق اختلالا في التوازن والموضوعية والتركيز في الوثيقة TD/B/1104 . ورغم عدم تغير وجهة النظر الاجمالية لفريقه فيما يتعلق بهذه الوثيقة فانه سيتابع باهتمام ما توليه الأمانة من جهود لدراسة اقتراحاتها الواردة في الوثيقة TD/B/1104 من أجل تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، مع ايلاء اعتبار خاص لمصالح البلدان النامية . وقال إن فريقه يدرك ويشجع الاهتمام الحقيقي الذي تبديه الأمانة لدراسة نهج جديدة لأعمالها . ومع الاعتراف بصعوبة المهمة الملقاة على عاتق الأمانة عند اضطلاعها بهذا العمل ، فانه يجدد رغبة فريقه في المساعدة في هذا المجهود .

٣٥٩ - وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (السودان) ان فريقه يرحب بقرب نشر صيغة مستكملة للمقترحات الواردة في الوثيقة TD/B/1104 ، ربما كجزء من تقرير الأمين العام الى الأونكتاد السابع . وقال إنه يرى أن هذا قد يفضي الى اعتماد نص شامل بشأن هذه القضية في الأونكتاد السابع . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ سعيدة أيضا بالاحاطة علما بمقترحات فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، المعقود في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ . وفي هذا الصدد ، شدد على المقترحات الداعية الى زيادة الجهود لتحسين التركيب السلعي ، وبوجه خاص لزيادة نصيب السلع المصنوعة في صادرات البلدان النامية الى أوروبا الشرقية ، وتحسين المعلومات ، خاصة بشأن الاحصاءات التجارية ، واخضاع الخبرة السابقة لتحليل أكثر تفصيلا يتيح تحديد القطاعات المحددة والأشكال المؤاتية والجديدة للتعاون . وقد يؤدي هذا الى اقتراحات أكثر تحديدا للعمل المقبل .

٣٦٠ - وينبغي مواصلة برنامج المساعدة التقنية للأونكتاد وتوسيع نطاقه . وفي ضوء التطورات التي حدثت مؤخرا في أوروبا الشرقية ، تشدد مجموعة الـ ٧٧ على أهمية زيادة تبادل المعلومات عن فرص النشاط التجاري وطرائق الاتجار عن طريق أمور منها الحلقات الدراسية التي ينبغي السعي فيها الى التعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الاقليمية . وشدد أيضا على أهمية زيادة توجيه هذه الحلقات الدراسية الى الجوانب العملية وعلى ضرورة زيادة استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلبات توفير الأموال اللازمة للبرنامج .

٣٦١ - واختتم قائلا إن النص المرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) وتوصيات ومقترحات فريق الخبراء المخصص والوثيقة TD/B/1104 تشكل في رأي فريقه قاعدة جيدة للمباحثات ويمكن أن تؤدي الى نتائج بناءة وايجابية في المستقبل .

٣٦٢ - ولاحظ المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) ان الهدف النهائي لأعمال اللجنة هو تحديد طرق ووسائل زيادة توسيع التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين المجموعات المختلفة من البلدان . ولاحظ النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء المخصص لدى نظر الامكانات الشاملة للتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين المجموعات المختلفة من البلدان ، وأشار الى أن استنتاجات الفريق تشمل نتائج عديدة يمكن أن يكون لها تأثير هام على الأعمال المقبلة في ميدان العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم المختلفة . وفي هذا الصدد ، لاحظ فريقه أن زيادة توسيع التجارية وتكثيف التعاون الاقتصادي بين الشرق والجنوب وبين الشرق والغرب انما يعتمدان أساسا على بيئة دولية معاضدة وأيسر استبناء يمكن للتجارة أن تنمو فيها على أساس المراعاة الكاملة للقواعد والمبادىء المعترف بها دوليا . وليس مثل هذا التوسع التجاري في رأيه هدفا في حد ذاته ولكن ينبغي النظر اليه كامكانية لتوسيع النمو وزيادة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في جميع البلدان ، والنامية منها بوجه خاص .

٣٦٣ - ويود فريقه عشية انعقاد الأونكتاد السابع مشاهدة جهد لزيادة تشجيع دور الأونكتاد كمنظمة دولية كي يستطيع خدمة مصالح جميع الدول . وقال إنه يوافق على فكرة قيام المؤتمر باعتماد تدابير ايجابية تؤدي الى زيادة تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم المختلفة . وسيحتاج الوصول الى مثل هذه النتيجة الى نهج واقعي يعتمد على منظور طويل الأجل ، مع ايلاء الاهتمام اللازم للمصالح المحددة والامكانات الاقتصادية لآحاد الدول الأعضاء في الأونكتاد . ويمكن توفير مثل هذا النهج من خلال اقتراحات المجموعات الاقليمية المختلفة ، واستنتاجات فريق الخبراء المخصص الذي اجتمع في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، واقتراحات الأمانة الواردة في الوثيقة TD/B/1104 وعناصر النص المرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) . وفي هذا السياق ، ينبغي توجيه المداولات الجديدة بشأن القضايا المتصلة بالعلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم المختلفة الى تحديد نهج جديدة ايجابية تعكس حقائق الثمانينات واعداد قواعد للتعاون خلال العقد المقبل . وينبغي أن تراعى تماما الجهود التي تبذلها البلدان الاشتراكية للتغيير الهيكلي ولاصلاح أنظمة الادارة الاقتصادية لديها وضرورة أن تستجيب المجموعات الاخرى من البلدان عمليا لهذه التطورات .

٣٦٤ - وأثنى على برنامج المساعدة التقنية الذي وضعه الأونكتاد لتعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، لمساهمته في

تعيين القطاعات المحددة للتعاون ، والانشطة المشتركة ، وفي تمكين البلدان النامية من زيادة الافادة من مخططات نظام الافضليات المعمم ، ومناقشة تحسين التركيب السلعي للتدفقات التجارية المتبادلة ، والحصول على معلومات اضافية بشأن الاصلاحات الجارية في أنظمة الادارة الاقتصادية ، وامكانيات تنمية علاقات وفرص وطرائق التجارة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بما يعود بالنفع على الجانبين . ودعا الى توفير الدعم المالي لهذه الانشطة وأعرب عن الامل في أن يقدم برنامج الامم المتحدة الإنمائي أيضا مساهماته في المستقبل .

٣٦٥ - وقال ممثل الصين إن وفد بلاده يقدر التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وفي رأيه أن المناقشة التي دارت خلال الجزء الاول من الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس ، بالاضافة الى النص المرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) وتوصيات فريق الخبراء المخصص ، ينبغي أن توفر الاساس لاعتماد مجموعة جديدة من المبادىء التوجيهية بشأن الموضوع قيد المناقشة .

٣٦٦ - وفيما يتعلق باقتراحات فريق الخبراء المخصص ، قال إن وفد بلاده يعلق أهمية خاصة على تلك التوصيات المتصلة بالالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي ، وتحسين التكوين السلعي للصادرات من البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية ، ولا سيما زيادة حصة السلع المصنعة ، وتحسين نظام الافضليات المعمم ، واقامة مشاريع مشتركة وتعاون ثلاثي وشروط أفضل للقروض والمساعدة المالية . فكل تلك الاقتراحات تشكل نقطة مرجعية للمفاوضات بشأن مشروع قرار حول البند المعني . وفي هذا الصدد ، من المهم أيضا ، في المفاوضات المقبلة ، أن يوضع في الاعتبار الجزء المتفق عليه من النص المرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) ، اذ أن عدم وجود اتفاق بشأن هذا الموضوع لا يمكن أن يعتبر أمرا عاديا .

٣٦٧ - واختتم كلامه قائلا إنه يأمل أن الوثائق المفيدة التي تم اعدادها لهذه الدورة ، بالاضافة الى الرغبة العامة في تحسين وتوسيع التجارة ، ستؤدي الى اعتماد مقرر جديد في الاونكتاد السابع بشأن الموضوع قيد المناقشة يكون مقبولا لدى جميع الاطراف .

٣٦٨ - وقال ممثل العراق ان وفد بلاده أكد في مناسبات عديدة على أهمية القيام بدراسة شمولية توفر معلومات أكثر تفصيلا وتحديثا بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم المختلفة ، بما فيها التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وفي هذا الصدد ، قال ان وفد بلاده يعتقد بأن أمانة الاونكتاد

تستطيع المساعدة على تشجيع المشاورات الثنائية حيث يمكن تبادل الآراء بين البلدان النامية ، وكذلك بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وفي هذا الصدد ، أكد على فائدة الحلقة الدراسية التي نظمت في موسكو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ حول الطرق والوسائل الكفيلة بتوسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية .

٣٦٩ - وقال ان وفد بلاده يعتقد بأن الحالة الراهنة تتسم بضعف التنسيق بين البلدان النامية والبلدان الأخرى ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وأن هناك حاجة الى مزيد من التنسيق بين الأونكتاد وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى . وأضاف انه ينبغي عقد مشاورات في اطار الأونكتاد لوضع مجموعة من القواعد المتفق عليها دوليا تأخذ بعين الاعتبار مبدأي السيادة والاستقلال في الوقت الذي تعزز فيه التجارة فيما بين البلدان المختلفة .

٣٧٠ - واختتم كلمته قائلا إن الحالة الاقتصادية السائدة تتطلب النظر في كل الوسائل والبدائل الممكنة وأن تنمية التعاون بين البلدان النامية والبلدان المعنية الأخرى تمثل احدى القضايا المهمة في هذا الصدد . وان تعزيز العلاقات مع البلدان الاشتراكية يمثل أحد جوانب هذا التعاون .

٣٧١ - وأشار ممثل تشيكوسلوفاكيا الى اهتمام بلده بالاشتراك في تقسيم دولي كبير للعمل وفي تنمية التعاون فيما بين البلدان المختلفة . وأحاط اللجنة علما بالتطورات التي حدثت في اقتصاد وتجارة بلده في عام ١٩٨٦ ، فضلا عن التدابير التي اتخذت لتحسين النظام الاقتصادي .

٣٧٢ - وقال إن بيئة دولية مواتية قد ساهمت في تنمية التجارة ، غير أن صادرات بلده تواجه تدابير حمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، لا سيما في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، بالاضافة الى التدابير غير الاقتصادية المتخذة في اطار لجنة تنسيق سياسات التجارة بين الشرق والغرب . وأضاف ان بلده مستعد للمزيد من تنمية التعاون التجاري والاقتصادي مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على أساس الالتزامات التي تم التعهد بها داخل الغات .

٣٧٣ - وذكر أن بلده مهتم أيضا بتوسيع التجارة مع البلدان النامية ويؤيد الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتخفيض ديونها . وقال ان تنمية التعاون الثلاثي ذات أهمية كبيرة ، لا سيما في تنفيذ المشاريع المتعددة الأطراف في البلدان النامية ، وحفز التعاون الصناعي ، وانشاء مشاريع مشتركة في ميدان الصناعة والسياحة .

٣٧٤ - وفي الختام ، أثنى على نتائج فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة اذ ساهم مساهمة ايجابية في نشاط الأونكتاد في هذا المجال .

٣٧٥ - وقال ممثل كوبا إن وفد بلاده يعتبر ان فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد توصل الى مجموعة متسقة من التوصيات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في الأونكتاد السابع . وأكد في هذا الصدد على التحليل الذي أجراه فريق الخبراء ، ومفاده أن استمرار الأزمة الاقتصادية أدى الى انخفاض في النشاط الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية . وأضاف ان وفد بلاده يعتقد بأن زيادة التجارة والتعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية يمكن أن تساهم في ادخال تحسينات كبيرة في القطاع الخارجي للبلدان الأخيرة ، نظرا لأن الحالة الراهنة قاصرة جدا عن الامكانيات القائمة .

٣٧٦ - وأشار الى أن هدفا مباشرا واحدا فيما يتعلق بالبند قيد المناقشة هو تنفيذ القرارات أو الاتفاقات التي تؤدي الى طرق ووسائل جديدة لزيادة التجارة والتعاون ، بحيث يتم تعزيز تكامل اقتصادات البلدان الاشتراكية والبلدان النامية .

٣٧٧ - واختتم كلمته قائلا إنه ، من بين التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المخصص ، يرى وفد بلاده أن تلك التوصيات التي تشير الى الدراسات في ميدان الخدمات والمشاريع المشتركة ، والأبحاث السوقية في البلدان الاشتراكية ، والمساعدة التقنية ، هي ذات أهمية خاصة .

٣٧٨ - وأعرب ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي عن اقتناعه العميق بأن العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم المختلفة عامل هام يساهم في تخفيف التوتر الاقتصادي وفي تنمية تعاون دولي واسع . وأعاد تأكيد نية كل البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية مع كل البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة التي تظهر رغبتها في القيام بذلك .

٣٧٩ - ثم وصف عملية التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في عام ١٩٨٦ وذكر أن التنمية ، فضلا عن التعاون المتبادل ، ستظل عاملا مساعدا على الاستقرار في الاقتصاد العالمي . وقال إن مجلس التعاضد الاقتصادي ، في دورته الثانية والأربعين في عام ١٩٨٦ ، قد لاحظ مع التقدير تعميق علاقات الدول الأعضاء في مجلس

التعاضد الاقتصادي مع البلدان النامية ، ورحب بالقرارات المتخذة في مؤتمر رؤساء بلدان وحكومات دول عدم الانحياز فيما يتصل باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل .

٣٨٠ - وذكر أن البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي مستعدة أيضا لتنمية التعاون المتبادل النفع والمتساوي في المجال التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والجماعة الاقتصادية الأوروبية . وقال ان بعض التقدم قد أحرز في انشاء علاقات رسمية بين مجلس التعاضد الاقتصادي والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان فرادى من البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي .

٣٨١ - وأخيرا ، قال إن تنمية التعاون الاقتصادي الدولي والتجارة العالمية على أساس متساو وعادل ينبغي أن يكون أحد العناصر الهامة في إنشاء نظام للأمن الدولي ، بما في ذلك الأمن الاقتصادي الدولي .

٣٨٢ - وتكلم الرئيس ، خاتما المناقشات حول البند ٧ من جدول الأعمال ، فأعرب عن رأيه بأن اللجنة قامت ، ضمن قيد الوقت المحدود ، بمواصلة المناقشات المفيدة حول البند التي بدأت في الجزء الأول من الدورة . وفي رأيه أن تلك المناقشات قد أوجدت تفهما أفضل للمواقف وتقاربا أوسع لوجهات النظر حول المسائل المتصلة بالبند ٧ ، ميسرة تحقيق حصيلة ايجابية من أجل الأونكتاد السابع . وهكذا ، فقد أسهم عمل اللجنة في العملية المؤدية الى اعتماد اقتراحات تفضي الى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم المختلفة وعزز الدور الذي يمكن للأونكتاد أن يلعبه في هذا الميدان .

٣٨٣ - وفي الجلسة السادسة للجنة ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، قال مدير شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ، متحدثاً بالنيابة عن الرئيس ، إنه خلال الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس ، اغتنم عدد من البلدان الفرص التي أتاحتها آلية الأونكتاد التشاورية لإجراء مشاورات حول المسائل المتصلة بالتجارة المتبادلة بين هذه البلدان وعلاقاتها الاقتصادية . وكانت هذه المشاورات ، التي نُصّ عليها في قرارات المؤتمر ذات الصلة ، سرية وطوعية وغير ملزمة في طابعها (طبقا لقرار المؤتمر ٩٥ (د - ٤)) ؛ وقد طُلب الى أمانة الأونكتاد أن تشترك سواء في الإعداد التقني للمشاورات أو في مراحلها اللاحقة وأن تقدم تقريرا الى المجلس عن النتائج الموضوعية التي تحققت .

٣٨٤ - وقال إنه خلال الدورة الحالية للمجلس ، تم إجراء مشاورتين متعددتي الأطراف تضمان اثنين من البلدان النامية وستة من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، كما أجريت ست مشاورات ثنائية ضمت ثلاثة بلدان نامية وأربعة بلدان اشتراكية .

٣٨٥ - وأضاف أن أهم موضوع للمشاورات الثنائية بين المشتركين كان متابعة المشاورات السابقة التي أجريت منذ عام . وقد تم تقديم معلومات اضافية عن احتياجات البلدان النامية من الواردات الى جانب معلومات مفصلة عن الإمكانيات التصديرية . وأبلغ بلد اشتراكي شريكه النامي أن ممثله التجاري في بلد مجاور لهذا البلد النامي ، قد قام ، طبقاً لمشاورات العام الماضي ، بزيارة البلد النامي المعني عدة مرات وأن هناك في الأفق بعض دلائل على إبرام عقود في وقت مبكر .

٣٨٦ - واسترسل قائلاً إنه في خلال المشاورات المتعددة الأطراف ، ناقش الشركاء مسائل مختلفة تتعلق بتوسيع نطاق تجارتهم المتبادلة وتعاونهم الاقتصادي . وكان أهم موضوع في هذه المشاورات الإعداد لحلقتين دراسيتين وطنيتين بشأن التجارة مع البلدان الاشتراكية من المقرر أن ينظمهما الأونكتاد في أيار/مايو ١٩٨٧ . ورأت البلدان النامية المعنية أن هاتين الحلقتين الدراسيتين الوطنيتين يمكن أن تصلحا كآلية إضافية لتعزيز تعاونها التجاري والاقتصادي مع البلدان الاشراكية في أوروبا الشرقية . وسيحضر الحلقتين الدراسيتين ممثلون لكل من القطاعين الخاص والعام . وكان من رأي البلدان النامية أيضا أن الحلقتين الدراسيتين ينبغي أن تهدفا الى تعيين منتجات صالحة للواردات والصادرات المقبلة ، وتعيين مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي ، وإجراء مناقشات حول أشكال جديدة من التعاون الاقتصادي ، تشمل إنشاء مشاريع مشتركة ، وإمكانية توسيع نطاق الصادرات من أشباه المصنوعات والمصنوعات من هذه البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وأبلغ الخبراء من أحد البلدان النامية أيضاً شركاءهم من البلدان الاشتراكية بأن تشريعاً جديدا في ميدان التجارة الخارجية قد بدأ سريانه بالفعل في بلدهم ورأوا أن الحلقتين الدراسيتين ينبغي أن تتيحا فرصة للبلدان الاشتراكية لكي تناقش بعمق تدابير جديدة تتعلق بتنظيم علاقاتها الاقتصادية الخارجية .

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٣٨٧ - في الجلسة السادسة للجنة ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاطت اللجنة علماً بتقرير فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (TD/B/1129) .

٣٨٨ - وفي الجلسة السابعة للجنة ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، اعتمدت اللجنة تقريرها عن البند ٧ من جدول الأعمال (TD/B(XXXIII)/SC.II/L.4 و Add.1) وفوضت نائب الرئيس والمقرر في استيفاء التقرير حسب الاقتضاء (٩) . وأذنت أيضا لنائب الرئيس أن يقدم تقريراً شفوياً الى المجلس .

البيانات الختامية (١٠)

٣٨٩ - قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (السودان) إن مجموعته تتطلع الى مناقشات ومفاوضات بناءة في الأونكتاد السابع بشأن مسألة العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

نظر المسألة في الجلسة العامة

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٩٠ - في الجلسة ٧٠٨ للمجلس ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علماً بتقرير الدورة الثانية للجنة بشأن هذا البند وأحاط علماً بتقرير فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (TD/B/1129) .

الفصل السادس

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٩١ - ذكر مدير فرقة العمل المعنية بتنفيذ برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في عرضه لهذا البند أن الغرض من الفرقة هو ابلاغ المجلس بما يتم من ترتيبات داخل الأمانة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فضلا عن تقديم عرض عام للتنويه ببعض مجالات برنامج عمل الأمانة والأنشطة التي يمكن من خلالها أن يدعم الأونكتاد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٣٩٢ - وأضاف ان اعتماد البرنامج في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة كان حدثا تاريخيا اذ كرست لأول مرة دورة استثنائية للمشاكل الاقتصادية لمنطقة بعينها . ان افريقيا التي تضم ٣٧ بلدا من البلدان الأربعين المسماة أقل البلدان نموا ، سجلت أقل تقدم اقتصادي فيما بين المناطق النامية في الأعوام الخمسة عشر الماضية . وجرى توثيق جيد للحالة الاقتصادية الحرجة في كثير من البلدان الأفريقية والطابع الهش لاقتصاداتها وتعرضها لعوامل دخيلة . ولذا لم يكن من باب الصدفة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن أفريقيا .

٣٩٣ - ان البرنامج الذي وافقت عليه الجمعية العامة بتوافق الآراء يتألف أساسا من اتفاق عام بين الدول الافريقية والمجتمع الدولي . فقد أعادت الدول الافريقية تأكيد عزمها على أن تأخذ على عاتقها انعاش وتنمية اقتصاداتها في حين تعهد المجتمع الدولي بدعم جهودها من خلال زيادة تدفقات الموارد وعن طريق تعزيز بيئة دولية داعمة لتلك الجهود .

٣٩٤ - ورداً على النداء الموجه الى الهيئات في منظومة الأمم المتحدة بالمساعدة في تنفيذ البرنامج وتعليمات الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد ، أنشأ الأمين العام للأونكتاد فرقة عمل مشتركة بين الشعب لتنفيذ البرنامج . واشتملت الوثيقة المعروضة على المجلس (TD/B/1131) على ثلاثة أجزاء : الأول يصف الولايات ، والثاني يشمل بعض الوظائف الأساسية لفرقة العمل ، ويضع الجزء الثالث الخطوط العريضة لبعض المجالات داخل ولاية الأونكتاد التي يمكن فيها للأمانة الاسهام في تنفيذ البرنامج . وهذه لا تعدو أن تنوه بالغرض العام للأنشطة المتوخاة ، ويمكن اعطاء اتجاهات جديدة مع تبلور البرنامج ، مع الأخذ في الاعتبار ولايات الأونكتاد ومجالات اختصاصه .

٣٩٥ - وتشتمل المسائل والبرامج والأنشطة الواردة في القائمة الارشادية على التجارة الدولية في السلع الأولية ، وفرص الوصول الى الأسواق ، والحمائية ، والدين وتدفقات الموارد الخارجية ، مع الأخذ في الاعتبار مشاكل أقل البلدان نموا في اطار برنامج العمل الجديد الكبير . وتشتمل المجالات المحتملة للأنشطة المحددة على برامج المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية ، ومشاكل النقل - وخاصة لتلك البلدان الواقعة شرقي ووسط وجنوبي افريقيا - والنقل البحري والتأمين والتكنولوجيا . كما يمكن للمساعدة المتصلة بتجمعات التكامل الاقليمي وللنظام الشامل للأفضليات التجارية ونظام الأفضليات المعمم والمساعدة المقدمة الى دول مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء أن تسهم في تنفيذ البرنامج .

٣٩٦ - وتتعاون الأمانة تعاونا وثيقا مع شتى الآليات المنشأة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل متابعة تنفيذ البرنامج كما تشارك مشاركة كاملة فيها . وتشتمل هذه الآليات على اللجنة التوجيهية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ البرنامج . وبالاضافة الى ابلاغ المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في التنفيذ . فمن شأن هذه الترتيبات أن تساعد الأمين العام للأمم المتحدة في اعداد تقارير عن التنفيذ وفقا للولاية الممنوحة من الجمعية العامة . كما تشارك أمانة الأونكتاد في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن تنفيذ البرنامج وتتعاون حالياً مع أمانتي المنظمتين .

٣٩٧ - وأعرب عن أمله في أن توفر مناقشة هذا البند مزيدا من الارشاد والتوجيه لمساعدة الأمانة في عملها في هذا المجال .

٣٩٨ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء (المملكة المتحدة) ان مجموعته ترحب بالنهج البناء الذي أظهره جميع المشتركين في الدورة الاستثنائية المعنية بافريقيا ، التي تعكس نتائجها المناخ الايجابي الذي ساد . وتعترف المجموعة باء بجدة المشاكل التي تواجهها بلدان افريقية كثيرة . وليست هناك حلول سهلة ، غير أن دولا افريقية كثيرة أدركت الحاجة الى اصلاح اقتصادي ومؤسسي وتصرفت بناء على ذلك . وينبغي استمرار وتعزيز عملية التكيف هذه . وسوف يتطلب ذلك دعما من المنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات المالية ، المانحة والدائنة .

٣٩٩ - وقال إن المجتمع الدولي اتخذ خطوات لزيادة تدفق الموارد الى الدول الافريقية . وتتضمن التدابير المتفق عليها مرفق التكيف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي ، والمرفق الخاص بافريقيا التابع للبنك الدولي ، وموارد اضافية للمؤسسة الإنمائية الدولية ٨ ، تؤول ٥٠ في المائة منها الى جنوب الصحراء

الافريقية . كما وضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برنامجا خاصا لـ ٢٤ بلدا تقع جنوب الصحراء . وهناك تدابير أخرى قيد النظر . كما لا ينبغي نسيان الجهود الشنائية الهامة التي بذلتها المجموعة باء .

٤٠٠ - وشكر الأمانة على الوثائق المتعلقة بالبند ، ولكنه لاحظ أنها سلمت في مرحلة متأخرة جدا وليس بكل اللغات . وأضاف ان ملاحظاته من ثم ملاحظات أولية ، وقد تود الوفود الوطنية قول المزيد فيما بعد .

٤٠١ - وقال إن المسألة المتعلقة بالدورة الراهنة هي النظر في مجالات العمل الممكنة لقوة العمل التابعة للأونكتاد من أجل تعزيز برنامج العمل . وأعرب عن ترحيبه بأن الأمانة بدأت تطرق ما يترتب على ضرورة متابعة البرنامج من آثار على الأونكتاد . وينبغي لأي عمل أن يتكيف في اطار ولاية الأونكتاد القائمة وموارده . وقد يكون من الضروري للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تتناول شتى المقترحات الواردة في الورقة بمزيد من التفصيل .

٤٠٢ - وأضاف ان المجموعة باء قد تناولت برنامج العمل بروح ايجابية جدا وفي استطاعتها الموافقة على الكثير مما قيل في الوثيقة TD/B/1131 ، فهي مثلا ترحب بالتركيز على دور السياسات المحلية ودور القطاع الخاص . وقال ان النقاط المتعلقة بتجهيز وتسويق وتوزيع السلع الأساسية والواردة في الفقرة ١٦ نقاط مفيدة . وان الجهود الافريقية في هذا المجال تعتبر جهودا هامة شريطة ايلاء الانتباه الى الحقائق الاقتصادية التي تستند اليها . ووافق على ما جاء في الفقرة ١٨ من الآراء المعرب عنها بشأن التعاون فيما بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ، وقال ان هذا بالضبط هو نوع النشاط الذي يستطيع الأونكتاد المضي فيه فيفيد . وبالمثل ، فان وضع نظم لمعلومات الأسواق ، وأنظمة الانذار المبكر ، الخ ، والواردة في الفقرة ٢٣ ، لهي أمور جديرة بمزيد من الاهتمام ، كشأن المساعدة في ادارة وتقييم الديون المشار اليهما في الفقرة ٣٠ .

٤٠٣ - وقال إن هذه تعتبر أمثلة للمجالات التي يستطيع فيها الأونكتاد ، في اطار ولايته القائمة وباستغلال الموارد المتاحة حاليا ، تنفيذ الأعمال التي ستكون ذات فائدة للكثير من البلدان الافريقية . لكن هناك مقترحات في الوثيقة TD/B/1131 تبدو للوهلة الأولى صعبة القبول دون المزيد من التوضيح والمناقشة . وينبغي للأمانة أن تضع في اعتبارها ما يساور المجموعة باء من قلق من أنه لا ينبغي للأونكتاد أن يتعدى على مجالات نشاط تستأثر بها جليا منظمات أخرى . ونظرا لندرة موارد الأونكتاد

المالية فمن الأهمية بمكان أن يركز الأونكتاد على تلك المجالات التي ينفرد فيها بالخبرة والكفاءة .

٤٠٤ - وقال إن المجموعة باء تشعر بالقلق على نحو خاص من بعض الآراء المعرب عنها في النصف الأخير من الفقرة ١٠ فيما يتعلق ببرنامج عمل الأونكتاد . وبالمثل فان المقترحات الواردة في الفقرة ٣٨ بشأن دور الأونكتاد في مساعدة البلدان الافريقية في الاستعداد لمفاوضات الغات في اطار جولة أوروغواي تعتبر سابقة لأوانها وينبغي أن تشكل جزءا من مناقشة شاملة بشأن مساعدة الأونكتاد الممكنة للبلدان النامية في هذا الميدان .

٤٠٥ - وفي ميدان السلع الأساسية ، لا يبدو أن القراءة الأولى للوثيقة تعكس المناقشة الكاملة التي جرت في اللجنة مؤخرا بشأن السلع الأساسية : فالفقرتان ١٣ و ١٤ تتطلبان توضيحا . وعلى سبيل المثال ، ليس واضحا بالمرة معنى " السياسات التسويقية " الموضوعة " لتفادي حدة تقلبات السوق " .

٤٠٦ - وقال إن الفقرة ٣٤ تشير الى مساعدة الأونكتاد الممكنة في انشاء مؤسسات مصرفية تجارية . وتؤيد المجموعة باء الاشارة الايجابية لدور المقاول وتوافق على أن هناك حاجة حقيقية لخدمات التوسط المالي الذي يعتمد عليه في افريقيا ، ولكن تنشأ الحاجة الى فحص حذر عما اذا كان للأونكتاد دور عملي يقوم به في انشاء مؤسسات مصرفية تجارية .

٤٠٧ - وقال ان الفقرة ٣٥ قد بالغت في المشاكل المرتبطة بنقل التكنولوجيا . ذلك أن رصد برامج المعونة وتقييمها جيدان عموما . وفي رأيه أن المشكلات المشار اليها ليست عاملا جوهريا في برامج المعونة الرسمية .

٤٠٨ - وأضاف ان هناك قدرا كبيرا يقال بشأن الملاحظات التي تتناول المؤسسات المالية الدولية . ويكفي القول بأن الوثيقة لا تعترف الاعتراف الواجب بمقدار التنسيق التفصيلي داخل المؤسسات المالية الدولية وفيما بينها على السواء . وأعرب عن دهشة المجموعة باء للدور الذي يدعيه الأونكتاد لنفسه في مفاوضات التكيف الهيكلي والوارد في الفقرة ٣٨ والآراء المعرب عنها في تلك الفقرة بشأن دور الأونكتاد في المناقشات المالية والنقدية . ومن المهم ألا يحدث ازدواج في العمل الذي قامت به بالفعل الهيئات المختصة الأخرى ، ولاحظ في هذا الصدد أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد استكملا بالفعل تحليلات حالة الديون الافريقية .

٤٠٩ - وقال إن الفقرة ٣٢ التي تناولت التجارة مع البلدان الاشتراكية تعتبر مثيرة للاهتمام ، بيد أنها لم تذكر المدى الهائل لتوسيع الصادرات الى أوروبا الشرقية ، مثل صادرات المنتجات الاستوائية . وفيما يتعلق بالفقرة ٣٣ ، المتصلة بالنقل ، قال إن من الأمور الهامة تنفيذ أنشطة الأمانة في سياق قوى السوق الشاملة .

٤١٠ - وفي ختام كلمته كرر ما يساور المجموعة باء من مشاعر القلق بشأن المشاكل في افريقيا وأعاد تأكيد التزام المجموعة باء الذي تعهدت به في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة بأن تبذل كل ما في وسعها لتوفير موارد كافية في سبيل دعم واستكمال جهود التنمية الافريقية . وقال إن المجموعة باء تؤيد تأييدا كاملا الدور المفيد الذي يستطيع الأونكتاد ، في اطار ولايته وتعاونه وتنسيقه مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، القيام به في مساعدة الانتعاش والتنمية في افريقيا .

٤١١ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال (بولندا) ، متكلما أيضا باسم منغوليا ، ان الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الافريقية قد وصلت الى نقطة حرجة فأصبحت تهدد لا آفاق التعاون الاقتصادي فحسب وانما أيضا وجود سكان البلدان الافريقية ذاتهم ، وعزا جذور الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان الافريقية الى التركة الثقيلة التي خلفها لها الاستعمار الأمر الذي يجعل الجهود التي تبذلها بلدان افريقية كثيرة من أجل بلوغ الاستقلال الاقتصادي الحق ، قاصرة عن تحقيق النتائج المرجوة ، برغم انهيار النظام الاستعماري . وقد تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية وازدادت ، حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، من ١٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٣ الى ٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٦ ، وازداد تدفق الموارد المالية من البلدان الافريقية ، فخلال الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ تلقت هذه البلدان ٥,٥ مليار دولار في شكل استثمارات أجنبية ولكن خرج منها مبلغ يعادل أربعة أمثال ذلك (٢٢,٦ مليار دولار) ، أي أن التدفق الصافي للموارد منها من خلال الشركات عبر الوطنية بلغ ١٦,٥ مليار دولار .

٤١٢ - ومضى قائلا إن المجموعة دال في نظرتها الى الحالة في البلدان الافريقية تولي الفهم والتقدير المناسبين لما تبذله البلدان الافريقية من جهود للتوصل الى مخرج من الحالة الراهنة من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي وذلك بتصفية الاستغلال الاستعماري الجديد واقامة رقابة فعالة على أنشطة الشركات عبر الوطنية ، والمجموعة دال على اقتناع بأن تعبئة البلدان الافريقية لمواردها الداخلية من أجل التنمية المتصلة لاقتصاداتها الوطنية ، على طريق التحول الاجتماعي - الاقتصادي العميق ، أمر ذو أولوية في كفاح هذه البلدان من أجل انهاء استعمارها اقتصاديا .

٤١٣ - وما من شك في أن الأونكتاد يمكنه ، بل وينبغي له ، بوصفه المنظمة العالمية الأوسع نطاقا المعنية بقضايا التجارة والتنمية ، أن يساهم بنشاط في حدود امكانياته في التغلب على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة الافريقية بما في ذلك ، بل وعلى وجه الخصوص ، في اطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي يجري تنفيذه حاليا وفقا للقرار A/Res/S-13/2 .

٤١٤ - وأعرب عن تأييد البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال ومنغوليا للجهود التي تبذلها البلدان النامية بهدف اقامة بيئة اقتصادية دولية أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ ، وقال إن بلدان المجموعة دال ومنغوليا ، اذ تضع في اعتبارها أن حصائل تصدير السلع الأساسية ذات أهمية قصوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية للدول الافريقية ، تنظر بتفهم للجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية واقرار السيادة الحقيقية لدول القارة .

٤١٥ - ويستطيع الأونكتاد في اطار ولايته أن يسهم مساهمة كبيرة في تثبيت القطاعات السلعية في الاقتصاد العالمي ، وذلك أولا بالعمل على دعم ما هو قائم ، وانشاء الجديد ، من اتفاقات تثبيت السلع الأساسية ، وثانيا بزيادة مشاركة البلدان النامية في تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتطويرها .

٤١٦ - وتتضمن الوثيقة TD/B/1131 مبادىء توجيهية هامة لا شك في أن تنفيذها سيساهم في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . كما تؤيد مجموعته اتخاذ تدابير لتصفية ما هو قائم في التجارة الدولية من قيود شتى تؤثر في أوضاع التجارة الخارجية للبلدان الافريقية وتؤدي الى تفاقم مشكلة ديونها الخارجية . وترى أيضا بلدان المجموعة دال أن تلك المجالات المذكورة في الوثيقة كالتماس فرص جديدة لتوسيع تجارة البلدان الافريقية مع الدول الاشتراكية توسيعا يعود بالمنفعة المتبادلة ، وكتشجيع عملية نقل التكنولوجيا لأغراض تنمية البلدان الافريقية ، وكذا عدد من الاتجاهات الأخرى للأنشطة ، مجالات مفيدة وملائمة لأمانة الأونكتاد .

٤١٧ - وينبغي لدورة الأونكتاد السابعة الوشيكة الانعقاد وضع تدابير فعالة بغية المساهمة في تنمية التجارة بين جميع البلدان بهدف مقاومة التآكل المتزايد في النظام التجاري الدولي ، ذلك أن تحسين الحالة في التجارة الدولية في السلع الأساسية والتوصل الى حلول للمشاكل المالية الدولية بما في ذلك المديونية الخارجية وتدفق الموارد الصافي من البلدان النامية ، الى جانب تدابير أخرى ، سيمثل مساهمة

عملية من جانب الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٤١٨ - أشار المتحدث باسم المجموعة الافريقية (مدغشقر) بوجه خاص الى تقرير الأمين العام للأونكتاد عن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (TD/B/1131) ، فقال إن المجموعة الافريقية قد أحاطت علما بالمنهجية وبرنامج العمل الناظمين لفرقة العمل التابعة للأونكتاد التي أنشأها الأمين العام بغية تحديد وتنسيق ومتابعة التدابير التي ينبغي أن يتخذها الأونكتاد بغية ضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٣ المتعلق بالمشاكل الاقتصادية في أفريقيا . وقال إن مجموعته تهنىء الأمين العام على مبادرته . وترى المجموعة الأفريقية ان الوقت ليس مناسبا للشروع في تحليل مفصل لما هو ، بصفة أساسية ، برنامج عمل وبيان طريقه ، لكنها تضع نفسها تحت تصرف الأمانة من أجل تبادل الآراء في موعد لاحق في اطار المشاورات التي تعتزم فرقة العمل اجراءها . واستطرد قائلا أن مجموعته تقدر بوجه خاص الجهود التي تعتزم أمانة الأونكتاد بذلها بغية حشد العمل والدعم من جانب المجتمع الدولي ، لا سيما وأن الحالة الاقتصادية في افريقيا آخذة في التدهور المستمر . وفي هذا الشأن ، فان وزراء التجارة والتنمية الافريقيين ، الذين اجتمعوا مؤخرا في أديس أبابا ، قد أعربوا عن استيائهم من أنه ، على الرغم من أن معظم البلدان الافريقية قد بدأت تنفذ برنامج العمل ، فان المجتمع الدولي ، بدوره ، لم يف بالتزامه بتقديم موارد كبيرة دعما لتنفيذ البرنامج . كما أكد انه قد تم حتى الآن اهمال أو تجاهل التزامات هامة وعدد من التدابير المحددة في قرارات الأونكتاد ومقرراته كانت قد اعتمدت بالاجماع أو بتوافق الآراء . وعليه فان المجموعة الافريقية تحيط علما بالرغبة التي أبديت في تقرير الأمين العام للأونكتاد بالعمل على ضمان تنفيذ هذه التدابير بكاملها في اطار برنامج العمل . وأعرب عن رغبة مجموعته في أن تؤكد من جديد تأكيداً قوياً أهمية الدور الذي يؤديه الأونكتاد ، منذ انشائه ، في مضمار التعاون الاقتصادي الدولي في التجارة والتنمية ، وهي تؤكد ضرورة الابقاء على روح الأونكتاد وأهدافه على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وفي القرارات والمقررات اللاحقة الرامية الى تمكين الأونكتاد من النهوض بولايته بقدر أكبر من الفعالية .

٤١٩ - وقال ممثل الصين انه في حين ان افريقيا قارة غنية ، فان مواصلة النهب على مر التاريخ ، وعدم كفاية النظام الاقتصادي الدولي ، وحدوث كوارث طبيعية خطيرة في السنوات الأخيرة ، قد أوقعت اقتصادات افريقية كثيرة في مصاعب بالغة الشدة . فقد تباطأ نموها الاقتصادي ، وتناقصت حصائل صادراتها ، وتزايد عبء ديونها . وفي عام ١٩٨٦ ، بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في افريقيا ١,٣ في المائة ، وكانت

معدلات النمو سلبية في تسعة من بلدانها . ونتيجة لانخفاض أسعار المنتجات الأولية ، هبط مجموع حصائل صادرات بلدان افريقيا من ٦٠,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٥ الى ٤٤,٣ مليار دولار في عام ١٩٨٦ ، أي بنسبة ٢٧ في المائة ؛ وبلغ حجم ديونها الخارجية ٣٠٠ مليار دولار ، واستحوذت خدمة ديونها في ذلك العام على ٤٠ في المائة من حصائل صادراتها . أما حالة معظم البلدان الفقيرة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى فهي أكثر تقلقلا من ذلك أيضا . وعلى وجه العموم ، فان كثيرا من الافريقيين محرومون من الملبس والقوت الأساسيين .

٤٣٠ - غير أن من الملهم ان المجتمع الدولي قد أحاط علما مع القلق بالحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا . فان الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة قد كرست مداولاتها للحالة الاقتصادية الملحة والمتقلقلة في افريقيا ، واعتمدت بالاجماع القرار دإ - ٣/١٣ المتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة ، ويتيح ذلك فرصة جيدة للغاية لتعبئة الجهود الدولية في سبيل تخفيف المصاعب الخطيرة في أفريقيا . وقد استجاب الأونكتاد استجابة نشطة لطلب الجمعية العامة ، فأنشأ فرقة عمل بمبادرة من أمينه العام . ويقيّم الوفد الصيني تقييما عاليا جهود الأمين العام للأونكتاد وفرقة العمل ويقدر محاولة الأونكتاد تقديم المساعدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في حدود طاقته . ويعتقد الوفد الصيني ان بامكان الأونكتاد تقديم مساهمة أكبر في هذا الشأن ، وذلك في عدد من المجالات .

٤٣١ - ففي مجال السلع الأساسية ، يتوجب على الأونكتاد أن يحث المجتمع الدولي على تعزيز تعاونه الدولي ، وتجنب التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية ، وتحقيق الاستقرار في حصائل صادرات البلدان الافريقية من المنتجات الأولية . وينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة التقنية للبلدان الافريقية لضمان زيادة مشاركتها في تجهيز منتجاتها الأولية وتوزيعها ونقلها . كما ينبغي للأونكتاد أن يحثها على زيادة حصائل صادراتها عن طريق تكييف هياكل صادراتها وتنويع انتاج وتوزيع سلعها الأساسية .

٤٣٢ - وفي مجال التمويل ، ينبغي للأونكتاد أن يكون مدركا ، بوجه خاص ، خطورة الصعوبات الناشئة عن الديون في البلدان الافريقية . ونظرا لقدرات البلدان المدينة على تسديد تلك الديون ، فقد أضحت ديون البلدان الافريقية تشكل قيودا خطيرة تعوق تنميتها الاقتصادية . ومن ثم ، ينبغي للأونكتاد أن يحث البلدان الدائنة المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية على مساعدة البلدان الافريقية على تنمية اقتصاداتها بغية تعزيز قدراتها على تسديد ديونها . أما فيما يتعلق بالبلدان العاجزة تماما عن تسديد ديونها في غضون الفترة المحددة ، فينبغي للبلدان الدائنة المتقدمة ، في ضوء الأوضاع المحددة للبلدان المدينة المختلفة واستنادا الى التشاور ، أن تتخذ

الترتيبات اللازمة لاعادة جدولة ديونها أو تقليصها أو الاعفاء منها . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تعمل على زيادة التدفقات المالية الى البلدان الافريقية وأن تمنحها معاملة تفضيلية في الاقراض والتجارة . وينتظر من البلدان المتقدمة أن تتحمل المسؤولية عن الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٤٣٣ - وفي مجال التجارة الدولية ، ينبغي حث البلدان المتقدمة على الغاء الحمائية أمام القطاعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما البلدان الافريقية ، التي ينبغي مساعدتها بشتى الطرق على تعيين الحواجز والعقبات التجارية التي تعترض سبيل صادراتها ، وعلى تعزيز قدراتها على التكيف الهيكلي ، وتحقيق دورة اقتصادية مؤاتية . وينبغي مساعدتها على المشاركة على نحو أكمل في الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كيما توضع مصالحها الخاصة في الاعتبار .

٤٣٤ - وينبغي للأونكتاد ، لدى مساعدته أقل البلدان نموا ، أن يدرس الاحتياجات الفعلية لأقل البلدان نموا في افريقيا وأن يحث البلدان المتقدمة على زيادة المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها اليها ، وعلى تقديم شتى الخدمات التقنية الى هذه البلدان باستخدام مرافق الأونكتاد . ويأمل الوفد الصيني أن يبذل الأونكتاد جهودا أكبر أيضا في هذا الاتجاه .

٤٣٥ - ويساور الوفد الصيني شديد القلق ازاء الحالة الاقتصادية المتدهورة في أفريقيا ، وهو يتعاطف شديدا مع الشعب الأفريقي فيما يعانيه من أوضاع معيشية عسيرة في الوقت الراهن . والصين ، بوصفها بلدا ناميا اشتراكيا ، تشاطر البلدان الأفريقية معاناة مشتركة في الماضي ، ولا يزال اقتصادها متخلفا نسبيا . وعلى الرغم من ذلك ، فقد بذلت الصين دوما قصارى جهودها لتقديم المساعدة الى البلدان الافريقية . كما ساندتها في الدفاع عن استقلالها الوطني وفي تنمية اقتصاداتها الوطنية . وفي السنوات الأخيرة ، فان تنفيذ الصين لسياسة الاصلاحات في الداخل والانفتاح على باقي العالم قد أفضى الى زيادة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني بين الصين والبلدان الأفريقية . ومع تعزيز القدرات الاقتصادية للصين ، فان مساعدتها الاقتصادية لأفريقيا سوف تزداد . ومن الصحيح كذلك أن مجالات التعاون الاقتصادي والتقني بين الصين والبلدان الأفريقية من شأنها أن تزداد أيضا مع الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا .

٤٣٦ - وقال ممثل اثيوبيا إن الأزمة الاقتصادية في أفريقيا قد ترتبت عليها آثار لدى أسر العالم أجمع وهزت مشاعر كل انسان . ومع أنها قد أظهرت بعض دلائل الانحسار

نتيجة للأوضاع المناخية المؤاتية التي سادت مؤخرا في بعض البلدان المتضررة ، فقد ظلت الحالة تبعث على اليأس في كثير من البلدان الاخرى .

٤٣٧ - ونظرا لأن العوامل الاساسية التي جعلت بلدان أفريقيا سهلة التعرض لتقلبات العوامل المناخية وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية ما زالت قائمة ، فان الحلول لهذه العوامل الهيكلية تستند الى جهود انمائية متضافرة طويلة الأجل تبذلها البلدان المعنية بمساعدة المجتمع الدولي .

٤٣٨ - ان اعتماد الجمعية العامة لبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ يعد اقرارا واضحا بهذه الحاجة وتصديا للأزمة من جانب المجتمع الدولي . وأفريقيا ممتنة كل الامتنان لهذا العربون لحسن النية . غير أن التخفيف من حدة الحالة الحرجة في القارة سوف يتوقف الى حد كبير على مدى ترجمة البرنامج الى الواقع العملي . وفي هذا الصدد ، تعد الورقة التي أعدتها الأمانة مؤشرا عريضا للمجالات التي يمكن فيها مساعدة البلدان الافريقية .

٤٣٩ - ويتضمن البرنامج نفسه خلاصة عامة للتدابير الداخلية والخارجية . ففيما يتعلق بالعوامل الخارجية التي يعتزم اجراء تحسينات فيها ، دعا البرنامج الى تطوير وتنفيذ سياسات تفضي الى نمو متواصل ، بما في ذلك توسيع التجارة من خلال جملة أمور ، منها اعتماد تدابير لترويج صادرات أفريقيا ، ووضع برامج لتنويعها ، وتحسين فرص الوصول الى أسواقها .

٤٣٠ - وعلاوة على ذلك ، فالمطلوب اتخاذ اجراءات عاجلة لمعالجة قضايا السلع الاساسية ، ولا سيما في تعويض النقص في حصائل الصادرات ، وزيادة قدرة البلدان الافريقية على تجهيز صادراتها وتسويقها وتوزيعها ونقلها . ولاحظ الوفد الاثيوبي مع التقدير أن هذه المجالات ذات الأهمية الحاسمة تحظى بالتشديد اللازم عليها في تقرير الأمانة ، الذي يتضمن قائمة ارشادية بمجالات العمل العريضة ، وقد فهم وفده انه سيتم وضع مؤشرات أكثر تحديدا ودقة بشأن مشاريع وبرامج معينة . ومن الواضح أن هذه المشاريع والبرامج سيتوجب أن تكون بمثابة مساهمات خاصة من الأمانة بالاضافة الى البرامج النظامية التي تعتزم الاضطلاع بها بمعزل عن برنامج العمل . ونظرا الى حدود الأونكتاد من حيث الموظفين والموارد ، ينبغي أن تكون الانشطة المقرر تنفيذها أكثر كثافة وتركيزا مما تبدو عليه في التقرير الراهن .

٤٣١ - كما أعرب عن اعتقاده بوجوب تعزيز مكتب منسق الفرقة العاملة اذا ما أريد له النهوض بدرو فعال في عمليات التعيين والتنسيق والرصد .

٤٣٣ - وتكلم ممثل البرازيل باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ، فأيد الآراء التي أعرب عنها ممثل اثيوبيا ، كما أعرب عن تأييد مجموعته التام لمشاركة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل السالف الذكر .

٤٣٣ - ومضى قائلا ان مجموعته تفضل أيضا أن يركز الأونكتاد على المجالات التي يمكنه فيها أداء دور فعال حسب مجالات اختصاصه .

٤٣٤ - وأعرب ممثل مصر عن انضمامه وتأييده لكافة الآراء التي أبداها المتحدث باسم المجموعة الافريقية وعبر عن الشكر للأمين العام للأونكتاد لاستجابته السريعة التي تمثلت في انشاء فرقة عمل خاصة مشتركة بين شعب الأونكتاد لاستحداث الاجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لجوانب برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا . وقال انه بالرغم من كون هذا البرنامج محددا بمدة خمس سنوات ، فانه يجب أن ينظر اليه باعتباره جهدا مستمرا لا بد من توافره على الدوام .

٤٣٥ - وقال إنه ينبغي ملاحظة النقاط التالية فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا : (أ) أهمية التركيز على الجوانب طويلة الأجل للأزمة في أفريقيا ، والتي تنحصر في مجالات الأغذية والزراعة ، وتنمية الموارد البشرية ، وتدفق الموارد المالية ، والمديونية الخارجية ، والمساعدة الانمائية الرسمية ؛ و (ب) ان ضعف امكانية استعادة الاقتصادات الافريقية لحيويتها انما يرجع في جزئه الأكبر الى عوامل خارجية بعيدة عن تحكم الدول الأفريقية ولا يمكن ارجاعه فقط للسياسات الاقتصادية الوطنية ؛ و (ج) ان مشاكل السلع الأساسية هي حجر الزاوية في الأزمة الافريقية . ولقد كانت وجهة النظر السالفة الذكر هي الأساس الذي شاركت على أساسه أمانة الأونكتاد في الاعداد للدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، خاصة في مجال السلع الأساسية .

٤٣٦ - ولقد انتهى تحليل ودراسات الأونكتاد الى أنه يتعين تنفيذ التدابير الوطنية والدولية لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على التصدير في مجال السلع الأساسية وانه يتعين عليها أيضا أن تتخذ اجراءات لتصبح أقل اعتمادا على السلع المذكورة وانه يلزم اتخاذ تدابير لتنويع الاقتصادات الأفريقية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية .

٤٣٧ - وبالرغم من حدوث زيادة طفيفة في تدفقات المعونة الى افريقيا ، فقد حدث تدهور في وضع الديون . وأشار تحليل وضع التمويل الى أهمية اعطاء أولوية لزيادة التدفقات الطويلة الأجل من البلدان المانحة .

٤٣٨ - وألقى برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا المسؤولية الأساسية لتنمية افريقيا على عاتق الحكومات الأفريقية ولكنه اعترف بأن مهمة تطوير التنمية في أفريقيا لا يمكن أن تتم بدون المساعدة الفعالة من جانب المجتمع الدولي . وتمثل ذلك في قيام الدول الأفريقية بالتعهد بتعبئة مواردها المحلية لتقديم ٨٣,٥ مليون دولار من مجموع ١,٣ مليار دولار تمثل القيمة المطلوبة لتنفيذ البرنامج . ومن المهم توفير البنية الخارجية التي توفر المناخ المساعد للدول الأفريقية .

٤٣٩ - ولا شك أن جانبا كبيرا من المشاكل التي تواجه الدول الأفريقية تقع في نطاق أنشطة الأونكتاد وان ٥٠ من الدول الأعضاء في الأونكتاد (تمثل ثلث عدد الأعضاء في الأونكتاد تقريبا) و ٧٥ في المائة من أقل البلدان نموا هي من البلدان الأفريقية .

٤٤٠ - وقال إن وفده يؤيد الوثيقة TD/B/1131 ويتوقع بالاضافة الى ذلك أن تتضمن الميزانية البرنامجية التدابير اللازمة لمتابعة الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للأمم المتحدة وفقا لتعليمات الأمين العام للأمم المتحدة . وأعرب عن أمله في أن تركز الأمانة على تنفيذ مشروعات التعاون الاقليمي في ميادين التجارة والصناعة للتوصل الى درجة من الاعتماد على الذات . وختاما ذكر أهمية اجراء مراجعة سنوية لأنشطة الأونكتاد المتعلقة ببرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في دورتي المجلس الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين ، خاصة وأن أمين عام الأمم المتحدة سوف يتقدم بتقارير في هذا الشأن .

٤٤١ - وقال ممثل العراق إن الحالة في البلدان الافريقية ، كما في غيرها من البلدان النامية ، قد تدهورت وينبغي للأونكتاد ولهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تعالج هذا الوضع بجدية واخلاص .

٤٤٢ - وأضاف قائلا ان الوضع المتدهور يرجع الى نتائج الامبريالية والاستعمار والفصل العنصري التي خلفت مشاكل عميقة وعدم مساواة بين البلدان الرأسمالية والبلدان الافريقية . وقال إن الأوضاع الاقتصادية الباعثة على اليأس السائدة في البلدان النامية تحث بلدان عدم الانحياز على الكفاح من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد بهدف ضمان تساوي جميع الشعوب . غير أن الرأسماليين في البلدان الصناعية قد أضعفوا الجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد نجحت تلك البلدان الرأسمالية أيضا في فرض أسعار منخفضة للسلع الأساسية المصدرة من البلدان الأفريقية . وأضاف ان الوضع المتدهور يرجع أيضا الى أسباب طبيعية كالجفاف والجراد والتصحر .

٤٤٣ - واختتم كلمته قائلا ان أهم مهمة للأونكتاد ولغيره من وكالات الأمم المتحدة تتمثل في تركيز الاهتمام على افريقيا وبخاصة على أقل البلدان نموا . وينبغي للأونكتاد السابع أن يبحث عن حلول للمشاكل القائمة ، وتلك الحلول معروفة ، لكن الأمر يحتاج الى ارادة سياسية لمواجهتها .

٤٤٤ - وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ان تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا مسألة خصصت لها الفاو عناية خاصة . وقد خلصت دراسة للفاو حول المسألة الى استنتاج أساسي ألا وهو أن سر التقدم في افريقيا يكمن في رفع الانتاجية ، وذلك أساسا بزيادة استخدام عوامل الانتاج وجعل وسائل الانتاج أكثر فعالية عن طريق سياسات انمائية جديدة ، وباقامة علاقات تجارية دولية جديدة ، وبتوفير موارد مالية اضافية .

٤٤٥ - وأحاط علما ، باهتمام خاص ، بالفقرة ٢٣ من تقرير الأمانة ، التي اقترح فيها تعزيز المساعدة التي يقدمها الأونكتاد الى البلدان الافريقية في مجال بناء المؤسسات بقصد انشاء آليات فعالة لدعم الاصلاحات المعتمدة في مجال السياسات ، وبذلك الصدد ، المساعدة على اقامة نظم معلومات تتعلق بالأسعار ونظم معلومات أخرى تتعلق بالأسواق . ويمكن أن يستخدم ذلك أيضا كنظام هام للانذار المبكر لحالات العجز أو الفائض الوشيكة .

٤٤٦ - وقال إن الفاو قد أقامت في عام ١٩٧٣ نظاما عالميا للاعلام والانذار المبكر عن الأغذية والزراعة . وكانت الأهداف تتمثل في رصد وضع عرض الأغذية على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الوطني ، تحذير الحكومات من المشاكل الناشئة بخصوص عرض الأغذية ، وتم أيضا تقديم المساعدة لتعزيز قدرات الانذار المبكر الوطنية في البلدان النامية .

٤٤٧ - وفي ميدان السلع الأساسية ، تهدف الفاو الى تغطية وضع الانتاج والعرض وآفاقهما المرتقبة لجميع المواد الغذائية الأساسية . وفيما يتعلق بأنظمة الانذار المبكر ، توجد في البلدان الشديدة التأثر في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مشاريع جارية أو قيد الاعداد للانذار المبكر ترعاها الفاو . وفي الأعوام الأخيرة ، وضع مزيد من التأكيد على التعاون الاقليمي في نظم الانذار المبكر لتعزيز الأمن الغذائي الاقليمي . وعلى سبيل المثال ، ساعدت الفاو مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي على اقامة نظام اقليمي للانذار المبكر لتحسين الأمن الغذائي الاقليمي ولتشجيع التجارة الاقليمية في بلدان المؤتمر المذكور . ووضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، بمساعدة من المتبرعين وبدعم من الفاو ، برامج ومشاريع في ميادين الأرصاد الجوية الزراعية ، وعلم المياه ،

والاحصاءات الزراعية ، ورصد عرض الأغذية ، يتمثل الهدف منها في تشكيل النواة لنظام دون اقليمي للانذار المبكر . وقامت الفاو كذلك ، بناء على طلب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في شرقي افريقيا ، باعداد مشروع لنظام دون اقليمي للانذار المبكر والاعلام عن الأغذية ، لتعزيز الأمن الغذائي ولتشجيع التجارة الاقليمية في بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في شرقي افريقيا .

٤٤٨ - ورحب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام للأونكتاد استجابة الى الدعوة لاسهام المنظمات الدولية في تنفيذ البرنامج كل في مجال اختصاصها . وقال ان وفده يعتقد أن للأونكتاد دورا فريدا ، ولديه من ثم اسهام فريد يقدمه ، بسبب اتساع نطاق ولايته في ميدان التجارة والتنمية . فأنشطة الأونكتاد تتطرق الى جميع جوانب مجالات الأولوية المحددة في برنامج العمل ومن ثم فان المجالات التي تشملها الوثيقة TD/B/1131 تقع في نطاق اختصاصه . ومن المهم أن تكون الأعمال التي تقوم بها مختلف المنظمات الدولية متكاملة بالتبادل .

٤٤٩ - وذكر أنه اذا ما تحققت مساعدة الأونكتاد لافريقيا في سياق برنامج العمل على حساب احتياجات ملحة بالمثل في داخل افريقيا أو خارجها فلن يكون هذا من قبيل التطورات التقدمية . وانه اذا كان للبرنامج أن يترك أثرا باقيا على فرص التنمية في افريقيا ، فلا بد من حشد موارد اضافية ، لا في سياق الأونكتاد وحده ولكن على جميع الجبهات الأخرى أيضا .

٤٥٠ - ومضى يقول إن برنامج العمل الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد في الوثيقة TD/B/1131 لا يتضمن أي جديد . ولكن ليس هناك من شك ، في أنه اذا ما أريد تكثيف العمل في المجالات التي تم تعيينها ، فسيلزم أن تكون هناك موارد كافية لهذا الغرض . وأعرب عن أمله في أن يؤدي تبادل الآراء في هذه الدورة والدورات المقبلة للمجلس الى مساعدة الأمانة في المحافظة على تركيز أشد في مجال البرامج التي تستجيب على أفضل نحو للوضع في أفريقيا اليوم وغدا .

٤٥١ - ولاحظ فيما يتعلق بمسألة التكيف الهيكلي المحددة التي تم تناولها في الفقرة ٣٧ أنه أشير انطباع بأن برامج التكيف الافريقية لم تضعها الحكومات الافريقية بل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وأضاف أن التكيف الهيكلي هو سمة دائمة في العملية الدينامية المقصودة من أجل التحول الاقتصادي في البلدان الافريقية . وقد شوهت عملية التكيف الهيكلي بسبب عدم كفاية الموارد الموجودة تحت تصرف صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي ، اللذين نظرا نظرة قصيرة المدى الى قدرة البلدان الافريقية على التحول .

٤٥٢ - وأعرب مدير فرقة العمل التابعة للأونكتاد عن تقديره للتعليقات على الوثيقة TD/B/1131 وبرنامج فرقة العمل . وقال إن الأمانة تشجعها اللهجة الايجابية للمناقشة . وقد أحاطت علما بوجهات النظر القيمة التي أبداها أعضاء المجلس .

٤٥٣ - وأوضح المسائل التي أثيرت أثناء المناقشة فيما يتعلق بالفقرة ١٠ ، فأكد المجلس أن الأونكتاد سيركز على المجالات الداخلة في نطاق ولايته . وقال فيما يتعلق بالفقرة ٣٨ ، ان تقديم الدعم التقني للبلدان النامية في مجال السياسات التجارية والمفاوضات التجارية ما فتىء يشكل احدى المسؤوليات القديمة العهد للأونكتاد في أعماله المتعلقة بالتعاون التقني . وقال إن هذه البرامج يتم الاضطلاع بها بالتشاور مع الغات والبنك الدولي تجنبا للازدواج .

٤٥٤ - وقال فيما يتعلق بالفقرتين ١٣ و ١٤ ، بشأن السلع الأساسية ، ان أي اجراء يتخذ في هذا المجال سيكون بصفة عامة في سياق برنامج عمل اللجنة المعنية بالسلع الأساسية وأية مقررات قد تعتمد في الأونكتاد السابع .

٤٥٥ - وقال فيما يتعلق بالفقرة ٣٤ بشأن بناء المؤسسات ، ان المساعدة يمكن أن تقدم اذا ما أتيحت موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض .

٤٥٦ - وذكر فيما يتعلق بالفقرة ٣٨ المعنية ببرامج التكيف الهيكلي ، أن أية مساعدة سيجري تقديمها سيكون طابعها ، كما كان الحال في الماضي ، هو الدعم التقني للبلدان النامية الطالبة ، بالاضافة الى تقديم الدراسات المحددة التي سبق اعدادها لهذه الأغراض .

٤٥٧ - وقال فيما يتعلق بالفقرة ٣٣ بشأن التجارة مع البلدان الاشتراكية ، ان الأمانة تسلم بأن تنويع التجارة وتوسيعها مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وكذلك مع المناطق النامية الأخرى في افريقيا ذاتها ، ينطويان على امكانات جوهرية تشمل المنتجات الاستوائية .

٤٥٨ - وذكر فيما يتعلق بالفقرة ٣٣ بشأن النقل ، ان برامج الأونكتاد في هذا المجال من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والأعمال المزمعة فيما يتعلق

بالتعاون الاقتصادي في النقل البحري تشمل على نحو كاف أية مساهمة من جانب الأونكتاد .

٤٥٩ - وأضاف أن الأمانة تشجعها التعليقات على بناء المؤسسات التي من شأنها أن تلعب دورا هاما في التغير في أفريقيا على نحو أكمل ومعقول . وقال إن الأمانة ستتشاور بالكامل لدى وضع الأفكار في البرنامج الارشادي مع جميع الأطراف المعنية لتفادي حالات التداخل أو الازدواج في الولاية ، ولضمان تنسيق أسلم .

٤٦٠ - وفي الختام ، أكد للمجلس أن اتجاه فرقة العمل يرتبط بتنفيذ وتطبيق الأنشطة المحددة في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا التي تقع ضمن اختصاص الأونكتاد .

٤٦١ - وفي الجلسة ٧٠٩ المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، قدم الرئيس مشروع مقرر بشأن مساهمة الأونكتاد في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (TD/B/L.821) ، عرضه كنتيجة لمشاورات غير رسمية .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٦٢ - في الجلسة ٧٠٧ المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بتقرير الأمين العام للأونكتاد والمعنون " مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ " (TD/B/1131) .

٤٦٣ - وفي الجلسة ٧٠٩ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، اعتمد المجلس مشروع المقرر المقدم من الرئيس (TD/B/L.821) (للاطلاع على النص ، أنظر الجزء الأول أعلاه ، المقرر ٣٤٥ (د - ٣٣)) .

٤٦٤ - وفي الجلسة نفسها ، سجل الأمين العام للأونكتاد في المحضر التأكيدات التي قدمها شفهيا للوفود المعنية في المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن المقرر الذي اعتمده المجلس منذ قليل . وهذه التأكيدات هي ما يلي :

(أ) ان الأنشطة المزمعة في تقرير الأمين العام للأونكتاد ستنفذ في سياق الولاية العامة للأونكتاد ؛

(ب) ثانيا ، انها ستباشر وفقا للأولويات الموضوعة في سياق الميزانية البرنامجية ؛

(ج) ثالثا ، انه سيتم استيعاب الآثار المالية في نطاق مجموع موارد الأونكتاد وانه اذا ما لزمت موارد اضافية فسيتم التماسها من مصادر خارجة عن الميزانية الى حين اخطار المجلس ؛

(د) رابعا ، ان الأمانة ستساعد الفرقة العاملة في النظر في المبادىء التوجيهية الواردة في تقرير الأمين العام عندما تدرس الفرقة العاملة الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الفصل السابع
البيانات الختامية

٤٦٥ - لاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الجزائر) أن الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين قد عني أساسا بالأعمال التحضيرية للأونكتاد السابع ، وهنأ الأمين العام للأونكتاد على مساهمته الممتازة في المفاوضات التي أجريت من البداية . وقال إن الفضل في التوصل الى اتفاق حول عدد من جوانب تنظيم المؤتمر ، ولا سيما الجدول الزمني للاجتماعات والمناقشة العامة ، يرجع الى الأمين العام الى حد بعيد .

٤٦٦ - ومضى قائلا انه من المؤسف أنه لم يتسن تسوية كافة المسائل الناشئة في الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية ، ولكن هناك ما يدعو الى الأمل في أن يتم حل كافة المسائل المعلقة خلال الأعمال التحضيرية وقبل افتتاح الدورة على أية حال . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ قد سبق لها أن تحلت بحسن النية والمرونة ، وأكد أن المجموعة ستظل تفعل ذلك .

٤٦٧ - وتابع قائلا ان القرار الذي اتخذه المجلس للتو فيما يتعلق بمساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا هو أيضا أمر يدعو الى ارتياح مجموعته التي تعتبره جزءا من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ككل في سعيه الى تذليل الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تمر بها القارة الافريقية .

٤٦٨ - وشكر المتحدث باسم المجموعة الاقليمية وممثل الصين على مساهمتهما البناءة في اشاعة مناخ التعاون الذي ميز المناقشة والذي تأمل مجموعة الـ ٧٧ أن يسود طوال الأعمال التحضيرية وفي الدورة السابعة للمؤتمر من أجل التوصل الى نتائج ايجابية ترضي الجميع .

٤٦٩ - وأثنى المتحدث باسم المجموعة باء (المملكة المتحدة) على العمل الذي تم الاضطلاع به في الدورتين الأولى والثانية للجنة ، ولا سيما في الاجتماع غير الرسمي بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي ، وأعرب عن سروره لأنه تم الآن الاتفاق على قرار المجلس بشأن متابعة أمانة الأونكتاد للبرنامج الخاص بأفريقيا .

٤٧٠ - ومضى قائلا ان المجموعة باء تشعر بخيبة أمل بالغة ازاء عدم التمكن من اختتام المناقشة بشأن الأعمال التحضيرية التنظيمية للأونكتاد السابع ، وأوضح أن نهج المجموعة باء مبين في بيان مجموعته حول البند ٤ من جدول الأعمال . وقال انه يدرك

ويقدّر الجهود الشخصية المبذولة من قبل الأمين العام للأونكتاد للمضي قدما في هذه الأعمال التحضيرية وللتوفيق بين المواقف .

٤٧١ - وتابع قائلا ان تمديد دورة المجلس في اللحظة الاخيرة مع محاولة تمديد المناقشات الموضوعية قد أدى الى ظهور صعوبات خصوصا بالنسبة للوفود من العواصم . وقال إنه لئن كان يقدّر المشاكل العملية التي جعلت الأمانة تقترح التمديد ، فان مجموعته واثقة من أن هذا لن يحدث مرة أخرى . وأوضح أنه اذا كان من الصعب توفير ما يكفي من خدمات الدعم ، بما فيها الترجمة التحريرية واستنساخ الوثائق بجميع لغات العمل ، لدورة المجلس تستغرق اسبوعا واحدا ، فانه من المؤكد أنه يتعين على الوفود أن تتساءل كيف سيكون الحال في الأونكتاد السابع . وتبعا لذلك ، دعا الأمين العام الى الحصول على الضمانات اللازمة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

٤٧٢ - وأبرز الأهمية التي تعلقها المجموعة باء على العمل بشأن اجراء تقييم مشترك للاتجاهات الاقتصادية والتغييرات الهيكلية العالمية ذات الصلة . وأوضح أن هذه مهمة معقدة تتطلب بذل جهود مستمرة . وقال ان مجموعته تأمل في أن يتسنى في وقت قريب اعتماد العملية الاستشارية المفتوحة العضوية المخصصة . وتابع قائلا انه من المهم ألا تتخذ المجموعات مواقف متصلبة قبل أن يتاح لها المزيد من الفرص لتبادل الآراء . وأوضح أنه لا جدوى من بدء العملية بقائمة طويلة من " الطلبات النهائية " . وقال ان المجموعة باء تؤيد انشاء فريق اتصال تابع للرئيس لتوجيه وتكملة عمل المؤتمر والخروج منه بنتيجة نهائية واحدة وانه من المفضل أن يكون انشاء هذا الفريق على مستوى وزاري .

الفصل الثامن

المسائل الاجرائية ، والمسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(البندان ١ و ٩ من جدول الأعمال)

ألف - الافتتاح

٤٧٣ - افتتح الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ من قبل الرئيس ، السيد سعد الفرارجي (مصر) ، الذي ألقى بيانا تمهيديا (أنظر الفقرات ١ - ٩ أعلاه) .

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٤٧٤ - في الجلسة ٧٠٣ (الافتتاحية) ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ ، قام المجلس ، بعد أن لاحظ عدم استطاعة ثلاثة من نواب الرئيس الحضور ، بانتخاب السيد بروسبر ثويسبايرت (بلجيكا) ، والسيد فلاديمير شكلين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) والسيد ماركو كوسين (يوغوسلافيا) خلفا للسيد آلان أوكسلي (استراليا) ، والسيد ميخائيل بانكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) والسيد كازيمير فيداس (يوغوسلافيا) على التوالي . وهكذا أصبح مكتب المجلس في الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين على النحو الآتي :

الرئيس : السيد سعد الفرارجي (مصر)

نواب الرئيس : السيد فلاديمير شكلين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
السيد رونالد د . فلاك (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد غالو ليورو فرانكو (اكوادور)
السيد إريخ هوخلايتنر (النمسا)
السيد ماركو كوزين (يوغوسلافيا)
السيد جيرالد فيليب (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
السيد جون أ . سانكي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
السيد أنريك تير هورست (فنزويلا)
السيد بروسبر ثويسبايرت (بلجيكا)
السيد بنسون و . تونوي (نيجيريا)

المقرر : الآنسة لينا طوقان (الأردن)

جيم - معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بشأن الانتخابات
(البند ٩ (أ) من جدول الأعمال)

٤٧٥ - في الجلسة ٧٠٣ ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ ، لاحظ المجلس أن عدد أعضاء الأونكتاد لم يتغيّر ويبلغ ١٦٨ عضوا .

دال - الاعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية
(البند ٩ (ب) من جدول الأعمال)

٤٧٦ - وفي الجلسة ٧٠٣ ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ ، أعلن الرئيس أنه طبقا للفقرتين ٥ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المعدّل ، بلّغت باراغواي الأمين العام للأونكتاد بنيتها أن تصبح عضوا في المجلس . وهكذا أصبح عدد أعضاء المجلس ١٣١ عضوا .

٤٧٧ - وفي نفس الجلسة ، تم انتخاب باراغواي والبرتغال وزمبابوي لعضوية اللجان الرئيسية كالآتي :

لجنة السلع الأساسية :	باراغواي ، والبرتغال وزمبابوي
لجنة المصنوعات :	باراغواي ، والبرتغال وزمبابوي
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة :	باراغواي والبرتغال
لجنة النقل البحري :	باراغواي
لجنة نقل التكنولوجيا :	باراغواي وزمبابوي
اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :	باراغواي والبرتغال وزمبابوي

هاء - إقرار جدول الأعمال المنقح وتنظيم أعمال الجزء الثاني من الدورة
(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٤٧٨ - في الجلسة ٧٠٣ (الافتتاحية) ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الذي تم اقراره في الجزء الأول من الدورة ، مع اضافة

ستة بنود فرعية تحت البند ٥ ، كما هو وارد في الوثيقة TD/B/1125 و Add.1 ، (للاطلاع على جدول الأعمال الذي تم اقراره ، أنظر المرفق الأول) .

٤٧٩ - وفي نفس الجلسة ، اعتمد المجلس المقترحات المتعلقة بتنظيم أعماله (TD/B/1125/Add.2) التي بحثت في مشاورات الأمين العام للأونكتاد في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، مع جدول الجلسات المرفق بتلك الوثيقة .

٤٨٠ - وقرر المجلس كذلك ، فيما يتعلق بلجنتي الدورة المنشأتين في الجزء الأول من الدورة ، أن تقوم اللجنة الأولى للدورة بنظر البندين ٥ و ٦ وتقديم تقرير عنهما ، بينما تقوم اللجنة الثانية للدورة بنظر البندين ٣ و ٧ وتقديم تقرير عنهما . وسوف تناقش الحمائية والتكيّف الهيكلي (قرار المؤتمر ١٥٩ (د - ٦)) في اطار البند ٣ . وسوف تنظر جميع البنود الأخرى في الجلسة العامة . وسيعمد فريق الاتصال التابع للرئيس ، الذي أنشيء في الجزء الأول من الدورة ، الى نظر أية بنود قد يرغب المجلس في احالتها اليه .

اللجنة الأولى للدورة

٤٨١ - نظرا لغياب رئيس اللجنة الأولى للدورة ، فقد عقدت اللجنة جلساتها الثلاث الأولى ، وجلستها السادسة (الختامية) برئاسة السيد م . سومول (تشيكوسلوفاكيا) ، نائب الرئيس والمقرر . وفي جلستها الرابعة ، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، انتخبت لجنة الدورة السيد إ . همرشولد (السويد) رئيسا لها ، بدلا من السيد ك . ناناو (اليابان) .

٤٨٢ - وفي سياق الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس ، عقدت اللجنة الأولى للدورة ست جلسات .

٤٨٣ - وفي جلستها السادسة (الختامية) ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، اعتمدت اللجنة الأولى للدورة مشروع تقريرها (TD/B(XXXIII)/SC.1/L.2 و Add.1) ، بعد تعديلات طفيفة ، وأذنت للمقرر في استيفاء التقرير حسب الاقتضاء ، ليدرج في تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٨٤ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة ، وقرر ادراجه في تقرير الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين (أنظر الفصلين الثالث والرابع أعلاه) .

اللجنة الثانية للدورة

٤٨٥ - قام السيد مونيوس (بيرو) ، نائب رئيس / مقرر اللجنة الثانية برئاسة الجلسة الأولى للجنة الدورة الثانية خلال الجزء الاول من الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس . وقررت لجنة الدورة في جلستها الثانية أن يستمر أعضاء المكتب الذين انتخبوا خلال الجزء الأول من الدورة الثالثة والثلاثين في خدمة اللجنة في الجزء الثاني من الدورة . وفضلا عن ذلك ، انتخبت اللجنة السيد ناناو (اليابان) نائبا للرئيس على أن يرأس نائب الرئيس اللجنة للنظر في البند ٣ من جدول الاعمال . وعليه ، تألف مكتب لجنة الدورة الثانية في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية من الاشخاص التالية أسماؤهم :

الرئيس	: السيد م . بازينسكي	(بولندا)
نائب الرئيس	: السيد ك . ناناو	(اليابان)
نائب الرئيس/المقرر	: السيد خ . مونيوس	(بيرو)

٤٨٦ - وعقدت لجنة الدورة سبع جلسات عامة من ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

٤٨٧ - واضافة الى المداولات التي جرت في لجنة الدورة ، عقدت مشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف خلال دورة المجلس بين البلدان المعنية ، وفقا لقرار المؤتمر ٩٥ (د - ٦) ، الفرع سادسا ، الفقرة ١٠ .

٤٨٨ - وفي الجلسة السابعة (الختامية) ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، اعتمدت اللجنة الثانية للدورة مشروع تقريرها (TD/B(XXXIII)/SC.II/L.4 و Add.1-5) وأذنت للمقرر في استيفاء التقرير حسب الاقتضاء لإدراجه في تقرير المجلس .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٨٩ - في الجلسة ٧٠٨ ، المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الثانية للدورة وقرر إدراجه في التقرير المتعلق بالجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين (أنظر الفصلين الأول والخامس أعلاه) .

واو - العضوية والحضور

٤٩٠ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، أوروغواي ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٤٩١ - وكانت الدول التالية الأخرى الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة : جيبوتي ، الكرسي الرسولي ، كمبوتشيا الديمقراطية .

٤٩٢ - واشتركت في الدورة منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، كما اشترك فيها مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) .

٤٩٣ - وكان مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ممثلة في الدورة . ومثّل فيها أيضا مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات .

٤٩٤ - ومثّلت في الدورة الوكالات المتخصصة وذات الصلة التالية : منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، المنظمة الدولية للطيران المدني ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ومثلت فيها أيضا الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٤٩٥ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة : مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادىء ، رابطة البلدان المصدرة لركاز الحديد ، أمانة الكومنولث ، مجلس التعاضد الاقتصادي ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

٤٩٦ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية : الفئة العامة : لجنة الكنائس للشؤون الدولية ، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) ، الاتحاد الدولي للمحامين ، غرفة التجارة الدولية ، المؤسسة الدولية للبدائل الانمائية ، جمعية التنمية الدولية ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال . الفئة الخاصة : الرابطة الدولية للنقل الجوي ، الرابطة الدولية للمصارف الاسلامية .

زاي - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (البند ٩ (ج) من جدول الأعمال)

٤٩٧ - أحاط المجلس علما في الجلسة ٧٠٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ بعدم ورود أي طلبات من هيئات حكومية دولية لتسميتها تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي .

حاء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي
(البند ٩ (د) من جدول الأعمال)

٤٩٨ - وافق المجلس ، في جلسته ٧٠٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، على طلبات من المنظمات غير الحكومية الست التالية (١٣) لتسميتها تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر ، عملا بتوصية الأمين العام للأونكتاد ، تصنيفها على النحو التالي :

الفئة العامة :

الرابطة الدولية للهيئات التجارية الحكومية في البلدان النامية ،

الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية .

الفئة الخاصة لهيئة الأونكتاد المبينة (بخلاف المجلس)

	هيئة الأونكتاد
الرابطة الدولية للحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	لجنة السلع الاساسية
المجلس الدولي للنحاس المشغول	لجنة المصنوعات
الرابطة الدولية لجمعيات التصنيف	لجنة السلع الاساسية
الرابطة الدولية لمموني السفن	لجنة النقل البحري
	لجنة النقل البحري

٤٩٩ - كما أحاط المجلس علما بتغير اسم " رابطة صناعات منتجات السكر التابعة للجماعة الاقتصادية الأوروبية " ، وهي منظمة غير حكومية منحت مركز الفئة الخاصة في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس ، الى " رابطة صناعات الشوكولاته والبسكويت والحلويات التابعة للجماعة الاقتصادية الأوروبية " .

طاء - تسمية رئيس الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمجلس
(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٥٠٠ - قرر المجلس في الجلسة ٧٠٧ ، وقد أحاط علما بأنه ينبغي ، وفقا لدورة التعاقب على منصب الرئاسة ، أن يكون الرئيس الجديد ممثلا لاحدى الدول الأعضاء بالمجموعة باء ، أنه يمكن البت في تعيين رئيس الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمجلس من خلال مشاورات الأمين العام للأونكتاد ، وذلك عملا بأحكام مقرر المجلس ٣٣٨ (د - ٣٣) .

ياء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
(البند ٩ (هـ) من جدول الاعمال)

٥٠١ - كان معروضا على المجلس ، في اطار هذا البند ، مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/L.816) تتضمن مشروع جدول زمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٧ وجدولا مؤقتا لعام ١٩٨٨ .

٥٠٢ - وقد اجتمع فريق غير رسمي عددا من المرات خلال الدورة لاستعراض الجدول الزمني للاجتماعات ، ونتيجة لذلك قامت أمانة الأونكتاد بتعميم مذكرة تتضمن مشروعا منقحا للجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٧ (TD/B(XXXIII)/CRP.7 and Corr.1) .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٠٣ - أقر المجلس في جلسته ٧٠٨ المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٧ على أساس تعديل القيد المتعلق بالدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للمجلس في ضوء القرارات التالية التي يتخذها المجلس ، بالاضافة الى جدول زمني للاجتماعات لعام ١٩٨٨ (أنظر الجزء الأول أعلاه ، المقرر ٣٤٣ (د - ٣٣)) .

كاف - الآثار الادارية والمالية المترتبة على
اجراءات المجلس
(البند ٩ (و) من جدول الاعمال)

٥٠٤ - لم تطرح على المجلس أية آثار ادارية ومالية معينة . إلا أن الامين العام للأونكتاد ، استجابة لطلبات من الوفود ، سجل تأكيدات مُعينة فيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد المقترحة بموجب المقرر ٣٤٥ (د - ٣٣) بالنسبة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٣) .

لام - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
(البند ١ (ب) من جدول الاعمال)

٥٠٥ - في الجلسة ٧٠٧ المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، استرعى الرئيس الانتباه الى تقرير المكتب عن وثائق التفويض (TD/B/1136) .

٥٠٦ - وقال ممثل الصين ، فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد أفغانستان ان موقف الصين ، كما عبّرت عنه في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، ما زال دون تغيير .

٥٠٧ - وقال ممثل باكستان انه يود أن يسجّل تحفظات وفده فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد أفغانستان للأسباب التي سبق الاعراب عنها في الدورات السابقة وكذلك في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

٥٠٨ - وأشار ممثل أفغانستان الى الفقرة ٤ من التقرير المعروض على المجلس (TD/B/1136) والى التعليقات التي أدلى بها منذ لحظات ممثلا الصين وباكستان ، فأعاد تأكيد الموقف الذي سبق أن أعرب عنه وفد أفغانستان في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٠٩ - اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق التفويض (TD/B/1136) في الجلسة ٧٠٧ المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

ميم - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس العادية الرابعة والثلاثين وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٥١٠ - في الجلسة ٧٠٧ المعقودة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، كان معروضا على المجلس مشروع جدول أعمال مؤقت للجزء الأول من دورته العادية الرابعة والثلاثين (TD/B/L.819) . وبعد أن اتفق المجلس على أنه سيكون من الصعب أن يقرر قبل المؤتمر المضمون الموضوعي لجدول الأعمال ، ووضع في الاعتبار الحاجة الى اتاحة أقصى حد من المرونة ، أحاط المجلس علما بمشروع جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/L.819 وفوّض الأمين العام للأونكتاد أن يعمل ، بالتشاور مع الرئيس ، على تعديل واستكمال مشروع جدول الأعمال المؤقت بعد الدورة السابعة للمؤتمر . ومن المفهوم أن مشروع جدول الأعمال المؤقت سيكون محلا للتشاور مع ممثلي المجموعات الاقليمية في اطار الجهاز الاستشاري القائم .

٥١١ - وفي الجلسة نفسها رجا المجلس كذلك من الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورة وأن يعمم مقترحاته بهذا الصدد .

نون - اعتماد تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين (البند ١١ من جدول الاعمال)

٥١٢ - في الجلسة ٧١٠ المعقودة في ١٤ نيسان/ابريل ، اعتمد المجلس مشروع تقريره (TD/B/L.820 و Add.1-3) وأذن للمقرر باستكمال النص النهائي على النحو الواجب . كما أذن للمقرر بأن يعمل ، تحت سلطة الرئيس ، على اعداد تقرير المجلس الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين وفقا للمبادىء التوجيهية الواردة في مقرره ٣٠٢ (د - ٢٩) .

سين - اختتام الدورة

٥١٣ - في الجلسة ٧١٠ ، المعقودة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية .

الحواشي

(١) أنظر المرفق الثاني من هذا التقرير .

(٢) قرار الجمعية العامة الذي اعتمد بموجبه بتوافق الآراء برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

(٣) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن الجزء الثاني عشر كان عمم في شكل مؤقت بوصفه TD/B/WP(XII)/Misc.2 وسيصدر مطبوعا بوصفه الملحق رقم ٢ للوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والثلاثون (الجزء الثاني) (TD/B/1119-TD/B/WP/48) .

(٤) جرى تعميم تقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورتها السادسة في شكل مؤقت بوصفه الوثيقة TD/B/C.6(VI)/Misc.2 وسيصدر مطبوعا بوصفه الملحق رقم ٣ للوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والثلاثون (الجزء الثاني) (TD/B/1123-TD/B/C.4/307) .

(٥) تم تعميم تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها الثانية عشرة في شكل مؤقت بوصفه TD/B/C.4(XII)/Misc.3 وسيصدر مطبوعا بوصفه الملحق رقم ٤ للوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والثلاثون (الجزء الثاني) (TD/B/1123-TD/B/C.4/307) .

الحواشي (تابع)

(٦) يجري تعميم تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الأول (التمويل) من دورتها الثانية عشرة في شكل مؤقت بوصفه TD/B/C.3(XII)/Misc.3 وسيصدر مطبوعا بوصفه الملحق رقم ٥ للوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والثلاثون ، (الجزء الثاني) (TD/B/1124-TD/B/C.3/217) .

(٧) يجري تعميم تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الثاني (الموارد غير المنظورة) في شكل مؤقت بوصفه TD/B/C.3(XII)/Misc.4 وسيصدر مطبوعا بوصفه الملحق رقم ٧ للوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والثلاثون ، (الجزء الثاني) (TD/B/1133-TD/B/C.3/224) .

(٨) تم توزيع تقرير لجنة السلع الأساسية في شكل مؤقت بوصفه الوثيقة TD/B/C.1(XII)/Misc.3 وسيصدر مطبوعا بوصفه الملحق رقم ٦ للوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والثلاثون ، (الجزء الثاني) (TD/B/1132-TD/B/C.1/292) .

(٩) للاطلاع على بيان أدلى به المتحدث باسم المجموعة دال بصدد اعتماد التقرير ، أنظر الفقرة ٣٣٣ .

(١٠) للاطلاع على البيانات الختامية في اللجنة الثانية للدورة المتعلقة بكلا البندين ٣ و ٧ ، أنظر الفقرات ٣٣٤ - ٣٣٨ .

(١١) للاطلاع على قائمة المشتركين ، أنظر TD/B/INF/158 .

(١٢) ترد المعلومات بشأن هذه البنود في TD/B/R/47 و Add.1-6 (التي ألغي الآن تقييد توزيعها) .

(١٣) أنظر الفصل السادس ، الفقرة ٤٦٤ .

المرفق الأول

جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين (أ)
لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) اقرار جدول الأعمال المنقح وتنظيم أعمال الجزء الثاني من الدورة ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(ج) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس العادية الرابعة والثلاثين وتنظيم أعمال الدورة ؛

(د) تسمية رئيس دورة المجلس العادية الرابعة والثلاثين .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته السادسة وتتطلب اهتمام المجلس بها أو اتخاذه اجراء بشأنها في الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين

٣ - الحمائية والتكيف الهيكلي

٤ - الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

٥ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والانشطة :

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ؛

(ب) الممارسات التجارية التقييدية ؛

(ج) نقل التكنولوجيا ؛

(د) النقل البحري ؛

(هـ) الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ؛

(و) السلع الأساسية .

٦ - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية

(أ) التعاون التقني فيما بين البلدان النامية : التبادل التعاوني للمهارات فيما بين البلدان النامية (مقرر المجلس ٣٢٧ (د - ٣٢)) ؛

(ب) الأعمال التحضيرية للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (مقرر المجلس ٣٣٩ (د - ٣٢)) .

٧ - العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها

٨ - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بشأن الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(و) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس .

١٠ - مسائل أخرى

١١ - اعتماد تقرير المجلس

الحاشية

(أ) اعتمده المجلس في الجلسة ٧٠٣ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٧ .

المرفق الثاني

تقرير شفوي من الأمين العام للأونكتاد حول المسائل المعلقة المتصلة بالأونكتاد السابع عملا بمقرر المجلس ٣٣٦ (د - ٣٢) (أ)

١ - رجا المجلس من الأمين العام للأونكتاد ، عند اختتام الجزء الأول من دورته الثالثة والثلاثين ، أن يواصل مشاوراته بشأن المسائل المعلقة المتصلة بتنظيم الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية المفضية الى الدورة السابعة للمؤتمر وبشأن تنظيم أعمال الدورة السابعة نفسها . وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس في الجزء الثاني من دورته الثالثة والثلاثين (مقرر المجلس ٣٣٦ (د - ٣٢)) .

٢ - وفي ضوء المشاورات التي جرت منذ ذلك الوقت ، ومع مراعاة نقاط الاتفاق التي برزت من خلال هذه المشاورات ، يقترح الأمين العام على المجلس وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٩/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ أن يعتمد الترتيبات التالية ، رهنا بأية مقررات أخرى قد يتخذها المجلس في الدورة الاستثنائية المشار اليها في الفقرة ٣ أدناه أو التي قد يتخذها المؤتمر نفسه .

الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية

٣ - سيجتمع المجلس في دورة استثنائية ليوم واحد أو يومين ابتداء من ١٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ، وبعد مشاورات غير رسمية حسب الاقتضاء ، لاستلام مقترحات موضوعية من الوفود أو مجموعات الوفود لكي ينظر فيها المؤتمر ، ولتسوية المسائل التنظيمية المعلقة المتصلة بالأعمال التحضيرية الحكومية الدولية والمسائل المتصلة بها .

٤ - وسيتخذ المجلس أيضا قرارا بشأن الحاجة الى عقد اجتماع لكبار المسؤولين قبل المؤتمر ومدته الممكنة وذلك لغرض وضع الصيغة النهائية للتوصيات المتعلقة بالترشيحات لعضوية المكتب (أنظر الفقرة ١٠ أدناه) وأية مسائل تنظيمية لم يبت فيها بعد وتتصل بالمؤتمر .

٥ - كذلك ستتناول الدورة الاستثنائية عدد هيئات الدورة الواجب أن ينشئها المؤتمر وجدولة اجتماعاتها ، وانشاء فريق اتصال تابع للرئيس والغرض منه ، ومسألة شكل النتائج النهائية للمؤتمر .

تنظيم أعمال الدورة

٦ - ستجرى المناقشة العامة في اطار البند ٧ من ١٠ الى ١٤ تموز/يوليه ومن ٢٤ الى ٣٠ تموز/يوليه . وستعقد طوال مدة الدورة جلسات عامة مخصصة ، حسب الاقتضاء ، لكلمات رؤساء الدول أو الحكومات .

٧ - ويرفق طيا جدول زمني ممكن لأعمال المؤتمر .

٨ - وستبذل الوفود كل جهد ممكن من أجل التقيد بالحد الزمني وقدره ١٠ دقائق لبيانات رؤساء الوفود وغيرهم من المشتركين في المناقشة العامة .

٩ - وسيتم اعداد محاضر موجزة للجلسات العامة فقط .

١٠ - ووفقا للمادة ٣٣ من النظام الداخلي ، سيتكون مكتب المؤتمر من ٣٥ عضوا هم رئيس المؤتمر ونواب الرئيس ، ورؤساء اللجان الرئيسية ، ومقرر المؤتمر . وسيتبع تكوين المكتب نفس التوزيع الجغرافي لتكوين مكتب الدورة السادسة للمؤتمر (أي ٧ أعضاء من افريقيا و ٧ من آسيا و ٧ من أمريكا اللاتينية و ٩ من المجموعة باء و ٤ من المجموعة دال وعضو واحد من الصين) .

تذييل

جدول زمني للمؤتمر

١ - يمكن وضع جدول زمني للمؤتمر على النحو التالي :

الخميس ٩ - الثلاثاء ١٤ تموز/يوليه :

- المسائل الاجرائية ، بما في ذلك انشاء هيئات الدورة
- بدء المناقشة العامة
- بدء عمل هيئات الدورة
- محاضرة بريبيش

الأربعاء ١٥ - الخميس ٢٣ تموز/يوليه :

- وقف المناقشة العامة
- استئناف عمل هيئات الدورة

الجمعة ٢٤ تموز/يوليه - الخميس ٣٠ تموز/يوليه :

- استئناف واختتام المناقشة العامة
- اختتام عمل الدورة على المستوى الوزاري

الجمعة ٣١ تموز/يوليه :

- الجلسة العامة الختامية

الحاشية

(أ) أرفق بموجب مقرر اتخذه المجلس في جلسته ٧٠٩ المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أنظر الفصل الثاني أعلاه .

- - - - -